

غازي الصوراني  
تقديم وتلخيص كتاب:

# فلسطين والفلسطينيون 1876 - 1983

تأليف: بامبلا آن سميث  
ترجمة: الهام بشارة الخوري

دراسة تاريخية شاملة عن تطور المجتمع  
خلال ما يزيد عن القرن (1876 - 1983)  
اجتماعياً، اقتصادياً، سياسياً والمراحل التي مر  
بها مع تبيان لتطور القضية الفلسطينية ودور  
الفعاليات الفلسطينية السياسية والاقتصادية في  
الداخل والمنافي.

## المحتويات

5	تقديم
8	الجزء الأول: المنظور التاريخي
8	فلسطين تحت الحكم العثماني
9	حكم الشيوخ وصراعات العشائر
10	نشوء الملكية الخاصة
11	الاستيطان الأوروبي
13	تحول المجتمع الفلسطيني في الفترة ما بين 1876 - 1917
13	الأشراف
14	العائلات المالكة للأراضي
15	تجار المدن:
16	الحرفيون والصناع المهرة
17	الفلاحون
22	الانتداب البريطاني 1922-1948
22	الاستعمار البريطاني والاستيطان الصهيوني
23	إنشاء اليشوف
25	السياسة البريطانية والعرب الفلسطينيون
26	نشوء المجتمع الطبقي 1922 - 1936
26	بلترة الفلاحين
27	نشوء العمل المهجور
27	نمو البرجوازية
29	تجزؤ الطبقة الحاكمة
30	الثورة العربية والحرب الأهلية 1936 - 1939
31	الثورة
33	الحرب الأهلية والصراع الطبقي
35	التقسيم ، الهزيمة، والمنفى 1939 - 1948
38	الجزء الثاني: الشتات الفلسطيني: 1948 - 1983
38	أفول العائلات الحاكمة 1948 - 1967
38	هزيمة الحركة الوطنية 1943 - 1948
38	الحسينيون والاستقلال 43 - 1945
40	الصراع على القيادة 1945 - 1947
41	الاحتلال الإسرائيلي وهزيمة المفتي 1947 - 1948
44	العائلات الحاكمة تحت الحكم الأردني 1948 - 1967
45	استعادة الفصيل المؤيد لعبد الله

47	الفوائد الاقتصادية:
49	المشاركة في الحكومة
52	التحدي الوطني الجديد
55	القومية والبرجوازية
57	تحويل رؤوس الأموال
59	التجارة والاستثمار في الشتات، 1948-1974
62	الشركات الفلسطينية والمقاولون الجدد
65	التحدي والتراجع 1964 - 1974
69	تجزؤ الفلاحين
71	إخضاع اللاجئين 1948-1964
71	دور الأمم المتحدة
74	التحول الطبقي للفلاحين
74	العمل الزراعي
76	مهن البناء والصناعة
78	الهجرة واليد العاملة المهاجرة إلى دول الخليج
81	الوطنية والصراع الطبقي 1948-1983
82	الأيدولوجية والطبقة، 1948-1974
82	الليبراليون
84	القوميون العرب
84	البعثيون
85	حركة القوميون العرب وعبد الناصر
86	الحزب الشيوعي
87	الإصلاح الإسلامي
88	م.ت.ف. والوطنية الفلسطينية 1964-1983
89	تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية
89	فتح تستولي على م.ت.ف
90	الوطنية والصراع الطبقي داخل م.ت.ف

## تقديم:

فلسطين والفلسطينيون...!! هذا هو عنوان الكتاب الصادر عام 1984 ، للباحثة والصحفية الأمريكية بامبلا آن سميث، الذي يتضح من عنوانه أنه يتحدث عن وطن اسمه فلسطين، وشعب اسمه الشعب الفلسطيني. لعل أبرز ما يلفت النظر في محتوى الكتاب (حوالي 300 صفحة) قول المؤلفة "إن فلسطين ظلت موجودة دوماً منذ أقدم العصور حتى محيت من خريطة العالم عام 1948، وأن إعطاء دولة الانتداب البريطاني اليهود تمثيلاً لهم في فلسطين والامتناع عن منح الفلسطينيين أي تمثيل، مع أنهم أصحاب البلاد الأصليين، ومع أنهم كانوا يمثلون أغلبية السكان "يعتبر بمثابة حرمان لأولئك السكان من حقوقهم القانونية والمدنية وكأنهم غير موجودين".

تأكيداً على تضامنها مع نضال شعبنا الفلسطيني إلى جانب موقفها الصريح ضد الحركة الصهيونية، افتتحت الباحثة الأمريكية التقديمية بأمبلا سميث كتابها بالإهداء التالي: "إلى والدي وأسر أولئك الذين قتلوا في تل الزعتر وصبرا وشاتيلا". كتاب "فلسطين والفلسطينيون" يعتبر أحد الوثائق الهامة في الرد على إدعاءات الصهيونية اليمينية في أمريكا وأوروبا بأن الفلسطينيين شعب مخترع، حيث تستعرض المؤلفة بعد الحديث عن الطبيعة الطبوغرافية المتنوعة لفلسطين تاريخ هذه البلاد العريقة بدءاً من الاستيطان العربي السامي فيها في الألف الثالث ق.م ، وتقول بهذا الصدد أن الفلسطينيين باسمهم هذا كانوا موجودين هناك حوالي سنة 2000 ق.م. (أي قبل ألف عام من المملكة الموحدة- مملكة داود وسليمان التي دامت 70 عاماً فقط).

وتستطرد بامبلا سميث بقولها: إن سبي اليهود كان على يد الآشوريين، وتم نفيهم إلى بابل . ثم تشير إلى هزيمة البابليين على يد الإسكندر المقدوني، ثم حكم البطالسة الذين حكموا فلسطين من خلال مصر، ثم مجيء الرومان قبل فترة وجيزة من ميلاد المسيح، ثم تختتم بالحديث عن الحكم الإسلامي لفلسطين والحقبة العثمانية التي امتدت عبر أكثر من 1400 عاماً ظلت فلسطين خلالها عربية أرضاً وشعباً، إلى جانب اهتمامها بتقديم تفاصيل المنظور التاريخي والطبقي لفلسطين تحت الحكم العثماني، وصولاً إلى الانتداب البريطاني 1922 وهيمنة الاستعمار البريطاني وبداية تنشيط الاستيطان الصهيوني، والصراعات الطبقيّة والسياسية التي أشعلت مع ثورة 1936 - 1939 ثم مرحلة التقسيم والهزيمة والمنفى 1939 - 1948 وبداية الشتات الفلسطيني بعد النكبة.

وبعد عام النكبة 1948 ، تناولت الباحثة بامبلا سميث دور النظام الملكي الأردني من خلال التحليل الطبقي لدور العائلات الحاكمة فيه، واخضاع اللاجئين الفلسطينيين للاستبداد الرجعي الأردني وسياساته وصولاً إلى تبلور الحركات الوطنية الفلسطينية ودور الفلسطينيين في دول الخليج، و بروز الصراعات الوطنية والطبقيّة، ثم انشاء منظمة التحرير الفلسطينية ومسيرة المقاومة الفلسطينية حتى عام 1983 والخروج من لبنان ، وما رافق ذلك الخروج من كفاح وإصرار الشعب الفلسطيني على استرداد الحقوق التي سلبها اليهود الصهاينة من هذا الشعب تسلطاً وقهراً.

بأميلا سميث لا تخفي أبداً تعاطفها وتضامنها مع نضال شعبنا الفلسطيني من أجل حريته واستقلاله، ولكنها عملت على إعداد كتابها هذا بمنهجية بحثية تميزت بالموضوعية الصارمة، إضافة إلى المنهج التاريخي في تحليل تطور القضية الفلسطينية والعلاقات الاجتماعية الطبقية منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى ثمانينات القرن العشرين.

وقد استندت في اعداد كتابها إلى مجموعة من المناضلين والمفكرين والمتقنين الفلسطينيين والعرب الذين قدموا شهاداتهم التي اسهمت في ابراز البعد الموضوعي لهذا البحث ، نذكر منهم د. وليد الخالدي ، د.روز ماري الصايغ و مازن البنديك وغسان كنفاني وصلاح خلف وشفيق الحوت وبرهان الدجاني وبسام الشكعة ومحمد حسنين هيكل ولطفي الخولي و د.حليم بركات ... إلخ.

في هذا السياق تقول الباحثة بأميلا سميث: "كانت المشكلة المباشرة هي في تعريف من هم الفلسطينيون، وتحديد الظروف التي عاشوا ضمنها منذ عام 1948 ولهذه المهمة استندت من الصحافة اكثر من استفادتي من علم الاجتماع، فبدأت بتجميع سلسلة مكثفة من المعلومات، واجراء المقابلات مع الفلسطينيين من جميع المشارب ، بدءاً من المهاجرين الفلاحين الذين لا يملكون أوراقاً رسمية، والاكاديمي الخجول الذي يفضل أن يتحدث عن عمله العلمي، ورجل الاعمال الفخور الذي يتحدث عن انجازات شعبه وسط المحن، والأم التي فقدت ابنها في سبيل النضال، وانتهاء بالطالب الذي يأمل أن يصبح في صفوف مثقفي رجال المقاومة بعد تخرجه".

"ومما ساعد في مهمة تحليل المواد ووضعها في إطارها التاريخي الذي يسمح باستنتاج ملاحظات مقارنة تلك الكتب والمراجع والمواضيع التي بدأت تظهر في السبعينات عن مركز الدراسات الفلسطيني ومركز الابحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت، والدراسات الاخيرة عن المجتمع الفلسطيني والتي نشرت في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا". وخلال هذا العمل كنت احاول ان ابني صورة عن المجتمع الفلسطيني - والتغيرات التي طرأت عليه- مستخدمة الاثباتات المتوفرة أكثر من فرض نموذج من "الأعلى".

يهننا الإشارة إلى انه علاوة على ايمانها العميق بحقوق شعبنا الفلسطيني وأهدافه من أجل الحرية وحق العودة والاستقلال، إلا أن الباحثة بأميلا سميث، أنجزت من خلال كتابها هذا دراسة تاريخية تعتبر من بين أهم الدراسات التي تناولت التاريخ السياسي لشعبنا الفلسطيني من منظور التحليل الاجتماعي الماركسي.

وفي هذا الجانب استطاعت بأميلا سميث ، ان تقدم سرداً تاريخياً استند إلى تحليل التطور الطبقي والاجتماعي والسياسي منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين بما في ذلك العلاقة مع النظام الأردني الرجعي.

في هذا السياق تقول الباحثة: "حتى لحظة شطب كلمة فلسطين من خارطة العالم عام 1948، كان شعب هذا البلد زراعياً باغليبيته، يستخدم انماط الانتاج التقليدية، وبعد ذلك بعشرين عاماً، أصبح هذا الشعب يضم أكثر الجاليات ديناميكية ومغامرة في العالم العربي، وإلى الخلف من رجال المقاومة كانت تقف صفوف من المهندسين والدكاترة والموظفين المدنيين ورجال الأعمال واساتذة الجامعات، لعب العديد منهم دوراً رئيساً في تطور لبنان والاردن والعربية السعودية وباقي دول الخليج والذين كانوا أيضاً منخرطين في عملية تحويل "البترو دولار" إلى الولايات المتحدة وأوروبا قبل ان تخترع هذه الكلمة أصلاً".

ثم تتساءل الباحثة بأميلا سميث بقولها: "كيف تَمَكَّن مثل هذا المجتمع ، وبعد سنوات نفيه الطويلة منذ 1948، ليس فقط من البقاء ولكن من القيام بهذه القفزة الواضحة إلى العالم المعاصر، في حين أن مجتمعات أخرى لم تُعانِ من القمع بالدرجة التي عانى منها الفلسطينيون، تجد نفسها ما تزال غارقة في التقاليد والفقر والاستغلال؟ وتقدم اجابتها الواضحة بقولها: "إن ما هو أكثر أهمية هو الكيفية التي تمكن بها الفلسطينيون من الحفاظ على هويتهم الجماعية، رغم الضغوطات التي شنت ضد مجتمعهم، وفي تحويلهم هذه الهوية إلى حركة تحرر وطني بدت بأنها تزداد قوة رغم تناقضاتها الظاهرة؟!"

وتضيف قائلة: "لاحقاً وبعد ان تطور بحثي، أصبح واضحاً أن هذا الاصرار على الهوية الوطنية قد أثار اسئلة هامة حول الحفاظ على الولاءات التقليدية، داخل المجتمع الذي انتشر على مساحة واسعة من المناطق الجغرافية والذي يعيش تغيرات دراماتيكية في تركيبه الطبقي.

أخيراً تطرح باميلا سميث سؤالاً هاماً مازال يرسم الاجابة، "هل جسدت منظمة التحرير الفلسطينية والتنظيمات التي تكونها روحاً ثورية جديدة ولدت من هذه التغيرات في التركيب الطبقي، أم انها ببساطة اظهرت الشعور بالوعي الوطني الذي وجد ولم يتغير طول سنوات المنفي؟ هل تستطيع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أن تبقى في السلطة آخذين بعين الاعتبار الجيل الأصغر الأكثر نضالية؟"

عند صدور هذا الكتاب عام 1991، كانت مسيرة النضال الوطني التحرري الفلسطيني تتعرض لأوضاع عربية ودولية أدت إلى تفاقم أزمة حركة التحرر الفلسطينية وصولاً إلى مأزقها الراهن، الذي لم يكن وارداً ضمن تحليل الباحثة ورؤيتها وموقفها في مناصرة وتأييد نضال شعبنا حتى تحقيق أهدافه الوطنية.

على أي حال ، إن المنهجية التاريخية لتطور مسار ومسيرة النضال الفلسطيني في إطار الأوضاع الاجتماعية والصراعات الطبقيّة طوال المرحلة الممتدة من 1920 حتى 1983، لا بد من أن تحفز رفاقنا للقراءة الموضوعية العميقة بحمل تفاصيل تاريخنا الوطني والاجتماعي كشرط من شروط استنهاض حركة التحرر الوطني الفلسطيني من جديد في إطار النهوض القومي لحركات التحرر العربية التقدمية، وهنا بالضبط تكمن أهمية قراءة هذا الكتاب.

غازي الصوراني

20 نوفمبر 2017

## الجزء الأول: المنظور التاريخي

### فلسطين تحت الحكم العثماني :

تمتاز المنطقة المعروفة تاريخياً باسم فلسطين بأنها من أكثر مناطق العالم تنوعاً بالتضاريس، فمن قمة جبل الجرمق الذي يبلغ ارتفاعه حوالي 4000 قدم والواقع في تلال الجليل نزولاً إلى الجنوب 350 ميلاً حتى صحراء النقب والبحر الميت الذي ينخفض عن سطح البحر بما يعادل 1300 قدم .

ويمتاز السهل الساحلي بمناخ بحر المتوسط ، ورغم ذلك فإنه من المألوف هطول الثلوج شتاء على الهضاب الوسطى وفي القدس .

وفي أقصى الشرق تتحدر التضاريس بحدة وصولاً إلى غور الأردن حيث تعطي الحرارة والرطوبة هذه المنطقة خصوبة مدارية واضحة، مقابل ذلك لا يهطل في النقب وسهول غزة سوى (10) انشات من المطر سنوياً مما يجعل الزراعة غير مضمونة بدون توفر الري.

كانت فلسطين منذ زمن بعيد تشكل نقطة تقاطع طرق قارات العالم القديم الثلاث. وتعرض ممر مجيدو في الشمال الذي اشتقت منه كلمة هرمجدون والوديان المحيطة به لموجات من الغزو، ومن بينها الغزو الصليبي الذي قاده ريتشارد الأول، وكذلك سعى نابليون للوصول إلى الفرات عبر هذا الممر عام 1799م، ولكنه أجبر على التراجع بعد ثلاثة شهور .

أما جنوب البلاد فيشكل الجسر البري الوحيد بين آسيا وأفريقيا، استوطنت القبائل السامية القادمة من الصحراء الواقعة إلى بلاد النيل، بينما يعتقدان شعوب بحر إيجه والمعروفة باسم "فلسطينز" (الفلسطينيون) قد قدمت عام 2000 قبل الميلاد تقريباً .

واسست القبائل العبرية التي ذكرت في العهد القديم ممالكها في فلسطين في أواسط الألف الثاني قبل الميلاد بعد خروجها من مصر، غير أنهم أسروا من قبل الآشوريين الذين ساقوهم إلى بابل، وبعد ثمانمئة عام هزم الاسكندر الأكبر البابليين، وقام خلفاؤه من بعده (البطالسة) بجعل فلسطين تابعة للإدارة في الإسكندرية المدينة الهلينية في مصر، ثم خلفهم الرومان الذين استولوا على البلاد قبل ميلاد المسيح بوقت قصير ، وفي القرن السابع الميلادي استولت عليها قبائل البدو القادمة من شبه الجزيرة العربية إلى فلسطين حاملين راية الإسلام وتعاليم النبي محمد المقدسة .

حكمت فلسطين من العثمانيين في عهد السلطان سليم الأول (1512 - 1520) حيث استولى جيشه على الأرض التي كان يسيطر عليها المماليك .

إلا أن الحكم العثماني في فلسطين ضعف في القرنين السابع عشر والثامن عشر وباتت البلاد عرضة للغزو في مطلع القرن التاسع عشر عندما ارسل محمد علي ولده إبراهيم باشا في حملة من مصر إلى سوريا .

وفي أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر عندما عادت السيطرة العثمانية على فلسطين وذلك في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1876 - 1909) ، قسمت السلطات العثمانية ريف فلسطين إلى مقاطعات ومناطق حكمها الشيوخ والأمراء المحليون.

أما في المدن فقد امتزجت فيها حضارات وأديان وطرق حياة متنوعة بذرتها موجات الغزو، فأنتجت مزيجاً من الوداعة والفضولية، حيث عاش المتصوفون المغاربة، والحرفيون الأرمن، وعلماء التلمود، والمرتزة البريطانيون والجندرمة الاتراك، والتجار الروم الأرثوذكس، جنباً إلى جنب مع التجار وأصحاب الأراضي ونخبة علماء الدين الذين تبوأوا أعلى درجات السلم الاجتماعي الإسلامي السني.

### حكم الشيوخ وصراعات العشائر:

رغم أن فلسطين كانت اسمياً تحت الحكم العثماني، عندما تبوأ السلطان عبد الحميد العرش في العام 1876، إلا أن السلطة الفعلية كانت في أيدي عشائر البلاد الكبيرة، حيث كان على رأس كل عشيرة شيخ يكون عادة أقوى رجال عائلته في العشيرة.

واشتهر عن الشيوخ بأنهم كانوا يتمتعون بمهارة حربية عالية وبثراء واضح أو بأصول أرسنقراطية، وكانت كل عشيرة ترتبط بشبكة واسعة من العلاقات أساسها رابطة الدم. وتتنمي هذه القبائل في النهاية إلى أحد الاتحادين الكبيرين.. فإما إلى القبائل اليمانية وإما إلى القبائل القيسية.

وتخضع القرى المجاورة التي يحكمها الشيوخ لسيطرة أحد الفريقين، ويستطيع المسيحيون والمسلمون الانضواء تحت راية احد الاتحادين، ويشارك أعضاء كل فريق في تكاليف تعويض الدمار الذي تحدثه الحرب. ورغم أن بعض المؤرخين عزوا سيادة العنف في أواسط القرن التاسع عشر إلى وجود العشائر والقبائل، غير أن النزاع لم يكن متوارثاً في النظام القبلي.

ففي الأحوال الطبيعية كان أسلوب التحكيم القبلي يحد من حجم العنف الذي يمكن حدوثه، ويضمن في الوقت نفسه الحماية الجسدية لكل عضو في العشيرة ، وتوفر له الضرورات الحياتية في حالات الفقر والأزمات. وفي المناطق التي حافظت على نظامها الأصلي ازدهرت التجارة والزراعة بسبب عدم الانصياع للتجنيد الاجباري واعمال السخرة والضرائب الباهظة، إضافة إلى ذلك فإن الشيوخ المحليين كانوا يطبقون قانون إبراهيم أو (شريعة الخليل). وبخلاف الشريعة المحمدية التي كان يشرحها ويفسرها رجال الإفتاء والقضاة الذين يعينهم السلطان من النخبة المدنية، فإن شريعة الخليل عكست القيم والعادات والتقاليد المحلية.

في أوقات السلم كان شيوخ ريف فلسطين وأقاربهم يجمعون ثروة لا بأس بها. وصف احسان النمر الذي ينحدر من أقوى العائلات في جبل نابلس، وصف مركز عشيرته قائلاً:

"كانت ممتلكاتهم متنوعة جداً تعكس امارتهم وعزهم. كانوا يملكون معامل الصابون والحمامات، ومزارع الخضار، ومعامل الفخار، والطواحين، ومعاصر الزيتون والسسم، والمتاجر، وأفضل الأراضي... كانوا يورثون ممتلكاتهم إلى ذريتهم، وتبع ابناؤهم خطاهم. وكانوا يقولون إنه كلما زادت ممتلكاتهم كلما كبرت ذريتهم، وبقياداتهم حافظت عائلة النمر على مركزها اكثر من ثلاثة قرون".

وكانت هناك عائلات أخرى قوية في البلاد استطاعت أن تحتل منصب الوالي العثماني، ففي الفترة ما بين 1840 - 1860 تناوب على منصب الوالي افراد عائلتي عبد الهادي وطوقان ، كذلك عمل احد أفراد عائلة عبد الهادي والياً عثمانياً لمدينة غزة فترة ما .

نبعت قوة الشيوخ وثوراهم من حقهم في جمع الضرائب وحفاظهم على الأمن المحلي. وصف مؤرخ فلسطيني العملية على النحو التالي:

"كان يأتي في كل عام والي الشام من استنبول إلى دمشق ويعطي لكل شيخ في المناطق المحيطة عباءة شرف ومعها أوامره، أي أوامر الحكومة. بعد ذلك يقوم الشيوخ بجمع الضرائب التي كانت تجمع حسب حجم القرية، فالقرية الكبيرة تدفع 500 زلطة أما القرى الأخرى فتدفع 200 أو 150 زلطة. وكان مسؤول آخر يأتي إلى القدس للغرض نفسه".

وعندما اضطرب الأمن والقانون وتصاعدت حاجة (الباب العالي) للأموال والجنود، حاولت السلطات العثمانية الحصول على المزيد من الأموال، لذلك اوجدت نظام الالتزام الذي يجدد سنوياً إذا ما اثبت الشيخ قدرته على إيجاد القوة اللازمة لجمع الضرائب من الفلاحين وضمان سيادة الأمن والقانون في منطقتهم. تأججت سياسة فرق تسد التي قلبت الشيوخ ضد بعضهم البعض وشجعت النزاعات القبلية والعشائرية، نتيجة المنافسات التي كانت قائمة أصلاً، مثل الخلاف بين عائلة عبد الهادي وطوقان في نابلس وطولكرم وجنين، وبين شيوخ الخليل وبيت جبرين في الجنوب. وانفجر النزاع في العام 1850 على شكل حرب أهلية في فلسطين كلها تقريباً استمرت بين مد وجزر حتى العام 1874.

## نشوء الملكية الخاصة:

مع تطبيق قانون جديد للأرض في عام 1858 بدأ النظام القبلي بالانهيار وأخذت العشائر بالتحول إلى عائلات أصحاب ملكية صغيرة من الأرض من ناحية، وبدأت عملية إفقار الفلاحين من ناحية أخرى. فقبل تطبيق هذا القانون كان الباب العالي هو الذي يقرر حق جمع ضريبة الأرض. ثم فرض قانون الالتزام على كل مصادر جباية الضرائب: التجارية والحرفية في المدن، وضرائب الأراضي المبنية والمزرعة في الريف. وباستثناء بعض الممتلكات - المكونة بشكل رئيسي من البيارات وكروم العنب ومزارع الخضار في المدن وحولها التي سُمح لها ببقائها كأملك وقف منذ الفتوحات الإسلامية- أو بعض الأراضي التي منحها السلطان لبعض الأشخاص الذين خدموا الإمبراطورية- فإن الملكية الفعلية للأرض بقيت في يد الدولة.

ومن أهم مميزات قانون الأرض الذي صدر في العام 1858 ومرسوم تسجيل الأرض الذي صدر في العام نفسه، هي إعطاء عائلة الملتزم حق الوراثة في الالتزام. كما وأن تسجيل الأرض وإصدار صكوك الألقاب أعطى الملتزمين حق تنظيم ملكيتهم بحرية، عن طريق نقل الأراضي أو تصنيفها كوقف.

رغم أن قانون الأرض وتعديلاته لم يطبق بشكل متجانس في جميع أنحاء الريف إلا أن التغييرات التي أحدثها شجع نشوء الملكية الخاصة، لدرجة أن العديد من عائلات البلاد ذات النفوذ أصبحت من ملاك الأراضي وحصلوا على ثروة كبيرة في سبعينيات القرن التاسع عشر. فعائلة عبد الهادي التي امتد نفوذها إلى مناطق

واسعة حول مدينة نابلس امتلكت في العام 1875 سبع عشرة قرية و 60 ألف دونم من الأراضي وامتلكت عائلة الجبوسي التي كان مقرها الرئيسي في الكور، بالقرب من بني صعب 24 قرية. أما عائلة البرغوثي فامتلكت حوالي 39 قرية في منطقة بني زيد وبني مرح. وفي جنوب فلسطين امتلكت عائلة التاجي (والمعروفة أيضاً باسم عائلة الفاروقي) حوالي 50 ألف دونم من الأراضي حول مدينة رام الله. وامتلكت عائلة الطيان في يافا 40 ألف دونم، أما عائلة الشوا فامتلكت حوالي 100 ألف دونم في غزة. ويقال أن عائلة يهودية اسمها بيرغيمز كانت تمتلك 20 ألف دونم في قرية أبو شوشة وحولها.

مع نمو الممتلكات الكبيرة تناقص التضامن الجماعي بين العشائر، وأصبحت العائلات التي تتمتع بامتياز جمع الضرائب وحق نقل الملكية إلى الورثة غنية على حساب الفقراء الذين فقدوا الحق بالمشاركة في الامتيازات التي كانت في السابق تشمل العشيرة كلها.

وزادت الفروق الاجتماعية نتيجة نزوح الفلاحين الفقراء والبدو إلى عدم تسجيل أراضيهم باسمائهم بل تسجيلها باسم شيخ العشيرة وذلك لتجنب الضرائب والتجنيد الإجباري.

أدى نشوء الملكية الخاصة إلى انهيار الزراعة الاستهلاكية لتحل محلها محاصيل البيع والإنتاج من أجل التصدير.

وتوسعت زراعة الزيتون والسّمسم في مناطق الجبال. هذا الإنتاج الزراعي كان يصدر بعد تحويله زيتاً إلى أوروبا، وصابوناً وطحينة إلى مصر ومناطق أخرى من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

أما التغيير الكبير فقد طرأ على زراعة الحمضيات، أنشئت بيارات ضخمة في السهل الساحلي وصدر حوالي 200 ألف صندوق برتقال وليمون من ميناء حيفا في العام 1890، وارتفع هذا العدد في العام 1913 ليصل إلى 1.6 مليون صندوق.

أدت هذه الزراعة الرأسمالية إلى زيادة الأرباح، وبالنسبة للعائلات التي لم تملك أراضي مناسبة للزراعة الرأسمالية ورأس المال الضروري للتصدير فقد تحولت إلى منتجين صغار، في أحسن الأحوال، أو إلى محاصيين.

أما نظام العشيرة السابق، والذي كان يؤمن التضامن بين أفراد العشيرة الواحدة الذين تجمعهم رابطة الدم، فقد تحلل، وبدلاً من نظام العشيرة ساد نظام اجتماعي يحكمه السوق هذا النظام الذي أدى إلى تدخل وتكامل اقتصاد فلسطين مع الاقتصاد العالمي.

### الاستيطان الأوروبي:

كان قانون الأرض الذي صدر في عام 1858 واحداً من جملة قوانين عثمانية هدفت إلى اصلاح الوضع المنهار في أواسط القرن التاسع عشر.

أحدثت هذه القوانين تغييراً حاداً في القواعد الاقتصادية والاجتماعية للحكم العثماني في فلسطين، ويضاف إليها المراسيم التي عرفت باسم التنظيمات والتي اوجدت نظام تعليم عصري يشمل انشاء الجامعات والكليات العسكرية والطبية، ومعاهد اللغات الأجنبية.

أثرت هذه المراسيم على مكانة الأقليات المسيحية واليهودية، وألغت ضريبة الرأس التي كانت مفروضة عليهم ومنحتهم حقوق العضوية في مجالس الإدارة التي أنشئت في الأقاليم وفي البرلمان الذي أسس في إسطنبول في العام 1876، وكذلك سمح لغير المسلمين بممارسة مهن القضاء والمحاماة في نظام المحاكم المختلطة الجديد، كما سمح لهم بالحكم في القضايا الجنائية والتجارية.

وفي العقدین الأخيرین من القرن التاسع عشر ترافقت المراسيم التنظيمية مع سلسلة من الإجراءات تهدف إلى تشجيع المهاجرين على الاستيطان في الأرض واستثمارها.

جاء بعض المهاجرين من بلدان مسيحية مثل فرسان الهيكل الالمان، والبروتستانت الامريكان إلى فلسطين، إلا أن أعلى نسبة من المهاجرين إلى فلسطين تشكلت من الجاليات اليهودية في روسيا وأوروبا الشرقية، حيث خلقت المذابح والقمع روح مقاومة شديدة بينهم توجت بتأسيس الحركة الصهيونية.

في عام 1900 وصل إلى فلسطين حوالي 5000 مزارع يهودي واستوطنوا في 19 مستعمرة تغطي حوالي 275000 دونم من الأراضي.

أدى انفتاح البلاد على التجارة الخارجية، والاستيطان الأوروبي والروسي إلى ارتفاع أسعار الأراضي وإلى موجة مضاربة استمرت حتى زوال الانتداب البريطاني عام 1948، ورغم أن معظم الأراضي العربية التي بيعت للمستوطنين اليهود بين العام 1882 والعام 1920 كانت ملكاً لمالكين غائبين يعيشون في بلدان عربية مجاورة، إلا أن العائلات الفلسطينية المقيمة في فلسطين جنت أرباحاً لا بأس بها، إما عن طريق بيع قطع أراض صغيرة، وإما عن طريق المسمرة لبيع أراضي الآخرين. وسنبحث في الفصل القادم وبالتفصيل كيف أثرت هذه المضاربة، مع تزايد الملكيات الخاصة، وزيادة نسبة المستوطنين الأوربيين، على المجتمع الفلسطيني، وكيف أدت إلى نشوء طبقة مالكي أراضي واسعة الثراء، وطبقة البروليتاريا الريفية المكونة من الفلاحين والمحاصصين والمزارعين الصغار المفقيرين.

(2)

## تحول المجتمع الفلسطيني في الفترة ما بين 1876 - 1917

على الرغم من قصر الفترة بين 1876-1917 تاريخ وصول الجنرال اللنبي إلى القدس، ولكنها شهدت تغيرات سياسية واجتماعية عميقة تركت أثرها على المجتمع الفلسطيني، وخارج حدود هذا المجتمع. في نهاية القرن التاسع عشر كانت فلسطين مكونة من أغلبية فلاحية تسيطر عليها (النخبة) الحاكمة ومعظمها من المدن، وتكونت هذه النخبة من شيوخ القبائل المكونة من العشائر. أما في فترة الحرب العالمية الأولى فقد حلت مكانها نخبة غير متجانسة مكونة من فئتين:

- الأشراف وهم المثقفون الارستقراطيون.
- العائلات وهم من العائلات المالكة للأراضي الواسعة وهذه العائلات تحدرت من العشائر وجمعت الثروة والنفوذ وجردت الشيوخ من السلطة.

### الأشراف:

يحصل الأشراف على صفتهم كأشراف منذ الولادة إذ معظمهم يدعون تحدرهم من أصل يربطهم بالنبي محمد أو أحد القادة العسكريين العظام الذين قادوا الفتوحات الأولى في القرن السابع الميلادي، وإذا ثبت هذا الأصل فيتمتعون عندها بامتيازات خاصة، حيث يعفون من دفع الضرائب ومن الخدمة العسكرية ومن ملاحقة القانون الجنائي، وزعيمهم ويسمى النقيب هو الذي يفصل بينهم، وإذا تطلب الأمر حبسهم فيكون الحبس في بيته وليس في سجن الدولة.

أما مصادر ثروتهم فكانت من سيطرتهم على الأوقاف، والممتلكات والمؤسسات الخيرية. مثلاً أعطيت عائلة التميمي مساحات كبيرة من الأراضي الخصبة جنوبي فلسطين من قبل عمر بن الخطاب الخليفة الثاني في القرن السابع أثناء الفتوحات الإسلامية وذلك على سبيل الوقف.

وعائلة الداوودي (وعرفت فيما بعد بعائلة الدجاني) أعطيت وقف النبي داوود في الفترة نفسها، في حين أن جزءاً من عوائد الأوقاف كان مخصصاً لبناء المساجد والمدارس والحدائق العامة، ومن أجل توزيع بعضها الآخر على الفقراء والمحتاجين، أما الفوائد الآتية من الملكية غير المنقولة المبنية على أراضي الوقف أو من ضريبة العشر فقد كان الأشراف يحتفظون بها لأنفسهم من أجل تسديد النفقات التي ترتبها عليهم واجباتهم.

واعترف بالأشراف كهيئة في العهد العثماني وهي هيئة منظمة في طوائف، ولهم الحق في تسمية الأعضاء ومنحهم (الرمز المرئي) وهو ارتداء العمامة الخضراء، وإذا كان نظرياً يحق لأي مسلم أن يحتل أعلى المراكز الدينية في البلاد ومهما كان أصله، إلا أنه على الصعيد العملي كان الأئمة والقضاة بالإضافة إلى المفتي يختارون جميعاً من بين أبناء العائلات الشريفة، مثلاً: عائلة الخطيب اكتسبت سطوتها ونفوذها من خلال سيطرتها على موقع أمام المسجد الأقصى في القدس، واستمرت سيطرتهم هذه حتى ثلاثينيات القرن العشرين

وعائلة نسيبه حملت مفاتيح القدس من قبل عمر بن الخطاب وذلك في نفس الوقت الذي منحت به عائلة التميمي الأراضي جنوبي بلاد فلسطين، واستمرت عائلة النسيبية بهذا الموقع حتى نهاية العهد العثماني. وعائلة الدجاني - لم تكن من الأشراف - منحت من الوالي العثماني محمد آغا أبو نبوت موقع مفتي يافا على أثر تراجع نابليون، كذلك مارست هذه العائلة مهام القاضي والعمدة أيضاً. أسهمت فترة التنظيمات ومركزة السلطة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني والتي اتسمت بالعنف والقمع بتوفير أساليب جديدة للعائلات الكبيرة والأشراف للاستفادة من ممتلكاتهم وراثتهم ونفوذهم وظهر ذلك بطرق مختلفة:

- شغل أبناء العائلات الكبيرة والأشراف المدارس الجديدة ودوائر الدولة التي كانت حكراً عليهم ولهم. استفادوا فيما بعد من ذلك حيث أصبح الموظفون المدنيون والضباط العسكريون من أقاربهم وأبنائهم فاحتكروا بذلك التقدم والتطور على الصعيد الفلسطيني في العهد العثماني.
- وأخيراً تمكن الأشراف على أثر التغييرات في قانون الأراضي من حيازة ممتلكات كبيرة عبر تسجيل الأراضي المشاع بأسمائهم لأنه لم يكن أمام الفلاحين الغارقين في الديون خيارات كثيرة فإما تسجيل الأراضي باسم الشريف وهي أحسن الطرق المتاحة للتخلص من الضرائب الباهظة وإما الخضوع لسياسة تركيا الفتاة بخصوص التجنيد الإجباري، وإضافة إلى أن الوقف يحميهم من الضرائب التي لا يستطيعون دفعها كذلك أمنت هذه الطريقة عدم سحب أبنائهم إلى الخدمة الإجبارية.

### العائلات المالكة للأراضي:

في أواخر العهد العثماني عرض حق الالتزام بالمزاد العلني، لبيتاعه من يدفع مبلغاً أعلى وبالنتيجة أصبحت العائلات التي اكتسبت حق الالتزام الوراثي من أقوى العائلات ضمن العشيرة الواحدة، وتميز الشيوخ الذين تمتعوا بهذا الحق عن غيرهم وبناتوا يشكلون طبقة متميزة دخلت في صراع مع الشيوخ الآخرين الذين لم يكتسبوا نفس الحقوق. ومن جانب آخر دخلوا في صراع مع الفلاحين، هذا على الرغم من أنهم جميعهم من أبناء عشيرة واحدة.

وتدريجياً سيطرت هذه العائلات على العائلات الأخرى التي لاتمتلك نفس المؤهلات وحظي بمراكز السلطة هذه أبناء العائلات القوية (أي مالكة الأراضي الكبيرة).

مع بداية الحرب العالمية الأولى انهارت سلطة الشيوخ بشكل حاد مع ظهور نظام جديد يسيطر عليه الأشراف والعائلات ذات الملكية الكبيرة من العشائر، ورغم خسارة الشيوخ للجانب المادي إلا أنهم احتفظوا بألقابهم وهيبتهم بين الفلاحين، في حين انتقلت السلطة والنفوذ إلى زعماء العائلات ذات الملكية الكبيرة مثل آل عبد الهادي وطوقان والشوا والبرغوثي والجبوسي، الذين استغلوا ملكيتهم للأراضي واستغلوا سيطرتهم على مراكز السلطة وعلاقات القرى من أجل توسيع نفوذهم السياسي وكسب الأموال لتعزيز زعامتهم وقدرتهم على المنافسة في مجتمع أصبح فيه تراكم واستثمار رأس المال أمراً على غاية من الأهمية.

## تجار المدن:

كانت التجارة الخارجية في العهد العثماني بأيدي الأقليات غير المسلمة من يونان وإيطاليين وأرمن ويهود وبعض السكان المحليين الذين استفادوا من الامتيازات التي منحها السلاطين العثمانيون للدول الأوربية. ورغم اقتصار منح الامتيازات في البداية على القناصل الأجانب إلا أن وكلاءهم المحليين المسيحيين واليهود تمكنوا من الحصول على براءة من السفارات الأجنبية فاكثسبوا على أثرها امتيازات على صعيد الجمارك والضرائب التي تُفرض عادة على البضائع الأجنبية.

وكما أشار أحد المؤرخين "تمتع التجار غير المسلمين بأفضل مافي العالمين المساواة مع المواطنين العثمانيين، واستمرار الفوائد الاقتصادية والقانونية في ظل الامتيازات".

وتضاعف عدد السكان اليهود بين عامي 1897- 1914 في فلسطين من 50000 ليصل إلى 100000 عاشت غالبيتهم أي حوالي 60000 في القدس وضواحيها وحوالي 12500 في صفد والجليل وحوالي 12000 في يافا ومستوطنة تل أبيب التي أسست حديثاً.

بالإضافة إلى الهجرة اليهودية كانت هنالك هجرة البعثات التبشيرية المسيحية من أساتذة وعاديين. وقفزت نسبة السكان المسيحيين من 10% في الجزء الأول من القرن الماضي إلى 16% في عام 1914. تراكمت الثروة لدى التجار المسيحيين نتيجة السيطرة المطلقة على السلع الغربية المستوردة في وقت تزايد فيه الطلب على تلك السلع وانتشر بين مختلف طبقات الشعب وفئاته بعد التوسع الذي حصل في التجارة والزراعة والاستثمار.

وجد التجار المسيحيون أنفسهم قادرين على منافسة الأشراف والتجار المسلمين للسيطرة على السوق المحلية متسلحين بالحق الجديد "الامتيازات" الذي مكّنهم من الوصول الي السوق الداخلية وعُزز وضعهم هذا بالتعرفة الجمركية المخفضة المفروضة على السلع المستوردة والتي كانت أقل من 11% من ثمنها وربع الضريبة التي يدفعها المصدرون من الأقاليم العثمانية إلى أوروبا.

كما أدى نمو التجارة الخارجية وزيادة ثراء وعدد التجار المسيحيين إلى تشكيل أو نشوء طبقة صغيرة ولكن مهمة بين المسيحيين في فلسطين هي "البرجوازية الصغيرة" مكونة من أصحاب الدكاكين والمزارعين وتجار المفرق من جهة، ومن الانتلجنسيا الوليدة المكونة من المعلمين والصحافيين والمحامين والموظفين من جهة أخرى، وقد جاءت سيطرة المسيحيين على تجارة المفرق ليس فقط من خلال صلاتهم بالمستوردين وتجار الجملة فقط، بل من وجودهم بالمدن التي نمت نمواً سريعاً وازدادت دخولها الإضافية.

إضافة إلى ذلك فإن أعضاء الانتلجنسيا الذين استفادوا من تحصيلهم العلمي والعالي ووصولهم إلى مواقع قيادية في المعاهد الخاصة والشركات الأجنبية غالباً ما كان لهم اثر يتعدى طائفتهم المحدودة عددياً، فالعديد منهم لم يعلم أبناءه وبناته فقط بل علموا أبناء عائلات مسلمة متنفذة مثل الحسيني و العلمي. وظهر جانب آخر من النفوذ الذي حظيت به الانتلجنسيا من النمو السريع للصحف العربية والكتب والمجلات في العقد الذي سبق الحرب، فقد لعبت بعض هذه الصحف مثل صحيفة "فلسطين" اليومية في

يافا وصحيفة "الكرمل" في صفا واللتين يمتلكهما مسيحيان دوراً فعالاً جداً في تنظيم الصراع ضد الصهيونية وفي تقديم الأفكار العصرية حول القومية العربية. وقد دعم معظم التجار المسيحيين نشاط هاتين الصحيفتين اللتان كانتا معاديتين للصهاينة، على الأقل لأنهم كانوا يخشون منافسة المهاجرين اليهود الجدد الذين يملكون رأس مال أجنبي ينافس في مجالات اقتصادية هي مجال عمل التجار المسيحيين.

## الحرفيون والصناع المهرة:

انكس وضع الحرفيين والصناع الذين يكسبون عيشهم من صناعة السلع للسكان المدنيين والريفيين، بخلاف تجار المدن الذين توسعت أعمالهم وازدهرت نتيجة تطور التجارة الخارجية وازدياد الاعتماد على الواردات من الغرب.

إلى جانب التباين بين كل من المدينة والريف، فإن كل حرفة من الحرف تأثرت بشكل مختلف عن الأخريات بنتيجة اغراق السوق بالسلع المستوردة، فحياكة القطن مثلاً، استمرت بالازدهار في غزة والمجدل بسبب سهولة وصولها إلى أسواق التصدير، بينما تراجعت صناعة غزل الصوف وحياكته بسبب نقص الطلب على العباءات البدوية.

رغم قلة المعلومات عن الحرف وطوائفها إلا أنه برزت بعض السمات في الفترة التي سبقت الحرب والتي أهمها الزيادة المنتظمة في فقر الحرفيين الذين يعيشون ويعملون في البلدات والقرى، ويوضح هذا الأمر تزايد فقر الفلاحين الذين كانوا يعتمدون عليهم لاستهلاك بضائعهم، وهناك عامل آخر مهم وهو الازدياد الملحوظ لأسعار المواد الخام التي يعتمد عليها الحرفيون والتي كان معظمها يشتري من الأسواق المحلية. وأخيراً التضخم الذي أثر على البلاد ككل.

هذه العوامل مجتمعة مضافاً إليها منافسة السلع الأجنبية الرخيصة والمتدفقة بغزارة إلى البلاد أجبرت العديد من الحرفيين إما على التخلي عن مهنتهم والبحث عن العمل في أماكن أخرى، وأما الهجرة إلى المدن حيث تسارعت في هذه الفترة عملية الهجرة بشكل كبير في السنوات الأولى للانتداب البريطاني.

في البلدات المسيحية كما في رام الله وبيت لحم وفي الأحياء المسيحية في القدس أدخلت الابتكارات الرأسمالية من أجل الإنتاج والتسويق، ففي هذه المناطق تسارع إنتاج السلع المصنعة محلياً من الاصداف البحرية وخشب الزيتون والمواد المتعلقة بالطقوس الدينية كالقطع الفنية والشموع المقدسة.

وقد وجدت في أماكن أخرى ورش مستقلة يقع نطاق عملها خارج حدود البلدات، فمدينة الخليل على سبيل المثال أصبحت مركزاً للحرفيين المستقلين الذين يعملون خارج أسوار المدينة وتخصصوا بإنتاج الزجاج، وبخلاف أهل الحرف في المدن كان إنتاج الحرفيين المستقلين معدداً للتصدير إلى المدن الكبيرة وليس لأجل الاستهلاك المحلي.

وفي حالات أخرى هاجر بعضهم إلى المدن الساحلية حيث أنشئت ورش ومعامل صغيرة لتزويد الأسواق الجديدة، ولإنتاج بضائع جديدة مثل الكتب التعليمية للمدارس الأجنبية، والنبيذ والمشروبات الروحية.

ولكن على الرغم من استمرار عمل الطوائف الحرفية التقليدية، إلا أن دخول السلع الأجنبية وانتشار الدفع النقدي وتغير الطلب في المدن الكبيرة، كل ذلك أضعف سيطرتها المطلقة على الإنتاج المحلي ، وعلى الرغم من أن المناطق الريفية استمرت بطلب السلع التقليدية المصنعة محلياً، إلا أن الافقار التدريجي للفلاحين وللحرفيين وإدخال العمل المأجور في المدن أدى إلى انحدار المهارات التقليدية في مجمل الحرف تقريباً.

ورغم صغر حجم الطبقة العاملة - صغيرة لدرجة أنها لا تكفي لدعم أي نقابات تجارية فاعلة على سبيل المثال إلا أنها وضعت الأساس للازدياد الحاد في عددها الذي طرأ في أعقاب الحرب العالمية الأولى. والأهم من ذلك هو نمو الحرف المستقلة وخلق الأسواق الجديدة للمهاجرين الذي مهد الطريق لإشباع المشاغل بالنزعة الدنيوية، وفي الوقت نفسه دخلت مجموعة جديدة من العمال المهرة المتحررين من الاعتماد على الأشراف والطوائف وبسرعة إلى قطاعات الإنتاج والتوزيع المغرية ونما هذا الاتجاه بشكل كبير بعد الانتداب البريطاني والزيادة الهائلة في عدد المهاجرين اليهود في عشرينات وثلاثينات القرن العشرين.

## الفلاحون:

بقيت الأغلبية الساحقة من السكان الفلسطينيين تعيش في البلدات والقرى الداخلية، رغم ازدياد سكان المدن الساحلية، حيث يُظهر أول إحصاء سكاني بعد الحرب العالمية الأولى في عام 1922 أن نسبة سكان الريف تبلغ حوالي 81% من مجموع سكان فلسطين. ولكن إذا أخذنا بعين الاعتبار المستوى العالي للهجرة إلى القدس والمدن الساحلية الذي تم أثناء سنوات الحرب، فإن الرقم الأدق سيكون 75%.

ويكسب معظم أبناء الريف رزقهم من الأرض إن فلاحين إن بدواً، وقلة منهم عملوا بالتجارة البسيطة في أواخر العهد العثماني، ومن خلال هذه التجارة زدوا السوق الداخلية في فلسطين وسوريا وشرق الأردن بالحيوانات والإنتاج الزراعي، وعاش معظم مالكي الأراضي الكبار والأشراف في المدن بعيداً عن عقاراتهم، وقد أبرزت طريق الحياة الباذخة التقسيم الاجتماعي الدائم بين الفلاحين وبين المدنيين الذين كانوا يعيشون حياة أكثر استقراراً.

وهذا الأمر جعل التقسيم يسير بشكل متوازٍ وحاد حتى اليوم مع التقسيمات الطبقيّة في داخل المجتمع الفلسطيني.

ويمكن ادراك هذا التقسيم بشكل صارخ ليس على أنه ازدياد الثراء في المدن والبلدات الكبيرة فحسب، بل على أنه تقسيم طبقي تحول فيه الفلاحون بشكل متزامن إلى طبقة عاملة. ووصل هذا التحول إلى ذروته في الثلاثينات من القرن 19 أيام الانتداب البريطاني. وكان لنشوء الملكية الخاصة الوراثية وتمركزها في أيدي قلة من العائلات الكبيرة الدور الأكبر في ذلك التحول. ومع ذلك فهناك عاملان هامان:

- عبء التجنيد الاجباري الذي فرض على الفلاحين، بخاصة بعد اعلان تركيا الحرب على الحلفاء عام 1914.

- عبء الضرائب المتزايد.

إن التغيير الذي طرأ على قوانين الأراضي ابتداء من مرسوم الأرض الذي صدر عام 1858، والتآكل التدريجي للحقوق المشاعية للفلاح بالأرض وانتاجها، تزامن مع تغير في كيفية تمويل الفلاح للأدوات والبذار الضرورية لزراعة محصول كل سنة، فبينما كان الملتزم أو صاحب الأرض يزود الفلاحين بما يلزم مقدماً وعبر شيخ القرية، مقابل حصة من المحصول، فقد وقع الفلاحون الآن فريسة عاملين: الأول: خسارة الفلاحين لأرضهم ومواشيهم، والثاني: استخدام الدفعات النقدية الأمر الذي اجبر الفلاح الاعتماد على الدائنين المدنيين، واخيراً تردد الدائنون باقراض الفلاحين نظراً لافتقار الفلاحين للأرض والحيوانات التي تشكل ضماناً للدين.

ولهذا السبب كان على الفلاح أن يدفع فوائد باهظة بشكل عيني أي من منتج الأرض إلى الدائن أو أن يعتمد على صاحب الأرض (الذي غالباً ما يكون هو نفسه الدائن) ليوافر الأدوات والحيوانات والبذار والطعام ليبقى هو وأسرته على قيد الحياة حتى الموسم الجديد.

وعندما أصبح عدد متزايد من أصحاب الأراضي يعملون كمقرضين للأموال (خصوصاً بعد تراكم رأس المال الفائض في أيدي العائلات المالكة للأراضي) تقلص استقلال الشيوخ أكثر وزاد القمع الذي عانى منه الفلاحون، فمنذ عام 1880 فصاعداً كانت التقارير التي يحملها الزوار الأوروبيون لفلسطين مليئة بقصص عن الفلاحين الذين اجبروا على ترك الأرض بسبب الديون.

حتى البدو لم تكن لديهم حصانة امام هذا الوضع، حيث اجبر بنو "الحوارث" على رهن جزء من أراضيهم لعائلة تاجر مسيحي من يافا وهي عائلة الطيان، الذين باعوها فيما بعد للصندوق القومي اليهودي.

في نهاية القرن التاسع عشر أدى الارتفاع السريع في أسعار الأراضي وازدياد الطلب عليها نتيجة الهجرة اليهودية، إلى تحفيز عدد كبير من مالكي الأراضي لإخراج الفلاحين منها دون أن يأخذوا بعين الاعتبار حقوق الرعي التقليدية للبدو ودون أن يأخذوا بعين الاعتبار أن أجيالاً من الفلاحين قد تعاقبت على هذه الأرض وتعتبر عملياً مالكة لها.

واجه الفلاحون، إضافة إلى حالة الدين التي نتجت عن الاعتماد على أصحاب الأراضي في تأمين وسائل الإنتاج الأساسية، ارتفاعاً سريعاً في قيمة الضرائب التي فرضتها الدولة، بخاصة بعد ثورة تركيا الفتاة وبداية التحضيرات للحرب، وإضافة الي ضريبة العشر التي بلغت حوالي 10% من قيمة المحصول كان على الفلاح أن يدفع ضريبة على الأرض التي يزرعها، وأخيراً علي الفلاح الذي يملك الحيوانات أن يدفع ضريبة أخرى هي ضريبة الغنم.

على الرغم من أن قيمة العشر حُدثت رسمياً ب 12.5% عام 1897 إلا أن النسبة التي كانت تُجمع عنوة عام 1900 وصلت أحياناً إلى حوالي 30% وفي أحيان أخرى إلى 50% وارتفعت أيضاً نسبة

ضريبة الوركو فتراوحت بين 20 إلى 30% من قيمة الممتلكات المبنية، وإضافة إلى نسبة الضرائب المرتفعة أصبح المبلغ على أساس إجمالي الموسم دون اقتطاع التكاليف التي يدفعها الفلاح أثناء عملية الإنتاج. يضاف إلى ذلك حقيقة كون أصحاب الأراضي الكبار قادرين على رشوة جباة الضرائب لتقليل حجم المستحقات الضريبية المفروضة عليهم وزيادة الفروق المترتبة على هذا الاختلاس على ضرائب الفلاحين، حيث كانت الدولة بحاجة ماسة للنقود لذا فقد سحبت النقود التي هي بحاجة إليها بشكل عشوائي من أولئك الفلاحين القادرة على قمعهم.

وصلت النسبة التي يتقاضاها المرابون كفوائد على القروض النقدية إلى حوالي 40% أو 50%، الأمر الذي اجبر العديد من الفلاحين على بيع أراضيهم المشاعية أو تسجيلها بأسماء ملاك الأرض الكبار تهرباً من الضرائب كذلك فقد آخرون أراضيهم لصالح مالك الأرض أو لصالح الدولة، بسبب عدم قدرتهم على دفع الديون المترتبة عليهم.

أدت هذه التغيرات الكاسحة في ملكية الأرض وفي الأوضاع المالية للفلاحين إلى تغيرات حادة في العلاقات الاجتماعية التقليدية في الريف، فقد أدى تمركز رأس المال في أيدي كبار الملاك والمدنيين وسحب فائض الإنتاج من الريف إلى توتر شديد في تضامن القرية، هذا التضامن الذي اعتمد عليه الفلاح، عندما كان العمل الجماعي في الحراثة والحصاد يقود إلى تقسيم العمل وتوزيعه حسب توزيعات طبقية.

ويقع العمال المأجورون في أسفل السلم الاجتماعي وكذلك كان وضع الحراثين الموسمين (وعادة يعمل هؤلاء كحراثين وفي أحيان أخرى كمزارعين في البيارات و فوقهم يأتي المحاصصون الذين يتمتعون ولو نظرياً على الأقل بحصة من المحصول، وقد تأثروا - إضافة إلى ديونهم المتزايدة - سلبياً بتقسيم الأراضي المشاعية الذي شجعه النظام الجديد، وبهذا تركزت أراضيهم في أيدي كبار الملاك.

**وفي عام 1909 كان معدل ما يملكه الفلاح في فلسطين لا يتجاوز 2/1 دونم، وهذا دون المساحة المطلوبة لتوفير معاشه واسرته، وكان الوضع قاسياً جداً حيث القصور في الأراضي الصالحة للزراعة، وكان شائعاً جداً أن يعيش المحاصصون ويموتون دون أن يتخلصوا من الدين المتراكم عليهم وكثيراً ما كانت الديون تتوارث من جيل إلى آخر حتى نهاية الإمبراطورية العثمانية.**

ويحتل الدرجة الثالثة: أصحاب الأراضي الصغيرة والمحاصصون الذين استطاعوا الحصول على بستان أو حاكورة يزرعونها بمحصول خاص بهم، وغالباً ما كانت هذه الحواكير تنتج ما يكفي من الخضار والزيتون والفواكه لرفع مستوى الفلاح المعيشي فوق الحد الأدنى، رغم أن هذه الحواكير كانت من الأراضي البور التي يستصلحها الفلاح، أو قطعة أرض صغيرة تمكن الفلاح من جمع ثمنها من عمله في المدينة، وفي بعض الأحيان كانت هذه القطعة كبيرة نسبياً، فعلى سبيل المثال وفي أواخر العهد العثماني بالتحديد كان من الشائع أن يمنح شيخ القرية حاكورة من أحد كبار الملاك مقابل خدماته.

أخيراً أدى تقسيم الأرض ودخول العملة النقدية إلى الريف إلى دفع المزيد من الفلاحين الأجراء والمحاصصين إلى السعي نحو العمل المأجور وفي مزارع المستوطنين وبيارات الحمضيات أو إلى العمل اليدوي في المدن، وقد كتب أحد المهاجرين اليهود في العام 1910 :

يحتشد مئات العرب في السوق قرب نزل العمال، إنهم ما زالوا ينتظرون هنا منذ الفجر، انهم العمال الموسميين، ويوجد بينهم عدد من العمال العرب الذين يعملون بدوام كامل ويعيشون في مزارع المستوطنين، ويذهبون مباشرة إلى بيارة البرتقال، وهناك حوالي 1500 من هؤلاء يومياً.

أدى الاعتماد المتزايد على العمل المأجور لتأمين جزء من نفقات معيشة الأسرة إلى اضعاف العلاقات المشاعية في القرية أكثر فأكثر ، هذه العلاقات المتوترة أصلاً نتيجة نشوء الملكيات الصغيرة وانقسام القرية ما بين المؤيدين والمعارضين للتحالف الجديد بين شيخ القرية وملاكي الأرض.

واختفت ظاهرة العمل الجماعي لحل محلها ظاهرة جديدة راح فيها الفلاحون الذين كانوا يعملون بالأجر خارج القرية يرفضون غالباً تنفيذ المهام التي تحتاجها القرية للإبقاء على ملكيتها والتأكيد على الأمن الجماعي ضد التهديدات الخارجية.

قاد اعلان الحرب في تشرين ثاني عام 1914 ، إلى موجة من القمع ضد الفلاحين ولم تهددهم هذه الموجة بفقدان موارد رزقهم وروابطهم الاجتماعية التقليدية فقط، بل بتدمير الريف أيضاً، فعشرات الآلاف من الفلاحين الذين فقدوا أقاربهم خلال حرب القرم التي حصلت قبل سنتين عاماً ، يستدعون الآن للتجنيد الإجباري وقد أرسلوا إلى جهات بعيدة، وصادر الغذاء والماشية ، وقطعت الأشجار لتستخدم كوقود وسيقت قرى بأكملها للتجنيد الاجباري.

ولم يكن امام السكان الأصليين أي فرصة ولو ضئيلة للهرب، بعض التجار المدنيين الأغنياء لجؤوا إلى أقاربهم الذين كانوا قد اقاموا مشاريع لهم في أوروبا والامريكيتين.

ومئات الفلاحين المسيحيين من بيت لحم ورام الله والمناطق المجاورة شقوا طريقهم إلى الولايات المتحدة، حيث سبقهم أقاربهم الذين توطنوا هناك من اجل تسويق المنتجات الدينية المصنوعة في مدنهم وقرارهم الاصلية واستغلت قلة منهم صلاتها مع الجاليات اللبنانية والسورية المتواجدة في بوسطن ونيويورك وسانتيغو وسان باولو وبيونس أيرس ليغادروا فلسطين نهائياً أو لفترة وجيزة.

ولكن كل هؤلاء كانوا الاستثناء فأغلبية الفلاحين، مسلمين أو مسيحيين، لم تكن امامهم اية خيارات سوى البقاء في أراضيهم ، وسجل العديد منهم حواكيرهم بأسماء شيوخهم ليهربوا من التجنيد الاجباري، ولكنهم مقابل ذلك تعرضوا للموت جوعاً والموت مرضاً من الأوبئة التي تضاعفت بسبب ظروف الحرب.

وبسبب عدم حرث الأرض ذبح ما تبقى من الحيوانات من أجل الأكل، وكتب "رونالد ستورز" الذي عين حاكماً عسكرياً للقدس بعد دخول القوات البريطانية في كانون الأول 1917 عن صدمته بالمشهد الذي رآه لدى تعيينه: "كانت ندرة الطعام التي تصل حد المجاعة مثل الكابوس. في صباح الأول من كانون الثاني تنبعت لصراخ وبكاء تحت شباك مكتبي وعندما نظرت رأيت حشداً من النساء العربيات المحجبات، مزقت بعضهن عباءتهن ليكشفن عن العظام الناتئة كان الفلاح عبارة عن خرقة من الاسمال البالية".

كان الدمار كبيراً لدرجة أنه حتى بداية 1919 لم تتمكن الإدارة العسكرية من الابتعاد عن مشاكل توفير الغذاء والثياب والطاقة للسكان إلى مهمة تشكيل حكومة جديدة ، ولكن في هذه اللحظة لم يعد الفلاحون وسكان المدن في مزاج يسمح لهم بالابتهاج لسقوط الحكم العثماني البغيض لانهم اكتشفوا أن فترة

احتلال وحشي قد انتهت ليحل محلها احتلال آخر، رغم أن هذا الاحتلال الثاني أكثر إنسانية من الأول، إلا أنه كان غريباً وبمحصلة مدمراً أكثر.

(3)

## الانتداب البريطاني 1922-1948

أنهى سقوط القدس في كانون أول 1917 ما يقارب من 1300 عام من الحكم الإسلامي في فلسطين، على الرغم من ذلك لقيت القوات البريطانية بقيادة قائد قوات الحملة البريطانية على مصر الجنرال ادموند اللنبي الترحاب وقوبلت بفرح واحتفالات ، إضافة إلى ذلك توقعت الجماهير أن يؤدي انتصار الحلفاء إلى إعلان استقلال الأقاليم العربية بعد فترة وجيزة.

### الاستعمار البريطاني والاستيطان الصهيوني:

بدأت الحكومة البريطانية، حتى قبل الانتصار النهائي وتوقيع اتفاقية الهدنة في 11 تشرين الثاني 1918، بالقلق إزاء النجاحات المتصاعدة للثورة العربية، والوعود المنصوص عليها في مراسلات حسين - مكماهون، ذلك أن هذه الوعود ستضر بالمصالح البريطانية في فلسطين التي أصبحت السيطرة عليها ضرورة حيوية لحماية قناة السويس والطرق الجوية والبرية والبحرية الجديدة التي تمتد من البحر الأبيض المتوسط عبر حقول نفط العراق لتصل إلى الهند.

بعد سبع شهور وفي أيار 1916 - ولما يمض عام واحد على الوعود البريطانية لحسين بأن الأراضي العربية ستمنح الاستقلال - اجتمع الممثل الفرنسي جورج بيكو والسير مارك سايكس في لندن، ووقعا على اتفاق ثلاثي لتقسيم الإمبراطورية العثمانية - عرف باسم اتفاقية سايكس بيكو.

تنص بنود هذه الاتفاقية على إعطاء روسيا الحق باحتلال استنبول وساحلي البوسفور وأجزاء من أرمينيا التركية مقابل ذلك عليها أن تتخلى عن مطامعها بالقدس واجزاء أخرى من فلسطين.

وستكون يد فرنسا طليقة في اجزاء كبيرة من المشرق، بالتحديد في لبنان وسوريا وفي الموصل.

ووافق الطرفان على الاعتراف بالمطالب البريطانية في العراق وشرق الأردن.

أما فلسطين، منطقة النزاع المحتدم، فقد فصلت عن سوريا ووضعت تحت إدارة دولية، على أن يقرر مصيرها النهائي في مؤتمر سلام يحضره ممثلو الولايات المتحدة والحلفاء الأوروبيين. ولن يسمح للشعوب المعنية بالادلاء برأيها في تقرير مصيرها، لذلك بقيت طي الكتمان حتى نهاية الحرب.

رغم ذلك بدأت الشائعات حول هذه الاتفاقية بالتسرب إلى فلسطين، ولم يفت الاتراك نقل محتوياتها إلى

الشريف حسين بعد ان نشرها البلاشفة.

لدى مطالبته بتفسير هذه الاتفاقية، قدم لحسين ميثاق موقع من الفرنسيين والبريطانيين، ومرة أخرى

وعدوه بإعطاء الاستقلال التام للعرب.

لم يعرف خداع الحلفاء حداً، رغم ذلك لم يكن حنث البريطانيين والفرنسيين لوعودهم نهاية المطاف .

كانت الحكومة البريطانية مقتنعة بأهمية الفاء كل ثقلها مع الصهاينة وليس مع اليهود البريطانيين

الذين يقولون بان اليهودية دين وليست قومية، وإن مثل هذه الخطوة قد تسيء إلى ابناء دينهم في اماكن

أخرى من أوروبا . ففي رسالة كتبها اللورد بلفور وزير خارجية بريطانيا ووافقت عليها وزارة الحرب، إلى اللورد روتشلد في 2 تشرين الثاني 1917 اتضح هذا الموقف:

"تنظر حكومة جلالتها بعين العطف إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وسوف تبذل كل ما في وسعها لتسهيل هذه المهمة، ولكن يجب أن يكون واضحاً أنه لن يكون هناك تمييز ضد الحقوق الدينية والمدنية للجاليات الأصلية، غير اليهودية في فلسطين أو حقوق اليهود ومواقعهم السياسية في بلدان أخرى".

رغم محاولة بريطانيا تصوير الوثيقة على أنها التزام معنوي مفروض على كل الأمم المتحضرة (هذا التوجه الذي لقي ترحيباً في أمريكا إبان حكم ويلسون) فقد وصفت بشكل أدق على أنها "وعد من أمة لأخرى بإعطائها أرض أمة ثالثة". إلا أن وينستون تشرشل (رئيس وزراء بريطانيا آنذاك) أسقط هذا التعبير قائلاً: "يجب أن لا يعتبر تصريح بلفور.. كوعد نابع من دوافع عاطفية، بل إنه إجراء عملي من أجل قضية مشتركة إذ جاء في لحظة لم يكن بمقدور هذه القضية إهمال أي عنصر مادي أو معنوي يفيدها" مباشرة بعد صدور التصريح أُلقت الطائرات البريطانية منشورات بنصه فوق المدن الألمانية والنمساوية، ووزعت منشورات أخرى في بولندا وأماكن أخرى من شرق أوروبا يوجد فيها تجمعات يهودية كبيرة. وأبرزت الصحف الأمريكية التصريح، وتم نقله من يد إلى أخرى في روسيا القيصرية - حيث كان عليه أن ينافس المنشورات البلشفية الواسعة الانتشار بين اليهود. أما في فلسطين فلم ينشر هذا التصريح رسمياً إلا في عام 1920، أي بعد انتهاء الحرب وإحكام قبضة بريطانيا على البلاد.

أمل الفلسطينيون أن تمنع المشاكل التي ترافقت مع عمل سياسي مكثف لإنشاء محمية بريطانية في فلسطين، وتحول دون وضع تصريح بلفور موضع التنفيذ. إلا أن هذه الآمال ذهبت أدراج الرياح. ففي 24 تموز 1922 وافق مجلس عصبة الأمم على انتداب بريطانيا لفلسطين وشرق الأردن، الذي تضمن فقرات من تصريح بلفور وفقرات محددة تمنح الوكالة اليهودية دوراً مباشراً في إنشاء "الوطن القومي". وكذلك فُرض الانتداب البريطاني على العراق والفرنسي على سوريا ولبنان.

في الكتاب الأبيض الصادر عام 1922، حاول وينستون تشرشل أن يميز بين "وطن قومي لليهود في فلسطين" وما يحمله هذا التعبير من مضمون يعني إنشاء دولة يهودية على حساب الفلسطينيين، و "وطن قومي في فلسطين" يعيش فيه اليهود والعرب سوياً بسلام. ولكن من الصعب أن ينسجم أي من التعبيرين مع مبدأ ويلسون بخصوص حق تقرير المصير، ذلك أن العرب الذين كانوا يشكلون 93% من السكان، لم يستشاروا بتصريح بلفور قبل أن يصبح سياسة عملية.

إنشاء الإيشوف:

اتخذت بريطانيا، حتى قبل التصديق على قرار الانتداب، خطوات من أجل إنشاء حكومة مدنية مؤيدة لها في فلسطين، ومن أجل البدء بتنفيذ تصريح بلفور. فبعد أربع شهور من صدور التصريح، وفي آذار 1918 وصلت بعثة صهيونية بقيادة الدكتور حاييم وايزمن - الذي أصبح فيما بعد أول رئيس لإسرائيل - الي فلسطين، وكان هدفها المعلن خلق أمر واقع يهيئ الأجواء المناسبة للمزاعم الصهيونية في فلسطين عند انعقاد مؤتمر سلام باريس القادم. فأعيد فتح الاثني عشرة مدرسة صهيونية، وأقيمت مدارس جديدة حتى وصل عدد المدارس الصهيونية إلى 40 مدرسة، وذلك من أجل تسهيل المطالب الصهيونية بالاعتراف باللغة العبرية كلغة تعليم إلى جانب العربية. وُزعت الأعلام ذات اللونين الأزرق والأبيض والتي تحمل نجمة داوود على السكان اليهود، وأمروا بغناء النشيد الوطني الصهيوني في التجمعات المختلطة.

بدأ الصندوق القومي اليهودي - الذي أسس في العام 1901 في مؤتمر بال - والكيرين هايسود (صندوق فلسطين)، وشركة تطوير أرض فلسطين، ومنظمات صهيونية أخرى بشراء المزيد من أراضي فلسطين وبالتحديد من ملاكي الأراضي الغائبين، وذلك لاستيعاب المهاجرين الجدد. تمكنت الكيرين هايسود بين عامي 1912- 1925 من شراء 200 ألف دونم- 18 ألف هكتار- من الأراضي الخصبة قرب الناصرة، وهي من أراضي عائلة سرسق. وفي العام 1929 اشترى الصندوق القومي اليهودي مساحات كبيرة من الأراضي. التي تعود أصلاً لقبيلة الحوارث، إلا أنه اشتراها من عائلة الطيان في بيروت. وحصل لاحقاً على مساحات كبيرة من الأراضي ، تبلغ 400 ألف دونم، في منطقة بيسان- هذه الأراضي كانت أصلاً من ممتلكات السلطان عبد الحميد الشخصية، ومن ثم تركت بين أيدي الفلاحين العرب. واشترى أيضاً مساحات كبيرة من الأراضي في منطقة الحولة، شمال فلسطين. هذه الأراضي كانت ملكاً لعائلة سلام في بيروت.

وفي الفترة بين عام 1920 و 1939 اشترت المنظمة اليهودية وأفراد يهود أكثر من 846 ألف دونم - 76.150 هكتار. هذه الأراضي مضافة إلى الأراضي التي حصل عليها اليهود قبل الحرب العالمية الأولى أوصلت مجموع ما يمتلكه اليهود في فلسطين إلى 8.496.000 دونم، أي حوالي 5% من مجموع أراضي فلسطين.

تمركز هؤلاء المهاجرين الجدد في المناطق المدنية الساحلية، حيث استثمروا أموالهم في العقارات وبيارات الحمضيات الرأسمالية، وفي الصناعة. وقد بلغ مجموع رؤوس الأموال التي ادخلها المهاجرون اليهود بين عامي 1920 و 1935 أكثر من 80 مليون جنيه فلسطيني. (يمكن تقدير ضخامة هذا المبلغ إذا ما عرفنا انه في ذلك الوقت كانت موازنة حكومة فلسطين حوالي 2 مليون جنيه في السنة).

ترافقت عمليات الاستيطان في الأرض وإدخال رؤوس أموال ضخمة مع عملية استعمار سوق العمل. فظهرت في بدايات العام 1904، أي مع بداية الهجرة اليهودية الثانية، مطالب صهيونية بتهويد العمل - أي أنه ينبغي أن لايعمل في المزارع اليهودية غير العمال اليهود. عكس هذا المطلب الأصول الفكرية لهؤلاء المهاجرين، فخلافاً لمن سبقهم جاء هؤلاء المهاجرون إلى فلسطين من أجل الحياة والموت على أرض أجدادهم، وحملوا معهم الأفكار الاشتراكية التي كان لها صداها الكبير في بولندا وأوروبا الوسطى في العقد الأول من القرن، وانتسب العديدون منهم إلى حزب بوعال تسيون (عمال صهيون).

استولى الهستدروت في العام 1920، السنة الأولى للانتداب، على صندوق عمال فلسطين الذي أسسه بوعال تسيون عام 1912.

يختلف الهستدروت عن جميع نقابات العمال لكونه صاحب عمل وممثل للعمال في آن واحد. لقد أنشأ الهستدروت مصانع يهودية صغيرة، ومنع الإضرابات التي رآها معادية لتوسيع الصهيونية ولتطور الاقتصاد اليهودي بشكل عام.

وشجع التدفق الكبير لرؤوس الأموال في الثلاثينيات من هذا القرن هذا التوجه بشكل كبير. فقد ازداد الطلب على الأيدي العاملة اليهودية، وبخاصة القادمين الجدد، للعمل في مشاغل ومعامل ومصانع المدن التي أنشأها القادمون الجدد من ألمانيا ومن أوروبا الوسطى. وساد في عام 1935 نوع من الاحتكار الاقتصادي في معظم المدن الساحلية، وكذلك في العديد من المستوطنات الزراعية.

وساعد الإضراب العام الذي أعلنه العرب في عام 1936 على استكمال هذه العملية: فاليشوف - الجالية اليهودية في فلسطين - أصبح باستطاعتها أن تستقل اقتصادياً. وأصبح زعماء الوكالة اليهودية في عام 1939 مستعدون للبدء بالمرحلة الثانية من خطتهم لإقامة دولة مستقلة: تحديداً محاولة تقسيم أرض فلسطين، وترحيل العرب من المناطق التي ستضم للدولة اليهودية.

### السياسة البريطانية والعرب الفلسطينيون:

اتسمت سياسة الانتداب البريطاني تجاه السكان العرب الفلسطينيين برفض الاعتراف بالوجود الوطني لهؤلاء السكان في فلسطين أو كجزء من دولة عربية كبرى.

ووصف العرب باستمرار "بالجاليات غير اليهودية" كما جاء في تصريح بلفور، أو بالقطاع الآخر من السكان، كما كان يسميهم الانتداب .

وتم العمل على تشجيع الرواية القائلة بأنه لم يكن يعيش في فلسطين سوى عدد صغير من الناس، أو فئات دينية بائسة، لأن هذه الرواية تبرر افعال الجالية اليهودية التي ستبدو دون هذا التبرير بأنها تتعدى على حقوق شعب آخر.

وكان قرار سلطات الانتداب اعطاء دور خاص للوكالة اليهودية بصنع سياسات الانتداب اجراءً استفزازياً بحق العرب الذين رغم كونهم الاغلبية ، كانوا محرومين من مثل هذا الدور .

اعطى الانتداب بعض الصلاحيات للزعماء الدينيين العرب فقط. ولم يكن للسكان العرب أية حقوق مدنية او تشريعية على الاطلاق.

وترافق تقلص الهيكلية السياسية لتصل فعلياً إلى حد النسيان مع إعادة رسم الخارطة السياسية والجغرافية للبلاد، هذه الخريطة التي صيغت بشكل أصبح معه العرب الفلسطينيون عبارة عن مجموعة منفصلة عن اشقائها الذين يعيشون في المناطق المجاورة ، فخلق شرق الأردن وأصبح بلداً جديداً، خلقتة بريطانيا من بقايا الجزيرة العربية بعد أن عزز ابن سعود قبضته على باقي شبه الجزيرة، وعين لهذا البلد إدارة مستقلة عن إدارة فلسطين.

ونصب الامير عبدالله على عرش امارة شرق الاردن بمساعدة الجيش البريطاني، اما اخيه فيصل الذي اخرجته الفرنسيون عنوة من دمشق عام 1920 فعين ملكاً على العراق. من جهة اخرى ترتب على الاحتلال الفرنسي لسوريا عام 1920 مزيداً من التقسيمات الجغرافية للبلاد. قسمت سوريا إلى أربعة اقاليم مستقلة إدارياً: لبنان، دمشق/ حلب، اللاذقية ، وجبل الدروز. وأقيمت الحواجز الجمركية وطبعت العملة السورية في المناطق الفرنسية ، مما فكك الروابط التجارية والمالية مع فلسطين.

فقد قطعت الطرق التجارية التقليدية التي كانت تصل الجليل والمناطق الجبلية والحولة ووادي الأردن مع دمشق وحمص وحماة وحلب. وأصبحت البضائع الواردة إلى فلسطين عبر ميناء بيروت تخضع لضريبة جمركية فرنسية - بريطانية مزدوجة هذا إضافة إلى أن القوانين الجديدة الخاصة بتحديد الجنسية والقومية تركت العديد من الفلسطينيين والسوريين الذين يعيشون في الخارج بلا جنسية.

وبناءً على ذلك أصبح على العربي الذي يعيش في القدس أن يحصل على جواز سفر وتأشيرة دخول فرنسية ليتمكن من زيارة قريب له يعيش في بيروت أو دمشق<sup>1</sup>.

بتلك الحدود التي خلقت على هذا النحو وبوقوع الأراضي العربية المتاخمة لحدود فلسطين تحت سيطرة الدول الأوروبية المختلفة، وجد العرب الفلسطينيون انفسهم مجموعة متميزة داخل الوطن العربي، ولكنهم لم يحصلوا على الامتيازات التي يوفرها عادة وجود قومي مستقل. لذلك فإنه ليس من المستغرب أنه حتى قبل إقامة دولة اسرائيل في فلسطين وتشريد الشعب الفلسطيني كانت مسألة المطالبة بالاعتراف الدولي بالحقوق الوطنية والهوية المستقلة هي مسألة جوهرية في نضال الشعب الفلسطيني من أجل استعادة أرضه.

### نشوء المجتمع الطبقي 1922 - 1936:

عندما انقسم الاقتصاد في فلسطين بين القطاعين العربي واليهودي أصبح السكان العرب مواطنين من الدرجة الثانية، وترافق ذلك مع تزايد بلترة الفلاحين من ناحية ومع ازدياد غنى فئة أخرى من المجتمع تمثلت في كل من ملاك الأراضي والتجار المدنيين.

**بلترة الفلاحين:**

لم يعد الفلاح الفلسطيني الذي قاسى الأمرين أيام الحكم العثماني يحتمل هذا الواقع الذي ازداد سوءاً أيام الانتداب البريطاني. فعندما عمدت سلطات الانتداب إلى تتجير الزراعة والى تحويل فلسطين إلى بلد منتج للمحاصيل التجارية، والى تشجيع المستوطنات الصهيونية دون اخذ اثر هذه المستوطنات على المجتمع الأصلي بعين الاعتبار تسبب هذا كله بازدياد فقر الفلاحين الذين كانوا حتى عام 1936 يشكلون ثلثي سكان

<sup>1</sup> كانت العملة المصرية مستخدمة رسمياً في فلسطين بين عامي 1921 - 1927 عندما استبدل الجنية المصري بالجنيه الفلسطيني المربوط بالجنية الاسترليني. عارف، "تاريخ فلسطين"، ص 161.

فلسطين. أسفرت السياسة البريطانية هذه عن أن المنظمات والأفراد اليهود باتوا يملكون أكثر من 5% من مجموع أراضي البلاد عام 1935، واشتملت هذه الممتلكات على مليون دونم أو حوالي 12% من مجموع الأراضي الزراعية. أما ما تبقى من الأراضي، حوالي 8 مليون دونم، فكان عليها أن تنتج محاصيل من أجل التصدير إضافة إلى إنتاج محاصيل استهلاكية لتغطية احتياجات السكان العرب الذين ارتفع عددهم من 668.258 ألف نسمة عام 1922 إلى 952.955 ألف نسمة في نهاية عام 1935.

ازداد سوء وضع الفلاحين بعد عام 1930 رغم جهود الحكومة لتزويد الفلاحين بالقروض، والحد من الهجرة الجماعية من الأرض. ارتفعت أسعار الأراضي إلى مستويات لم يسبق لها مثيل نتيجة الهجرة اليهودية من ألمانيا وشرق أوروبا بخاصة في الفترة ما بين عام 1933 وعام 1939.

### نشوء العمل المأجور:

لم يكن أمام الفلاحين المرحليين وغير القادرين على حيازة أية ارض في الريف إلا خيار البحث عن عمل لهم في المدن المنتشرة على طول الساحل.

إضافة إلى ذلك فإن سياسة الحكومة كانت منحازة إلى جانب اليهود عند تقسيم الوظائف الحكومية، فحصة اليهود من تلك الوظائف كانت اكبر من تلك التي يؤهلهم لها عددهم، أما الأجور التي كانت تدفع للمستخدمين العامين والخاصين فقد أظهرت أيضاً الانحياز ضد العرب. كانت أجور الوظائف الحكومية التي لا تحتاج مهارة - مثل الحراسة والشبالة (العتالة) - بمعدل 100 مليم في اليوم (أي ما يعادل من 2.5 - 3 جنيه فلسطيني في الشهر) للعامل العربي، بينما تصل إلى 200 أو 300 مليم يومياً للعامل اليهودي.

إضافة إلى ذلك كان العامل العربي يجبر - خلافاً لنظيره اليهودي - على العمل مدة 16 ساعة يومياً، ولم يمنح أي ضمان اجتماعي ولا أي تأمينات وظيفية على الإطلاق.

ومع تدفق الفلاحين المرحليين إلى المدن جاء أولئك الحرفيون والعمال المهرة الذين ضربت مهنتهم أيضاً نتيجة انهيار الاقتصاد العربي وتدفق السلع الرخيصة المستوردة من أوروبا. وبالنسبة لأولئك الذين استمروا في العمل بمهنتهم في الريف (انظر الفصل الثاني) فقد وجدوا أنفسهم أمام الخيار بين مازقين، فإما الرحيل إلى المدن، حيث قد يمكنهم الاستمرار ببيع سلعهم إلى الفلاحين المهجرين، وإما أن يروا حرفهم وهي تنهار أمام أعينهم.

واستطاع بعضهم القليل أن يوظفوا عمالاً لحسابهم وبذلك أصبحوا جزءاً من البرجوازية الصغيرة الوليدة. ولكن هؤلاء هم الاستثناء، أما القاعدة فلم يكن أمامها أي خيار سوى الانضمام إلى جيش العمال الفانض والسعي للحصول على أعمال عادية في المدن.

### نمو البرجوازية:

من دواعي السخرية أنه في أواسط الثلاثينات أصبح اقتصاد فلسطين من أكثر اقتصاديات الشرق الأوسط ازدهاراً، ويعود ذلك إلى عاملين: العمل الرخيص ورأس المال الفائض، إضافة إلى تحديث البنية

التحتية. أدى الازدهار الاقتصادي إلى نمو طبقة من المستوردين والمصدرين والوسطاء، وبأعي الجملة، والوكلاء، والسامسة، والمنتجين الصغار الذين استفادوا من التجارة الخارجية، وتسويق الزراعة، وبيع الأراضي، وارتفاع أجور البيوت في المدن. لم تعد هذه البرجوازية مقصورة على العناصر المسيحية، بل استقطبت عناصر من شرائح اجتماعية مسلمة: من الحرفيين، وملاك من أبناء المدن، ومن فقراء العائلات الارستقراطية. ففي عام 1931 كان يعمل في التجارة 12% من المسيحيين و 8% من المسلمين. فبينما سيطر اليهود على استيراد الآلات الثقيلة والأقمشة ومواد البناء، تخصص العرب بالمقابل في استيراد وتصدير المنتجات الزراعية وقطع الغيار بالجملة وتجارة المواد الغذائية.

شجعت سياسة الانتداب الاقتصادية التوسع في استيراد مواد غذائية أخرى مثل: الغنم والماعز والمواشي الأخرى، والفواكه الطازجة، والسمك، والأرز، والبيض. إضافة إلى ذلك كان يتم استيراد مواد أخرى شبه مصنعة من البلدان العربية المجاورة مثل الجلود، والاحذية والأقمشة والاسمنت، حيث كانت تستورد كميات ضخمة منه.

وفرت هذه المجالات التجارية فرصاً ذهبية للبرجوازية الساعية إلى زيادة ثروتها، خصوصاً وأن احتمالات المخاطرة كانت ضئيلة جداً بسبب ارتفاع الطلب على هذه السلع ووفرة رأس المال. وظهرت في فلسطين اشكال أخرى من التجارة كانت شائعة في الولايات المتحدة وأوروبا في النصف الأول من فترة الانتداب، تمثلت هذه الاشكال بالوكالات والعمولات التي كانت تعطي من المنتج إلى العميل المحلي.

بعض هؤلاء الوكلاء كان يتاجر بالسلع الغذائية والمنتجات الزراعية، ولكن الاغلبية تاجرت بالسلع الاستهلاكية والكمالية المستوردة من الغرب أو السلع الصناعية التي تطلب بموجب عقود حكومية. هذا ووفرت محاصيل الحمضيات فرصاً كبيرة للمقاولين العرب الفلسطينيين، فرغم أن الكميات الكبيرة من هذا المحصول كانت تأتي من ممتلكات مالكي الأراضي الكبار إلا أن التوسع الكبير في صادرات الحمضيات خلال الخمس عشرة سنة الأولى للانتداب خلق عدداً من الأنشطة المرتبطة بالتصدير مثل الشحن، والنقل والتصنيع، والتسويق، والتغليف.

ففي حيفا ويافا مثلاً أقيمت شركات لبعض العائلات مثل المجدلين وبدران وصهيون لانتاج الاجر، والانابيب والبكرات الرافعة اللازمة لري المزارع الجديدة. وتخصص آخرون باستيراد الأخشاب اللازمة لصنع الصناديق وفي توفير عمال المواسم أو المهارات التجارية.

وأخيراً لا بد من الإشارة بأن هذه القطاعات الجديدة من البرجوازية نزعت نحو التمرکز في المدن الساحلية حيث الموانئ والقنصليات والوكالات الأجنبية، وكانت هذه الشريحة من أكبر المستفيدين من الارتفاع الكبير الذي طرأ على الممتلكات المدنية والإيجارات الناجم عن تزايد الهجرة اليهودية، وعدم توفر أماكن سفر كافية.

## تجزؤ الطبقة الحاكمة:

استفاد الأشراف والعائلات المالكة الكبيرة من الانتداب البريطاني لفلسطين بشكل كبير. تمثلت هذه الاستفادة في الأرباح التي حققتها هذه الشرائح الاجتماعية من التوسع التجاري، وازدياد الطلب على الأراضي، والانتساع الكبير في المدن الساحلية. إلا أن الأشراف، وخلافاً للإقطاعيين - تأثروا بمصادرة أراضي الأوقاف وخلق إدارة علمانية خارجة عن نطاق سيطرتهم.

العائلات المالكة للأراضي والتي وسعت ممتلكاتها أثناء الحكم العثماني كانت المستفيد الرئيسي من الارتفاع الكبير الذي طرأ على أثمان الأراضي الزراعية في فلسطين. وفي ثلاثة أعوام بين 1933 و 1936 بيعت للمنظمة اليهودية أرضٍ عربية بقيمة 4.2 مليون جنيه فلسطيني.

ورغم أن معظم الأراضي التي بيعت خلال فترة الانتداب كانت لأصحاب أرضٍ غائبين يقيمون في بيروت ودمشق وبلدان عربية أخرى، إلا أن العائلات المالكة للأراضي في فلسطين حققت أرباحاً كبيرة من صفقات البيع خصوصاً خلال الفترة التي سبقت عام 1936.

وإلى جانب الأرباح التي حصل عليها ملاك الأراضي بشكل مباشر، فقد أدى ازدياد الطلب على الأراضي إلى تشكل فرع رئيسي لهذه الطبقة مكون من السماسرة والمحامين والمساحين والمحاسبين ووكلاء الأملاك، كل هؤلاء كانوا في خدمة أصحاب الأراضي، أو كانوا من أبناء العائلات المالكة نفسها. ومنذ عام 1925 كان بيع الأراضي والسمسرة منتشرًا بشكل كبير بين العائلات المالكة مما دفع محرر جريدة الكرمل الوطنية ليكتب هذه السطور:

"يجب أن لا نلوم الحكومة البريطانية لعدم أكثرها لمطالبنا لأننا نحن الملامون، لأننا سلمنا زمام أمورنا للذين هم غير جديرين بالثقة، وللبائعين والسماسرة والذين يسعون وراء المناصب، سلمنا أمورنا لأولئك الذين يحتقرهم البريطانيون وهم صغار في عيون الشعب".

وفي عام 1933 كان القنصل الألماني في القدس منهمكاً في التودد للزعماء العرب، وقد قال بخصوص مسألة بيع الأراضي أنه هناك بين العرب "من يطلق الصيحات ضد الهجرة اليهودية في النهار ويبيع الأراضي لليهود في الليل".

بهذه الأرباح تحولت العائلات المالكة إلى الزراعة التجارية مثل الزيتون والسّمسم ومنتجات الالبان والخضار والحمضيات.

وإزدادت مساحات الأراضي العربية المخصصة للكروم من 332 ألف دونم عام 1921م إلى 832 ألف دونم عام 1942 وارتفعت منتجات الخضار عشرة أضعاف بين عامين 1920 و 1938، أما منتجات المواشي والدواجن والبيض والحليب فارتفعت بنسبة 60% عام 1936.

إلا أن أكبر تغير في معدلات الإنتاج طرأ على الحمضيات - البرتقال والفريت فروت والليمون. وقد أدت زراعة الحمضيات في بيارات كبيرة إلى تضاؤل الطلب على الأيدي العاملة وارتفاع الأرباح بشكل كبير.

إن تركز الثروة في يد هذه الشريحة من المجتمع العربي الفلسطيني كان يظهر بوضوح عند مقارنتها بأحوال الفلاحين، وبما أن العديد من مالكي بيارات الحمضيات قد امتصوا مبالغ هائلة من الأرباح عن طريق إقراض الفلاحين أو من إيجارات الأراضي فقد أصبحوا هدفاً لغضب الفلاحين. من الناحية الأخرى، وخلافاً لمالكي الأراضي استمر الأشراف في اعتمادهم على الحكومة من أجل الحفاظ على موقعهم الاجتماعي، وبالتحديد من أجل السيطرة على الممتلكات والأراضي المسجلة كأوقاف. فقد كتب ستورزو تقريراً يفيد أنه خلال الاضطرابات التي حدثت في عيد الفصح في القدس عام 1920 أعلن رئيس بلدية القدس، وهو ينتمي لأكبر العائلات الشريفة في فلسطين، موسى باشا كاظم الحسيني، نفسه زعيماً ومتحدثاً باسم المعارضة للانتداب البريطاني. عندما توفي مفتي القدس كمال أفندي الحسيني، وهو ابن عم موسى كاظم عُين مكانه أخيه لأبيه أمين الحسيني، رغم معارضة عائلة النشاشيبي. وبذلك ضمن البريطانيون انقسام عائلات البلاد لأن أهم مركزين إسلاميين في البلاد هما الآن في أيدي عائلتين متنازعتين. وعلى نفس القدر من الأهمية جاء قرار الحكومة العسكرية عام 1921 بتشكيل مجلس إسلامي أعلى وتعين الحاج أمين رئيساً له في آذار 1922. جرد هذا المجلس من أية صلاحيات لتمثيل المسلمين خارج المسائل المتعلقة بالأحوال المدنية، ولكن بالمقابل أطلقت يده بإدارة شؤون الأوقاف وتعيين المسؤولين الدينيين في البلاد: مفتي كل مقاطعة، والقضاة والأئمة والخطباء، وكذلك الإداريين والأساتذة في المؤسسات الخيرية مثل المدارس والميتمات. بقي الحاج أمين على رأس هذا المجلس حتى عام 1937 عندما أزيح في موجة المظاهرات العنيفة التي اجتاحت فلسطين.

وأخيراً تجب الإشارة هنا إلى أن ما أسهم في تعقيد الأمور أكثر هو استعداد العائلات المالكة الكبيرة للتحالف مع إحدى العائلتين المتنافستين - الحسيني والنشاشيبي. فبما أن كلتا العائلتين لم تعارضا الحكم البريطاني بل صبت كل منهما جام غضبها على منافستها، أمل مالكو الأراضي أن يصلوا إلى مراكز قيادية في المجتمع العربي الفلسطيني دون تعرضهم ومصالحهم للخطر. حتى ثورة 1936 أيدت كل من عائلات التاجي والشوا وطوقان والبرغوثي والدجاني (القدس) وكذلك رؤساء بلدية يافا ورام الله ونابلس والخليل المعارضة، أما الحاج أمين والحسينيين عامة فقد استندوا إلى دعم جزء من عائلة التميمي والعلمي والجبوسي والمفتين والقضاة والأئمة الإقليميين - الذين كان الحاج أمين يعينهم بصفته رئيس المجلس الإسلامي الأعلى - وشيوخ القرى والمسؤولين عن إدارة أملاك الأوقاف.

## الثورة العربية والحرب الأهلية 1936 - 1939:

## الثورة:

أدى صعود هتلر إلى سدة الحكم في ألمانيا ومن ثم تطبيق قوانين نوريمبرغ - تلك التي جردت اليهود من جنسياتهم ووضعتهم في مجال البحث عن مأوى يحميهم من الاضطهاد - إلى جعل مسألة هجرة اليهود أكثر إلحاحاً.

ازدادت الهجرة غير الشرعية باضطراد وترافق التدهور الاقتصادي مع تدمير اجتماعي متصاعد، ففي كانون الثاني 1936، قام العرب ممن رحلوا عن أراضيهم التي اشتراها اليهود بمهاجمة الشرطة بالحجارة، فردت عليهم بالنار وارتد ادهم قتيلاً.

وفي آب هاجمت مجموعة من العرب عدداً من اليهود كانوا يحرثون ارضاً ادعى العرب انها لهم، ونتيجة ذلك قتل عربي آخر.

وفي تشرين الأول فتحت شحنة من صناديق الاسمنت المتوجهة إلى تل ابيب في ميناء يافا فوجد أنها تحتوي على مئات المسدسات والرشاشات ، ومئات الآلاف من الطلقات والذخيرة.

على أثر ذلك اضرب العمال العرب في ميناء يافا في 26 تشرين الأول فاستبدلوا على الفور بعمال يهود.

وفي تشرين الثاني ظهرت مجموعة سرية من المناضلين المتدينين في تلال الجليل وأعلنت الحرب على الامبريالية البريطانية وطالبت بطرد الأجانب.

حاصر البوليس المجموعة قرب جنين وقتل أربعة من أعضائها، ادهم الشيخ الجليل عز الدين القسام الذي تمرد على علماء القدس وحشد المسلمين المؤمنين للنضال وهو يقدم خدمات اجتماعية لفقراء وبائسي حيفا.

خابت الآمال المعلقة على إمكانية اقدام البريطانيين على تنازلات عندما رفض كل من مجلس العموم ومجلس الأعيان البريطانيين الاستجابة للمطالب العربية باجراء انتخابات وتشكيل مجلس تشريعي، ووقف الهجرة إلى فلسطين، ووقف عملية اخلاء الأراضي من سكانها العرب، رفضاً قاطعاً في شباط وآذار 1936. اندلعت الاضطرابات في أواسط نيسان في مناطق عديدة من البلاد مؤدية إلى مقتل العديد من العرب واليهود أو اصابتهم بجراح خطيرة.

وفي 17 نيسان أعلنت الحكومة حالة الطوارئ ومنعت التجول. وبعد ثلاث أيام ردت اللجان المحلية في نابلس والقدس ويافا وطولكرم وأماكن أخرى من البلاد بإعلان الاضراب العام، وفي غضون ساعات شلت الحركة في البلاد شللاً تاماً.

وبذلك بدأت الثورة العربية التي دامت ثلاث سنوات، وكانت حدثاً مهماً في مستقبل الشرق الأوسط ، كما كانت الحرب الأهلية الاسبانية لأوروبا.

وفي صيف 1937 تواجد في تلال فلسطين المئات من المجموعات المسلحة، التي تجهزت بأسلحة اما تم الاستيلاء عليها من الجند البريطانيين وإما ببنادق الحرب العالمية الأولى التي هربت إلى فلسطين من سوريا ولبنان .

قطعت خطوط الهاتف والبرق، وكذلك انابيب النفط القادمة من العراق إلى ميناء حيفا، وهوجمت مراكز الشرطة، وفجرت السكك الحديدية ولغمت الطرق والجسور، وبقيت البلاد لأكثر من 18 شهراً في ايدي الثوار. علق مسؤول في الشرطة (لينكولون بيثيل) قائلاً: "كانت قنابلهم فعالة، وكانت ألغامهم تقذفنا عن الطرق، وحواجزهم توقف دورياتنا، فاضطررنا في النهاية للانسحاب من الريف". وقال مسؤول اداري آخر، هغ فوت ، الذي عرف لاحقاً باسم اللورد كارادون والذي كتب نص القرار (242): "توقفت جميع الاعمال الإدارية الاعتيادية ، وكل صباح كنت أجد أمامي قائمة طويلة من اعمال التدمير والاضطراب".

في خريف 1938 بدأ الثوار بتطبيق قوانين جماعية في كل فلسطين واتخاذ الإجراءات التي تعكس عيهم الاجتماعي وإرادتهم بتحقيق الاستقلال الوطني. واتخذ قرار رسمي بتأجيل دفع الديون المستحقة على الفلاحين: ومنع الدائنين - معظمهم من التجار ومالكي الأراضي - من دخول القرى التي يسيطر عليها الثوار ، وأجبر مالكو بيارات الحمضيات على دفع ضريبة لدعم الانتفاضة . ومنع بيع الأراضي لليهود ومن يخالف هذا الاجراء، او يسمسر من اجل بيع الأراضي، يكون عرضة للمحاكمة والاعدام في محاكم الثوار.

وفي القرى والبلدات التي سيطر عليها الثوار الغيت الإجراءات ومنع ارتداء الطربوش التركي المكروه، والذي ترتديه النخبة المدنية (وهذا اجراء ساعد في عدم معرفة الثوار الذين يرتدون الكوفية)، وصادروا الأراضي والأموال التي تركها أصحابها الذين فروا من البلاد. كتب المندوب السامي هارولد ماك ميشل في كانون ثاني 1939 إلى وزير المستعمرات مالكوم ماك دونالد ما يلي:

"بدأ الآن شيء يشبه الثورة الاجتماعية ولكن على مستوى ضيق. وأخذ نفوذ السياسيين الاقطاعيين بالانحسار، فهم لا يعملون أي شيء سوى الكلام ، بينما هنالك آخرون قد غامروا ويميلون إلى اتخاذ موقف مستقل".

أما جورج أنطونيو مؤرخ الحركة القومية العربية الموثوق والذي ترأس عدداً من الوفود الفلسطينية في ذلك الوقت فقد كتب قائلاً:

"إن الثورة - بعيداً عن أن تكون من وحي وتوجيه الزعماء التقليديين - هي أسلوب متميز لتحدي سلطة هؤلاء الزعماء واتهام لأسلوبهم في العمل واعتبر قادة الثورة بأن المأزق الذي يعيشه الفلاحون ناجم عن مالكي الأراضي الذين باعوا أراضيهم واعتبروا أن الزعماء التقليديين باهمالهم فشلوا في منع هذه

الصفقات .. وصبوا جام غضبهم وعنفهم على مالكي الأراضي والسماصرة ، وبالقدر نفسه وجهوا عنفهم ضد سياسة وحكومة الانتداب التي عقدت صفقات البيع تحت رعايتها"<sup>2</sup>.  
رغم اصرارهم وقدرتهم على تحمل العقاب الجماعي - الذي نادراً ما تمارسه "الديمقراطيات" الغربية - إلا أن الثوار هزموا في نهاية الأمر، فقد قتل منهم آلاف ومن نجا من الموت القي عليه القبض ليعدم أو يسجن أو ينفى<sup>3</sup>.

### الحرب الأهلية والصراع الطبقي:

ساد في المجتمع الفلسطيني منذ عام 1939 جدل ساخن حول أحد أسباب الهزيمة. ليس هنالك من شك بان الثوار قد وقفوا ضد عدو شرس جداً : البريطانيون . إضافة إلى ذلك فقد اعرب المتطرفون في الوكالة اليهودية عن استعدادهم وقدرتهم على مساعدة الحكومة البريطانية إذا لم تتمكن من هزيمة الثوار وحدها. وبالفعل انخرط الصهاينة في حملة الإرهاب ضد القرويين والسكان المدنيين، هذه الحملة التي دعمها وقادها رجال مثل اوردي وينغيت - ضابط بريطاني متحمس للصهيونية ساعد موسى ديان وصهاينة آخرين بانشاء الفرق الليلية الخاصة وهي وحدات يهودية بريطانية مختلطة تدرت سرياً على تكتيكات مضادة لحرب العصابات، التي أصبحت شهيرة جداً في ماليزيا وفيتنام. لا شك أن أي حركة تحرر - إذا تجاوزنا تجهيزها السيء - ستجد نفسها تخوض حرب استنزاف طويلة، هذا أفضل الأحوال في مثل هذه الظروف. وإذا اخذنا بعين الاعتبار افتقار الجغرافيا الفلسطينية للبيئة المساعدة التي تحتاجها قوات العصابات من أجل حماية المقاتلين ونقلهم وايوائهم وتزويدهم بالعتاد وكذلك ضآلة البعد الجغرافي المساعد على المناورة ، فإن هذه الحرب الطويلة ستكون لمصلحة الأعداء بالضرورة، مهما قدم للثوار. إلا أن ظروف كهذه ، رغم أهميتها ، لا تفسر وحدها هزيمة الثوار، فقد كان لانعدام الوحدة في المجتمع الفلسطيني، وتقاوس القيادة التقليدية عن دعم النضال الوطني الذي مس مواقعها التقليدية دوراً كبيراً في هذه الهزيمة . ولإلقاء المزيد من الأضواء على هذه النقطة ولإبراز الدرجة التي وصلت إليها النزاعات الداخلية التي كادت أن تصل حد الحرب الأهلية إلى جانب الثورة ضد البريطانيين والصهاينة وتجب الإشارة إلى النقاط التالية:

<sup>2</sup> أثناء الثورة رفعت الجماهير شعار 'يسقط الاستعمار والصهيونية والافندية - الدائرة الثقافية)

<sup>3</sup> قتل تقريباً 1000 عربي على أيدي القوات البريطانية خلال اضراب الستة أشهر ، أما مجموع ما قتل خلال السنوات الثلاث من نيسان 1936 حتى أيار 1969 قدر بحوالي 5000 عربي، أنظر أيضاً وليد الخالدي ، "من المأوي إلى الغزو" ، (بيروت ، 1973)، والذي قدر عدد الجرحى بأنه تجاوز 14 ألف جريح.

أولاً: أثناء الإضراب العام، في ربيع 1936 رفض الزعماء الفلسطينيون، وهم آنذاك أعضاء في اللجنة العربية العليا، مطالبة اللجان المحلية إياهم بوجوب إشراك الموظفين الحكوميين بالإضراب العام.

مثل هذه الخطوة كانت ستشل حتماً القطاعات الحيوية للإدارة والاقتصاد في البلاد، ولكن الحاج أمين، رئيس اللجنة العربية العليا، مؤيدوه كانوا يدركون أن مثل هذه الخطوة ستؤدي إلى خسارتهم لمواقعهم في المجلس الإسلامي الأعلى، وبالتالي فقدانهم السيطرة على جموع الموظفين في فروع المجلس في القدس وأماكن أخرى.

بالإضافة إلى ذلك فإن العشر الذي يجيبه المجلس من الحكومة سيقطع بالتأكيد، مما يؤدي إلى إلغاء السيطرة المالية للمفتي على الحركة الوطنية الفلسطينية.

أما عائلة النشاشيبي فلم توافق أو تؤيد فكرة إضراب موظفي الحكومة إلا من أجل الإطاحة بمنافسيها الحسينيين، في حين أنها رفضت فكرة إضراب رؤساء البلديات وأعضاء المجالس البلدية لأنهم كانوا من المؤيدين لها وعوناً لها في الصراع داخل الطبقة الحاكمة.

ثانياً: عندما أوشك الإضراب على الامتداد ليشمل الفترة الحرجة زراعياً، أي في الخريف، موسم الحمضيات، عمل زعماء الحركة الوطنية على أن لايمس الإضراب مصالحهم الحيوية، فأصدر مالكو الأراضي الأقوياء في اللجنة العربية العليا مثل عوني عبد الهادي، ويعقوب الغصين وبدعم من الحاج أمين وراغب النشاشيبي نداءً يحث على إنهاء الإضراب، ورغم أن السلطات البريطانية لم تستجب لمطالب المضربين.

ثالثاً: عندما أدرك الفلاحون والعمال المدينيون أن الاحتجاج السلمي عقيم، وبدأوا بالتالي يخططون لانتفاضة مسلحة، تدخل الزعماء مرة أخرى في محاولة لمنع الانتفاضة المسلحة، أو على الأقل تحجيمها وتقليل فعاليتها. فمثلاً عندما تقدم عدد من أعضاء اللجان المحلية طالبي الدعم من الحاج أمين رد عليهم بالنصح والتحذير من مغبة العمل ضد الحكومة. لقد حذرهم من مغبة الاستمرار في هذه الأعمال لأنها ستؤدي إلى خسارة العرب للدعم الذين يحظون به من لندن، وحثهم على شن حملة سلمية لكسب الدعم السياسي من بلدان إسلامية أخرى، أو على الأقل تأجيل تنفيذ خططهم إلى أن تتضح الظروف. وفي مناسبة أخرى ضغط عليهم من أجل العدول عن خططهم للهجوم على مراكز الشرطة و معسكرات الجيش البريطاني، وطلب إليهم تكثيف هجماتهم على المستوطنات اليهودية.

إضافة إلى الحاج أمين، رفض زعماء آخرون دعم الثورة المسلحة، فمثلاً رفضت عائلة النشاشيبي دعم الكفاح المسلح خشية أن يوجه السلاح في النهاية إلى صدرها.

وأخيراً عندما اتخذت الثورة طابع النضال الثوري المعادي للنخبة الإقطاعية وللبريطانيين على السواء نظم آل النشاشيبي وأعاونهم وبعض ملاك الأراضي الكبار وتجار المدن الأغنياء، الذين فقدوا مواقعهم لصالح

الثوار، فرقمهم الخاصة المعادية للثوار والتي كانت تهاجم حصون الثوار في الريف. وفي بعض المناطق كان مؤيدو عائلة النشاشيبي يسلمون معلومات للبريطانيين كانت تؤدي إلى اعتقال وأسر قادة الثوار.

أظهر هذا التعاون المدى الذي تعرت به طبيعة الصراع خلال فترة الثورة الطويلة، والدرجة التي وصل إليها عداؤ معظم السكان العرب، وجلهم من الفلاحين والعمال وپروليتاريا المدن الرثة، العلني للزعماء التقليديين الذين تعرضوا للخسارة بسبب الثورة بنفس القدر الذي تعرضوا فيه للخسارة نتيجة استمرار الحكم البريطاني، ولكن بدل الانخراط في النضال الوطني من أجل الاستقلال، اختارت الطبقة الحاكمة أن تدافع عن مصالحها الطبقية قبل كل شيء.

وبدل أن تتخلى عن مواقعها القيادية للمنتفضين من أبناء الشعب، اختارت هذه الرموز إما المنفى وإما الثورة المضادة.

أما الثوار الذين يقاتلون القوات البريطانية والصهاينة فلم ينجحوا في توسيع نفوذهم والقيام بثورة اجتماعية ووطنية في ذات الوقت، واجبروا على تأجيل هذا الصراع إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، وعندما كان الوقت متأخراً جداً لمنع الانهيار النهائي.

### التقسيم ، الهزيمة، والمنفى 1939 – 1948:

أثر اندلاع الحرب في أوروبا على الوضع في فلسطين تأثيراً دراماتيكياً ، فقد زج الزعماء الصهاينة بكل ثقلهم إلى جانب الحلفاء للعمل على هزيمة ألمانيا.

كانت القوات اليهودية "لا تزال غير شرعية" وكان يتم تسليحها وتدريبها وتوزيعها على المواقع الاستراتيجية في البلاد سراً.

عندما انتشر اضطهاد اليهود واعتقالهم في بلدان أوروبية أخرى احتلتها ألمانيا النازية، وبعد أن تسربت تقارير حول فظاعة معسكرات الاعتقال في ألمانيا، عقد الصهاينة الأمريكيون مؤتمراً في نيويورك طالب بإلغاء جميع القيود على الهجرة اليهودية، وبالسماح للوكالة اليهودية باستصلاح جميع الأراضي غير المزروعة في فلسطين، وبإنشاء "كومن ويلث يهودي" في كل فلسطين.

هذا الإعلان ، الذي سمي لاحقاً "برنامج بلمتور" - على اسم الفندق الذي عقد فيه المؤتمر 1942 - شكل نقطة تحول في تاريخ العلاقات الصهيونية مع الغرب.

ومنذ ذلك التاريخ أصبحت الولايات المتحدة، التي دخلت الحرب قبل ستة أشهر من انعقاد المؤتمر، محط انظار الصهاينة في جهودهم من أجل إقامة دولة يهودية في فلسطين.

أما بالنسبة للعرب الفلسطينيين ، فقد تزامن اندلاع الحرب في أوروبا مع تعرضهم لحملة قمع سياسية قاسية، حيث منعت الحكومة البريطانية، التي أرادت تجنب أية معاودة لحالة الصراع الذي ساد في البلاد خلال سنوات الثورة الثلاثة، جميع أشكال العمل السياسي، ورفضت السماح لزعماء الحركة الوطنية بالعودة من المنفى .

أما على الصعيد الاقتصادي ، فقد جلبت سنوات الحرب ازدهاراً إلى قطاعات عديدة من السكان العرب الذين عانوا اثناء الاضراب والثورة .

حصل الفلاحون على أسعار مرتفعة للمنتوجات الزراعية ، وحصل العمال على زيادات في اجورهم، واستفاد التجار ايضاً نتيجة حصولهم على عقود حكومية مربحة، مثل الانشاءات العسكرية واستيراد السلع وتزويد المشاريع بالأيدي العاملة.

ولكن هذا الانتعاش الاقتصادي في فلسطين تلاش فجأة بعد أن حل السلام في أوروبا عام 1945. فنتيجة لضغوطات مجلس الوزراء ومسؤولين سياسيين مؤيدين للصهيونية في كل من حزب المحافظين والعمال والرأي العام في الغرب، الذي تأثر بفضاعات النازية، بدأت الحكومة البريطانية مرة أخرى بالتحضير لتقسيم فلسطين إلى دولتين ، واحدة لليهود وأخرى للعرب.

وأثرت مطالب أعضاء الكونغرس الأمريكي المؤيدين لليهود وكذلك مطالب الرئيس ترومان بإزالة أي قيود على الهجرة اليهودية والاعلان الفوري للدولة اليهودية ، على تغيير السياسة التي تركزت على ضرورة توفير ملجأ لمئات الآلاف من اليهود الأوروبيين الذين اصبحوا دون مأوى .

وجاء انتصار حزب العمال في الانتخابات البريطانية التي جرت صيف 1945 أيضاً لصالح الصهاينة، حيث وفر لهم هذا الانتصار الدعم القوي في صفوف قيادة البرلمان وفي الحزب ككل.

في تشرين الثاني اعلن وزير الخارجية الجديد ايرنست بيفن عن تشكيل لجنة تقصي حقائق إنكليزية - أميركية مشتركة للنظر في مسألة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ومشكلة اللاجئين اليهود في أوروبا .

وطالب تقرير اللجنة، الذي نشر في ربيع 1946 بمنح 100 ألف يهودي اذنأً فورياً بالدخول إلى فلسطين ، والسماح بدخول آخرين عندما تصبح الظروف في فلسطين مواتية، إضافة إلى ذلك دعا التقرير إلى رفع كل القيود عن عمليات بيع الأراضي لليهود وإلى استمرار الانتداب البريطاني.

بالنسبة للعرب فإن هذه السياسة الجديدة عنت حتماً أن الكتاب الأبيض والأمل الذي خلقه بين العرب في إمكانية إقامة فلسطين موحدة ومستقلة قد حكم عليه بأن يذهب إلى سلة مهملات التاريخ.

أصبح التقسيم الآن حتمياً ، وفي شباط 1947 أعلنت بريطانيا، التي تواجه مهمة التوفيق بين الضغوطات العربية واليهودية المتعارضة، عن نيتها بتحويل المسألة إلى الأمم المتحدة.

وفي تشرين الثاني دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها المنعقدة في نيويورك إلى انهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في آب المقبل، وإلى إقامة دولتين مستقلتين ، واحدة يهودية والأخرى عربية، أما القدس فستكون تحت إدارة دولية.

قرار الأمم المتحدة هذا كان يعني للعرب بأن القوى العظمى في العالم قد وافقت على أن يجرأ وطنهم، أما بالنسبة لليهود فقد كان مؤشراً على انتصار تاريخي خرج من متناقضات كبيرة.

بالنسبة لليهود والعرب على حد سواء فقد عنى هذا القرار بأن الحرب القادمة لا محالة . وإذا اخذنا حالة الاستعداد التي كان عليها اليهود من جهة، ودرجة الانقسام التي كان عليها العرب من جهة أخرى ، فإن النتيجة ، رغم أنها لم تكن متوقعة في ذلك الوقت، كانت حتمية، في 15 أيار وبعد

حملة شرسة أدت إلى تشريد مئات الآلاف من العرب من المناطق التي كان مخططاً لها أن تكون ضمن الكيان الصهيوني، أعلنت دولة إسرائيل.

بعد ذلك بساعات أبحرت آخر القوات البريطانية ومعها المندوب السامي، البريطاني آلان كنيغهام ، من ميناء حيفا .

بعد احتلال دام ثلاثون عاماً حقق الوطنيون العرب واحداً من أهم أهدافهم، ولكن وكما أن الحكم التركي انتهى ليؤدي إلى نضال شاق جديد، كذلك أدى انتهاء الحكم البريطاني إلى النتيجة نفسها.

فرغم أن بريطانيا قد انسحبت سياسياً عسكرياً، إلا أنها تركت وراءها مستوطنين جدداً كان زعماءهم مصريين ليس فقط على احتلال البلاد بل على طرد سكانها الأصليين أيضاً ، وذلك من أجل ضمان إقامة وطن للاجئين اليهود.

## الجزء الثاني: الشتات الفلسطيني: 1948 - 1983

(4)

### أفول العائلات الحاكمة 1948 - 1967

أدى تشتت الشعب الفلسطيني وسيطرة الصهاينة على جزء كبير من البلاد إلى تغييرات اقتصادية واجتماعية جذرية، حتى في تلك الأجزاء التي بقيت تحت السيطرة العربية - الضفة الغربية وغزة. ولكن رغم أن خلق دولة إسرائيل أدى إلى نتائج كارثية بالنسبة لأجزاء كبيرة من الفلاحين والطبقة العاملة، وأجبر قطاعات من البرجوازية و الطبقة العليا على التشرذم، إلا أنه أفاد بعض عناصر الأشراف والطبقة المالكة للأرض التي حافظت على ممتلكاتها في أجزاء فلسطين التي احتلتها الدول العربية. وأدى فيض اللاجئين إلى انخفاض الأجور إلى مستوى لم يسبق له مثيل منذ أواسط الثلاثينات، ووفر احتياطياً كبيراً من اليد العاملة الماهرة وغير الماهرة التي كانت بحاجة ماسة لإيجاد عمل ولو بأجر زهيد ليقبها الجوع. وفي الوقت ذاته شكل وجود سوق العمل الكبير هذا حافز لمالكي الأراضي والرأسماليين المحليين في الضفة وغزة لاستصلاح أراض جديدة، وللانخراط في التجارة الخارجية، وتطوير صناعة محلية قادرة على توفير احتياجات السكان الذين تضخم عددهم نتيجة للجوء.

على أية حال مهد تقسيم فلسطين، وانتهاء هيمنة الطبقة الحاكمة، الطريق أمام نشوء طبقات جديدة، وتولى رجال لا ينتمون إلى أعلى السلم الاجتماعي التقليدي السلطات السياسية. يبحث هذا الفصل في موقع الأشراف والعائلات المالكة الكبيرة في أجزاء فلسطين التي وقعت تحت الاحتلال العربي، وبالتحديد وضع هذه الطبقات في الأردن حتى لحظة زوالهم بعد حرب 1967 عندما تحدث منظمة التحرير الفلسطينية، والكوادر المسلحة من الفصائل الفلسطينية مزاعمهم بقيادة الشعب الفلسطيني.

### هزيمة الحركة الوطنية 1943 - 1948:

#### الحسينيون والاستقلال 43-1945:

في بداية عام 1943 تأكد الطرفان العربي واليهودي في فلسطين بأن انتصار بريطانيا بات وشيكاً، فبدأوا بإعداد الخطط للحصول على مزيد من التنازلات البريطانية فور انتهاء الحرب. أما العرب، الذين امتعضوا من الخطط الصهيونية في بلادهم، ومن الدعم المتزايد الذي تقدمه الذي تقدمه الولايات المتحدة للوكالة اليهودية، فقد طرحوا لا مبالاتهم السياسية جانباً وبدأوا يتحركون من جديد من أجل إزالة القيود عن نشاطهم السياسي، ومن أجل خلق حركة وطنية موحدة.

من بين طبقات ملاك الأراضي والأشراف في فلسطين كانت المجموعة الوحيدة التي لم تفقد مصداقيتها الجماهيرية، ولم تكن في المنفى، هي من أعضاء حزب الاستقلال الذي تأسس في نهاية الحرب العالمية الأولى من قبل عدد من المثقفين المدينين الذين ينتمون لطبقة ملاك الأراضي في فلسطين وسوريا والعراق. كان أعضاء هذا الحزب أصلاً من مؤيدي حكومة فيصل في سوريا ولكنهم هربوا بعد سقوط عرش فيصل ولجأوا إلى الأردن، وهناك دخلوا في صراع مع الأمير عبد الله، مما أدى إلى طردهم من الأردن في أواخر العشرينات. أسس الأعضاء الفلسطينيون في حزب الاستقلال فرعاً مستقلاً للحزب في فلسطين، كان يناهز بإنهاء الحكم البريطاني وقيام الوحدة العربية.

رغم أنه كان يضم أعضاء من طبقة ملاك الأراضي الكبار مثل عونى بيك عبد الهادي ورشيد الحاج إبراهيم- سيد عائلة بارزة في حيفا - إلا أن حزب الاستقلال جذب إلى صفوفه شباباً من أبناء الطبقة الوسطى بينهم عدد من المؤهلين مهنياً ممن تلقوا تعليمهم في المدارس الغربية، إما في فلسطين وإما في الخارج. وجذب الحزب أيضاً بعضاً من أعضاء الطائفة المسيحية، بسبب أيديولوجيته العلمانية.

لحظة اندلاع الثورة عام 1936، انتهى وجود الحزب ككتلة سياسية واحدة. ولكن رغم ذلك استمر أعضاء الحزب بلعب دور مهم في اللجان الوطنية التي شكلت في بداية الإضراب، وساهم عدد منهم في العمل الثوري بفاعلية. عُين كل من عونى عبد الهادي واحمد حلمي باشا عبد الباقي في اللجنة العربية العليا الأولى في نيسان 1936م.

شكلت النجاحات المتزايدة التي حققها زعماء الاستقلال على الصعيد الجماهيري خطراً مباشراً على تطلعات الحسينيين، الذين افترضوا أنه باستطاعتهم استعادة السيطرة على القيادة الوطنية حال السماح لزعمائهم بالعودة إلى فلسطين.

تعاطفت بعض العائلات المقدسية الكبيرة مع الحسينيين ، رغم عدم موافقتها على مواقفهم اثناء ثورة 1936 - 1939، إلا أنهم شعروا أن قدرة حزب الاستقلال على تجاوز التقسيم الطبقي وتحدي التوزيع التقليدي للسلطة في المجتمع العربي تهدد مواقعهم.

في تشرين الثاني 1943 قاطع الحسينيون ومؤيديهم من رؤساء البلديات ومخاتير القرى مؤتمراً وطنياً، دعى لعقده زعماء الاستقلال السابقون بهدف انتخاب قيادة وطنية موحدة، وتعيين وفد للمشاركة في مباحثات الوحدة العربية في القاهرة، وانضم اليهم في مقاطعة المؤتمر أعضاء كل من حزب الإصلاح، ومؤتمر الشباب العربي - زعماء هذين الحزبين هما الدكتور حسين فخري الخالدي، ويعقوب الغصين (مالك أراضي كبير من رام الله) وقد ابعدا من فلسطين عام 1937.

بعد ذلك بستة اشهر، في نيسان 1944 ، أصبح الحسينيون جاهزون لاعادة تأسيس الحزب الفلسطيني العربي، الذي اسسه اصلاً الحاج أمين ومؤيدوه عام 1935.

في اجتماع عقد في القدس شكل مندوبون عن المدن الكبرى في فلسطين لجنة مركزية، ولجنة تنفيذية برئاسة توفيق صالح الحسيني، ابن عم المفتي، وفتحت مكاتب للحزب في كل من القدس وحيفا ويافا ونابلس، وكانت جريدة الدفاع التي تصدر في يافا هي لسان حال الحزب، رغم أنه لم يمتلكها رسمياً.

لقد اسهم كل من البنك العربي، الذي اسسه عبد الحميد شومان في القدس عام 1930، وافراد فلسطينيون، ومنظمات إسلامية مختلفة خارج البلاد بتمويل الحزب . هذا وتعززت قوة الحزب بالتأكيد الذي تلقاه من الفتوة - مجموعة شبيبية شبه عسكرية أنشأها المفتي في أواسط الثلاثينات - خصوصاً وأن حزب الاستقلال لم يكن يتمتع بتأييد منظمة مسلحة. ولكن بقي الحزب مكبوحاً نتيجة نفي زعيمه الرئيسين: المفتي وجمال الحسيني، وبسبب انقطاع أموال الأوقاف بعد أن استولت الحكومة على إدارتها عام 1937 أي اثناء الثورة. وأدى لجوء المفتي إلى المانيا النازية، بعد فراره من البريطانيين في العراق وايران، وانخراطه في الحملة الدعائية المعادية لبريطانيا إلى اضعاف الحزب اكثر فأكثر.

### الصراع على القيادة 1945 - 1947:

مع انتهاء الحرب في أوروبا بدأت مرحلة جديدة في السياسة الفلسطينية خصوصاً وسياسة الشرق الأوسط عموماً.

فمنذ نهاية الحرب وحتى 7 تشرين ثاني 1947 ، عندما قررت الأمم المتحدة تقسيم فلسطين، ركزت التحركات العربية داخل وخارج فلسطين على العمل من أجل هزيمة محاولات الصهاينة زرع المهاجرين اليهود، وتقسيم فلسطين بين العرب واليهود.

هدد انعدام الوحدة بين عناصر الطبقة الحاكمة الفلسطينية باضعاف هذه الجهود، وحرف الصراع عن أهدافه الرئيسية.

لذلك قررت الدول العربية، وقبل اجتماع الإسكندرية في تشرين أول 1944 ، أن يقوم وفد برئاسة جميل مردم، رئيس وزراء سوريا، بزيارة فلسطين للحصول على موافقة الأحزاب الرئيسية على ارسال ممثل مشترك للمباحثات في الإسكندرية.

فشل مردم في محاولته رص صفوف الحسينيين مع زعماء الاستقلال السابقين، فعين ممثلاً عنه موسى العلمي وهو محامي تدريب في بريطانيا، وعمل سكرتيراً للمندوب السامي ، وقصلاً فخرياً لحكومة الانتداب.

إن فشل الطبقة الحاكمة الفلسطينية بالتوصل إلى اختيار ممثل لها ما هو إلا مؤشر على مدى تباعد وجهات نظر القيادات الفلسطينية، ومدى إصرار الحسينيين على عدم المشاركة في أي تحرك إن لم يكن تحت سيطرتهم.

أدى اختيار موسى العلمي (الذي عرف بانه مستقل) إلى تفاقم التوتر داخل صفوف الطبقة الحاكمة الفلسطينية.

وعد العلمي في اجتماع الإسكندرية بمساعدات مالية لتمويل مشروع تطوير الأراضي، وإقامة مكاتب اعلام عربية في لندن وواشنطن والقدس، فمنحت هذه التسهيلات العلمي نفوذاً فريداً في مهمته المتعلقة بتمثيل وجهات النظر الفلسطينية في عواصم الحلفاء.

ادخلته المهمة الأولى في نزاع مع الاستقلاليين ومجلس إدارة الصندوق القومي العربي الذي أمل أن يستعيد مسألة السيطرة على الأرض. أما المهمة الثانية فقد سمرت غضب الحسينيين والحزب الفلسطيني العربي، حيث شعروا أن الدول العربية قد ضربت مزاعمهم بتمثيل الفلسطينيين في الخارج يصفهم قادة الحركة الوطنية. أما محاولة مردم الثانية لإنشاء حركة موحدة فقد حظيت بنجاح مؤقت. ذلك أن اللجنة العربية العليا التي تشكلت برعاية مردم سرعان ما وقعت تحت سيطرة الحسينيين، مما دفع بالأحزاب الأخرى، وموسى العلمي نفسه إلى الانسحاب منها.

وأدى تشكيل لجنة ثالثة، هذه المرة بالمساعي الحثيثة لجمال الحسيني، الذي عاد إلى فلسطين في أوائل العام 1946، بعد إطلاق سراحه من معتقله في جنوب روديسيا، إلى انشقاق جديد. ففي حين سيطر الحسيني والحزب العربي الفلسطيني على اللجنة، شكل حزب الاستقلال وأحزاب أخرى عصبة التحرر الوطني وجمعية العمال العرب جماعة منفصلة باسم الجبهة الوطنية العربية. بدفع من جامعة الدول العربية، شكلت لجنة عربية عليا رابعة (عرفت باسم اللجنة العربية العليا) وضمت أعضاء من كل من اللجنة الثالثة والجبهة الوطنية العربية. انتخب جمال الحسيني نائباً للرئيس، بينما حفظ منصب الرئيس للحاج امين الذي سمح له بالاقامة في مصر، لان الحظر على دخوله إلى فلسطين ظل قائماً.

رغم انضمام أحمد حلمي باشا، رئيس الصندوق القومي العربي، والدكتور حسين الخالدي، من حزب الإصلاح، فإن توسيع اللجنة في كانون ثاني 1947 (أي قبل انعقاد مؤتمر لندن) واستيعابها أربعة أعضاء جدد من الحزب العربي الفلسطيني أكد انتصار انصار الحسيني الذي أصبح منذ ذلك التاريخ زعيم الحركة الوطنية الفلسطينية غير المنازع.

وأكدت خسارة ممثلي البرجوازية الناشئة، وغياب أي تمثيل للفلاحين في اللجنة أصلاً، هيمنة عناصر الطبقة الحاكمة التقليدية، فباستثناء عزت دروزة واميل الغوري، وكلاهما من المؤيدين المخلصين للحاج امين، واحمد حلمي باشا فقد تشكلت اللجنة من أبناء العائلات الكبيرة في الأقاليم، إلا ان الأعضاء الذين سيطروا على اللجنة نفسها هم من العائلات المقدسية التي افرزت قيادات البلاد منذ أيام العثمانيين.

### الاحتلال الإسرائيلي وهزيمة المفتي 1947 – 1948:

اثر القرار البريطاني في شباط 1947 بإحالة مسألة فلسطين إلى الأمم المتحدة، الوضع في فلسطين، فلم يعد بالإمكان تجنب أو اهمال التحضير لصدام مسلح في البلاد. في تشرين أول 1947 قرر ممثلوا الدول العربية السبع، الأعضاء في جامعة الدول العربية، مصر، وشرق الأردن وسوريا والعراق ولبنان واليمن والعربية السعودية - تشكيل بعثة عسكرية برئاسة جنرال عراقي هو إسماعيل صفوت، لدراسة التطورات التي تواجه قوات جامعة الدول العربية المرابطة على الحدود الفلسطينية. في كانون الأول وبعد صدور قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين واندلاع القتال هناك، وافق رؤساء الدول العربية السبع على انشاء جيش من المتطوعين (جيش الإنقاذ)، مؤلف من 2500 رجل من الدول العربية

إضافة إلى 500 فلسطيني بامرة الجنرال صفوت والهيئة العسكرية، على أن تزود الجامعة العربية هذه القوات بالسلاح.

كان مقرراً ان يتم تدريب هذه القوات في سوريا. وفي شباط 1948 شكلت جامعة الدول العربية لجنة من رؤساء الأركان العرب لتقرير الاستراتيجية العربية في فلسطين.

وبعد ذلك بشهرين وضعت اللجنة السياسية للجامعة العربية خطة هجوم للجيش العربي النظامية - المصرية والاردنية والعراقية واللبنانية.

في أيار، أي قبل موعد انسحاب القوات البريطانية، اقرت جامعة الدول العربية تعيين ضابط عراقي آخر هو نور الدين محمود ، قائداً عاماً لجميع القوات العربية في فلسطين ، بما في ذلك المتطوعين.

عارض المفتي واللجنة العربية العليا خطوات جامعة الدول العربية بشدة، وذلك لتخوفه من ان تؤدي هذه الخطوات إلى اضعاف سيطرة الفلسطينيين بشكل عام، واللجنة العربية العليا بشكل خاص على حركة المقاومة.

في تشرين الأول 1947، استنكر المفتي المقترحات التي تنص على نشر قوات جامعة الدول العربية على طول الحدود، حيث تخوف من أن يؤدي ارتباط أربعة من الدول العربية السبعة - العراق وشرق الأردن ومصر واليمن - بمعاهدات عسكرية مع بريطانيا إلى اتخاذ جامعة الدول العربية قراراً مؤيداً لبريطانيا، والموافقة على قرارا التقسيم.

فبقراره تجميد نشاط المتطوعين العرب الذين رفضوا بدورهم تحضيرات جامعة الدول العربية، سعى المفتي للحفاظ على سيطرته على تمويل وتدريب أولئك الذين يحاربون في فلسطين، واعتبر أن جيش الإنقاذ هو منافس لقواته المتطوعة - جيش الجهاد المقدس - بقيادة عبد القادر الحسيني.

(في لحظة معينة، في آذار 1948، كادت المجموعتان ان تشتبكا، فخلال المعركة الحاسمة على القدس في نيسان، والتي قتل فيها عبد القادر الحسيني، رفض المتطوعون العرب بقيادة السوري فوزي القاوقجي مساعدة القوات الفلسطينية غير النظامية بقيادة الحسينيين).

تأكدت وجهة نظر المفتي بأن الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية ليست مهتمة بمساعدة الفلسطينيين على حماية بلادهم، وينحصر جل اهتمامها في ضمان سيطرة الدول العربية على حركة المقاومة، وبالتالي على مصير فلسين ككل، وذلك عندما رفضت جامعة الدول العربية تقديم قرض للجنة العربية العليا لتغطية نفقاتها الإدارية والاغاثية، وعندما رفضت أيضاً مطالب المفتي بإقامة حكومة فلسطينية في المنفى وتعيين حكام عسكريين فلسطينيين للبلاد.

ومصر، التي كانت منهكة في صراع مرير لالغاء اتفاقية 1936 مع بريطانيا، ولفرض جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس ، هي وحدها التي ساعدت المفتي واللجنة العربية العليا.

لقد قدمت مصر البنادق للجنة، وسمحت للمتطوعين المصريين، معظمهم من الاخوان المسلمين، بالخدمة في قوات المفتي في فلسطين.

لقد ناقشت مصر وجهة نظر المفتي في اجتماعات الجامعة العربية، إلا أن هذا الموقف لم ينبع من اهتمام القاهرة بدور المفتي في فلسطين، بل من إصرار الملك فاروق على معارضة خطط الملك عبد الله لقبول التقسيم واحتلال القدس ووسط فلسطين.

رغم مساعدة مصر العسكرية والدبلوماسية عانت قوات المفتي من خسائر فادحة في فلسطين، حيث ابعدهم هزيمة عبد القادر الحسيني في القسطل، خارج القدس، في آذار عن قاعدتهم التقليدية ، وادت إلى الهجرة الجماعية للعائلات المقدسية التي تزعمت فلسطين في السابق.

أما المفتي الذي ما زال ممنوعاً من الدخول إلى فلسطين، فقد غادر مصر فاراً إلى لبنان، حيث انضم إليه هناك عدد من أعضاء اللجنة العربية العليا.

بعد سقوط المدن الساحلية وأجزاء كبيرة من الجليل في ايدي اليهود، لجأ أعضاء آخرون من اللجنة إلى شرق الأردن وسوريا ومصر، وبحلول 15 أيار ، يوم اعلان دولة إسرائيل وزحف الجيوش العربية إلى فلسطين، لم يكن هناك أي عضو من اللجنة في فلسطين.

للوهلة الأولى بدا كأن دخول الجيوش العربية النظامية، من لبنان وسوريا والعراق وشرق الأردن ومصر، قد أعطى املاً جديداً للحسينيين وللجنة ، حيث توقع العرب والفلسطينيون هزيمة الصهاينة.

ولكن ولسوء الحظ اخفى التدخل العربي خلافات حادة بين الدول العربية: رفض الملك عبد الله الاشتراك بأي عمل مالم يعين قائداً عاماً للقوات العربية، ورغم انتزاعه الموافقة العربية الرسمية على ذلك، إلا أن كل دولة عملت بشكل مستقل على الأرض.

زحفت قوات عبد الله إلى وسط فلسطين وحاصرت القدس الشرقية بسرعة هدف هذا التحرك إلى استعادة المدينة المقدسة وإلى حرمان قوات المفتي من أية فرصة لاستعادة سيطرتهم على هذه الأجزاء من البلاد التي سعى الملك عبدالله ، مدعوماً من بريطانيا، لضمها إلى مملكته.

كذلك في 9 تموز، أي قبل يوم واحد من انتهاء وقف اطلاق النار الأول، وافقت على إقامة مجلس اداري لفلسطين برئاسة أحمد حلمي باشا.

في نهاية أيلول، وبعد موافقة كل من بريطانيا والولايات المتحدة على توصيات مندوب الأمم المتحدة الداعية إلى ضم ما تبقى من أراضي فلسطين إلى شرق الأردن، خولت جامعة الدول العربية المجلس الإداري بإعلان تأسيس حكومة فلسطين، فأعلن في 22 أيلول مجلس وزراء يضم جميع شرائح الطبقة الحاكمة الفلسطينية، الممثلة وغير الممثلة في اللجنة العربية العليا، وأعلم أحمد حلمي، المعين رئيساً للوزراء، جامعة الدول العربية بأن الحكومة الجديدة، ومقرها غزة، ستكون ديمقراطية ومبنية على دستور.

دعت اللجنة العربية العليا في 1 تشرين أول إلى انعقاد مجلس للعرب الفلسطينيين في غزة، وباشر هذا المجلس بتأسيس جمعية وطنية.

تم اختيار ممثلين للجمعية من اللجنة العربية العليا، ورؤساء البلديات والمجالس المحلية واللجان الوطنية والقبايل البدوية والنقابات المهنية.

عينت الجمعية الحاج أمين رئيساً، وأعلنت إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، تمتد من حدود سوريا ولبنان شمالاً إلى حدود مصر جنوباً، ومن البحر المتوسط غرباً إلى نهر الأردن شرقاً.

كان واضحاً أن حكومة عموم فلسطين-كما عرفت - لم يكن باستطاعتها فرض سلطاتها على المناطق التي يحتلها الصهاينة، إلا أنها مارست سلطاتهم في جنوب فلسطين الذي احتلته مصر، الدولة الوحيدة التي ايدت المفتي في جامعة الدول العربية.

على أية حال لم يستمر حكم حكومة عموم فلسطين إلا أسابيع قليلة ففي أواسط تشرين أول شنت الهاغاناه حملة شرسة على المناطق الجنوبية ونجحت في تشريد القوات المصرية من قواعدها الرئيسية، وفي شق الجيش المصري إلى ثلاثة أقسام، وجرّد الفيلق العربي، الذي امره عبد الله بأخذ مواقع الوحدات المنسحبة، كل من مؤيدي المفتي والفدائيين المصريين من سلاحهم واحتل بعد ذلك الخليل وبيت لحم.

في تشرين الثاني وكانون أول استكمل الإسرائيليون احتلالهم للنقب فقسموا فلسطين إلى قسمين منفصلين، وقلصوا السيطرة المصرية على جزء صغير من الأراضي المحاذية للساحل في غزة.

بهزيمة مصر وموافقتها اللاحقة على الدخول في مفاوضات هدنة مع إسرائيل انتهت هيمنة المفتي الطويلة على الحركة الوطنية الفلسطينية، وتوقفت اللجنة العربية العليا عن العمل. ورغم بقاء حكومة عموم فلسطين إلا أن هذا البقاء كان اسماً فقط، حيث اقتصر عملها على إصدار بعض البيانات في بعض المناسبات من مقرها في القاهرة. بعد ذلك أغلق الرئيس عبد الناصر مكاتبها عام 1959.

لقد انتقلت منذ من زمن سلطة تمثيل الفلسطينيين إلى زعماء الدول العربية ومعظمهم، كانوا مهتمين بعلاقاتهم مع البلدان المجاورة وبالحفاظ على الأمن الداخلي لبلادهم، أكثر من اهتمامهم في استعادة حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه.

### العائلات الحاكمة تحت الحكم الأردني 1948 – 1967:

حقق دخول الجيش الأردني إلى فلسطين في أيار 1948 طموح الملك عبد الله بشكل جزئي، هذا الطموح الذي عبر عنه عبد الله منذ عام 1937.

كما أدى إلى تقسيم فلسطين إلى قسمين متميزين - قسم لليهود، وآخر للعرب - وإلى الحاق جزء من فلسطين بشرق الأردن ليكون تحت حكم عبد الله.

في ربيع 1948 وعندما يؤس البريطانيون من إمكانية حلف عريض من الدول العربية المؤيدة لبريطانيا، وعندما تهيأ الصهاينة لشن حرب شاملة من أجل احتلال المناطق التي منحهم إياها قرار التقسيم، تمت الموافقة على السماح للملك عبد الله باحتلال وسط فلسطين، كجزء من خطة لضم المنطقة.

بالمقابل وافق عبد الله على عدم طرد الصهاينة من المناطق المقرر ضمها إلى الدولة اليهودية ، ولا من غربي القدس التي احتلتها الهاغانا.

بالإضافة إلى موافقتهم على قرار تقسيم فلسطين، والحاق وسط فلسطين بشرق الأردن، وافق البريطانيون في آذار 1948 على مساعدة الملك إذا ما تعرض لأي هجوم، ووعده بزيادة المعونة السنوية للفيلق العربي، الذي كان يقوده ويموله البريطانيون مباشرة .

باشر الفيلق العربي بقيادة جون غلوب بنزع سلاح ما تبقى من المناضلين الفلسطينيين الموالين للحسيني، ووحدات جيش الجهاد المقدس الذين حاولوا مواصلة اعمال المقاومة من نقاط متفرقة في غزة والضفة الغربية والقدس المحتلة.

في اتفاقية الهدنة بين إسرائيل وشرق الأردن والتي تمت في رودوس في أوائل نيسان 1949، وافق عبد الله على منع جميع القوات العسكرية وشبه العسكرية، البرية والبحرية والجوية، من القيام بأي عمل حربي أو عدواني ضد القوات الإسرائيلية.

في 26 نيسان 1949 تغير الاسم الرسمي للبلاد ليصبح المملكة الأردنية الهاشمية، حيث قرر الملك عبد الله، إسقاط كلمة فلسطين من اسم البلاد ومن قائمة ألقابه كملك. وفي كانون أول 1949 تقرر اعتبار الفلسطينيين المقيمين في المناطق التي تسيطر عليها الأردن، وفي الأردن نفسها، مواطنين أردنيين. وأخيراً، وفي 24 نيسان 1950، أعلن الملك عبد الله في خطاب العرش عن ضم وسط فلسطين بشكل رسمي، وصدر في اليوم ذاته مرسوماً يؤكد هذا الإعلان، ومنذ ذلك التاريخ أشارت كل البيانات الى تلك المناطق باسم الضفة الغربية (المملكة الأردنية الهاشمية).

باكتمال عملية التقسيم وإخماد بقايا المقاومة انتقل النضال من أجل استقلال فلسطين الى مرحلة العمل السياسي، وانتقل مسرح هذا العمل الى خارج فلسطين فأصبحت عمان خلال العقد القادم منبراً للتعبير عن الطموحات الفلسطينية بدل القدس. ولكنها كانت معركة من جانب واحد، فعبد الله وورثته المدعومون من معظم القوى الغربية، والعازمون على الحفاظ على الوضع القائم، فرضوا على بقايا الزعامات التقليدية الفلسطينية أحد خيارين مصيريين: إما القبول بالإلحاق الذي فرضه عبد الله، مع ما يوفره هذا الإلحاق من هدوء وفرص اقتصادية، وأما مواجهة الملك والمملكة ومن وراءها في بريطانيا والولايات المتحدة. في النهاية اختاروا الخيار الأول، مما افقدهم مصداقيتهم أمام شعبهم، هذا الشعب الذي أخذ يتطلع الى زعماء أكثر نضالية في العالم العربي لمواصلة النضال وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق دولة مستقلة.

### استعادة الفصيل المؤيد لعبد الله:

تكللت محاولات عبد الله خلق عملاء له في فلسطين، يؤيدون التقسيم وضم وسط فلسطين للأردن، بالنجاح في خريف 1948 بعد أن اتبع انتصاراته العسكرية بمحاولة تجميع مؤيديه في الضفة الغربية. عقد في

تشرين أول 1948" مؤتمراً وطنياً" يضم عناصر من الطبقة الحاكمة الفلسطينية المؤيدة للعرش الهاشمي والحكم البريطاني. انعقد المؤتمر في عمان برئاسة الشيخ سليمان التاجي الفاروقي، أحد أعضاء النخبة التقليدية، ومؤيداً لحزب الدفاع الوطني في أواسط الثلاثينات. باشر المؤتمر بإصدار قرارات تنكر مزاعم حكومة عموم فلسطين التي شكلت في غزة قبل عدة أيام.

رغم أن المؤتمر لم يمثل الرأي العام الفلسطيني ، حيث أنه عقد على أراض أردنية، وأن الملك بنفسه قد عين من شاركوا فيه تعييناً مباشراً، إلا أنه قدم مبرراً كافياً لعبد الله يمنع دخول أعدائه من الحسينيين ، وليفرض حظراً على نشاطات حكومة عموم فلسطين في تلك الأجزاء التي تقع تحت سيطرة الفيلق العربي.

في كانون الأول عام 1948، وبعد نجاحه في مد سيطرته على القسم العربي من القدس ، والمنطقة المحيطة ببيت لحم ورام الله والخليل. عقد عبدالله مؤتمراً أوسع للفلسطينيين في اريحا. حضر المؤتمر رؤساء بلديات سابقون وموظفون حكوميون ورجال اعمال ومحامون وأصحاب أراض وزعماء قبائل من الضفة الغربية.

عين الشيخ محمد علي الجعبري، رئيس بلدية الخليل ومؤيد الهاشميين منذ الثلاثينات ، رئيساً للمؤتمر.

وقام رئيس بلدية حيفا السابق، أحمد خليل، وأعضاء من عائلات النشاشيبي والدجاني وطوقان بالمساعدة في تنظيم المؤتمر، في حين وفر الفيلق العربي، وبتوجيهات من غلوب، المواصلات والدعم لمن يرغبون بحضوره.

اتخذ المؤتمر قراراً من سبع بنود، وكان مستشارو عبد الله السياسيون والعسكريون هم الذين وضعوا هذا القرار ، ثم اقر البرلمان الأردني ومجلس الوزراء هذا القرار خلال أسبوعين. من أهم بنود المؤتمر البند الداعي إلى "الوحدة بين فلسطين وشرق الأردن، وإعلان عبدالله ملكاً على عموم فلسطين".

في 11 كانون الأول أرسل عبد الله رسالة إلى الياهو ساسون، عضو دائرة الشؤون العربية في الوكالة اليهودية، يطالب فيها باحترام قرارات المؤتمر. بعد ذلك بيومين أشار ساسون إلى استعداد إسرائيل للقيام بذلك شريطة ان يعلن عبد الله الهدنة الدائمة، وأن يبذل جهده لاجراج القوات المصرية من القدس والخليل، والقوات العراقية من المناطق الحدودية في وسط فلسطين.

وكان عبدالله تواقاً لتنفيذ مثل هكذا طلب. في وقت لاحق من الشهر نفسه عين عزمي النشاشيبي، من ابرز مؤيدي عبدالله، نائباً للحاكم العسكري العام لمنطقة وسط فلسطين. سعى النشاشيبي إلى اخماد المقاومة ، والبدء باغلاق الحدود بين إسرائيل والمناطق التي يحتلها العرب.

وفي 20 كانون أول، عين الملك عبد الله الشيخ حسام الدين جاد الله، من عائلة مقدسية شريفة، متحالفة مع عائلة النشاشيبي، وعضو المجلس الإسلامي الأعلى في العشرينات، مفتياً للقدس بدل الحاج أمين. وجاءت الضربة الأخيرة بل والقاضية للحسيني في الأسابيع القليلة القادمة، عندما غير العشرات من أتباعه في حكومة عموم فلسطين ولاءهم، وأيدوا عبد الله. من بين هؤلاء أربعة وزراء في حكومة عموم فلسطين المشكلة في غزة هم: أحمد حلمي<sup>4</sup> باشا، عوني عبد الهادي، الدكتور حسين فخري الخالدي، علي الحصانة، وكذلك سكرتير مجلس الوزراء، أنور نسيبة. وهيمن هؤلاء الرجال ومعهم آخرون من عائلات طوقان ودجاني وخطيب ونمر وبرغوثي وجيوسي على ما تبقى من نشاط سياسي فلسطيني، وعلى قسم كبير من النشاط الاقتصادي.

### الفوائد الاقتصادية:

لقد أدى ضم الضفة الغربية عام 1950 الى تحول تام في الاقتصاد والمجتمع الأردني. إذ ازداد عدد السكان أكثر من الضعف نتيجة تدفق اللاجئين الذين أقاموا في المناطق التي احتلتها الأردن، فوصل عددهم عام 1955 الى أكثر من 1.450.000 بينهم حوالي 610 ألف - أي ما يقارب ثلثي مجموع السكان - من الفارين من المناطق التي احتلتها إسرائيل عام 1948.

أما أثر الهجرة الفلسطينية على المدن في الضفتين فكان مفاجئاً أيضاً: فعمان مثلاً، المدينة التي لم يتجاوز عدد سكانها 40 ألفاً في أوائل الأربعينيات، وصل عدد سكانها الى 120 ألف عام 1950 - ثلاثة أضعاف - ثم وصل عام 1960 الى 220 ألف أي بزيادة تتجاوز 550 بالمئة خلال عشرين عاماً. وفر هذا الوضع - قلة الأراضي والتمدد السريع - فرصاً لامثيل لها لملاك الأراضي الكبار في الضفة الغربية، فبعضهم كما ذكر سابقاً اشترى أراضٍ في وسط فلسطين في فترة الانتداب من الأرباح التي تراكت لديهم من زراعة وتصدير الحمضيات.

هناك مؤشرات على أن عدد ملاكي الأراضي القادرين على الاستفادة من الوضع الزراعي الجديد وتوسيع ممتلكاتهم كان كبيراً نسبياً. قدرت دراسة أجريت بهذا الخصوص عام 1964 عدد ملاك الأراضي (ومن ضمنها أراضي الضفة الغربية)، 647 مالكاً تزيد ملكية كل واحد منهم عن 250 أكر، ومجموع ملكية هؤلاء تساوي ما يملكه 68.728 فلاح تقل معدل ملكية الواحد منهم عن 25 أكر. (أي فدان = 4 دونم).

في حزيران 1967 كان هناك 666 مالكاً تزيد ملكية الفرد فيهم على 250 أكر: 245 مالك تبلغ ملكية كل منهم 500 أكر أو أكثر، و 67 مالك تبلغ ملكية كل منهم 1.250 أكر، و 22 مالك تبلغ معدل ملكية الواحد فيهم 2.500 أكر.

أجريت دراسات أخرى في أواسط الخمسينات دلت على أنه رغم ارتفاع عدد الملكيات الصغيرة في الضفة الغربية، إلا أنه توجد في مناطق عديدة من الضفة الغربية ملكيات كبيرة، أهم هذه المناطق: المنطقة

<sup>4</sup> ولد أحمد حلمي باشا في صيدا جنوب لبنان وعمل جنرالاً في الجيش العثماني، ووزير مالية في شرق الأردن قبل أن يصبح مديراً عاماً للاوقاف في فلسطين عام 1925.

المحيطة بالقدس ونابلس والخليل. ففي منطقة القدس وزع 36.9% من الأراضي على وحدات تبلغ الوحدة منها 250 أكر، وفي الخليل وصلت النسبة 17.4% وفي نابلس 16.2%.

إلى جانب قدرتهم على تحريك رأس المال والعمل، استفاد مالكو الأراضي الكبار من قدرتهم على الوصول الى الأسواق الداخلية والخارجية، ومن سيطرتهم على التجارة بين الضفتين الغربية والشرقية.

كذلك كانت لبعض العائلات في الخليل، وبعض القبائل المسيحية التي تسيطر على المنطقة الوسطى من وادي الأردن، صلات قوية مع عشيرة المجالي من شرق الأردن، ومن خلال هذه الروابط توصلت الى إقامة علاقات مع مسؤولين في أعلى المستويات الإدارية في عمان ومع مسؤولين في البلاط الملكي والجيش. لذلك لم تشكل مسائل الحصول على رخص تصدير أو تصاريح حدود أو نقل أي مشاكل حقيقية.

إضافة الى ذلك مارس مشايخ قبائل الطوارنة والتميمية والطربين والعزازمة والجبارت في جنوب فلسطين أعمال التجارة بين الضفتين، حيث كانوا يتاجرون بشكل رئيس بالماشية وبالإنتاج الزراعي من أراضيهم الموجودة على جانبي الحدود. وكانت تجارة الحشيش مزدهرة بشكل كبير وتتضمن تهريب مايزرع منه في لبنان وسوريا عبر فلسطين وصحراء سيناء ليصل الى مستهلكيه في مصر.

فيما بعد وعندما أصبح منتج الأراضي الجديدة ثابتاً ومنتزاهاً، بدأ ملاك الأراضي الكبار في الضفة الغربية بتسويق سلعهم بأنفسهم - كما حصل مع منتجي الحمضيات فترة الانتداب- أو شكلوا تحالفات مع العائلات التجارية الكبيرة في الضفة الشرقية للهيمنة على تجارة التصدير.

ومن أكثر المغامرات التجارية نجاحاً، كانت تجارة زيت الزيتون من ممتلكات آل طوقان في منطقة نابلس. فبتأسيسهم لشركة مساهمة واستخدامهم لصلاتهم في الوزارات المعنية في عمان نجحوا في منع استيراد زيوت غذائية أخرى، وفي تصدير زيت الزيتون الى الخارج في موسم الزيتون، الأمر الذي ضمن لهم ولكبار المنتجين المتحالفين معهم سعراً عالياً لمنتجاتهم في السوق.

بالإضافة الى ذلك، استثمر آل طوقان أموالهم في إنشاء المستودعات وآليات التخزين، مما مكنهم من تخزين السلعة للوقت الذي يصل فيه السعر الى قمته القصوى.

أما عائلة جرار التي كانت تملك كروم زيتون كبيرة في منطقة جنين، والتي كانت متحالفة مع عائلة طوقان، فقد استثمرت رأس مالها في زراعة أشجار الفواكه إضافة الى أشجار الزيتون. بهذه الطريقة استطاعت أن توسع استثماراتها ذات المدى الطويل وبطريقة مربحة جداً، إضافة الى أرباحها من تصدير الفواكه الى شرق الأردن.

وبدأت عائلة عبد الهادي بزراعة أشجار الزيتون وبالمجارة بأشغال الزيتون في الستينات.

أما مالكو الأراضي الآخرين، ومن بينهم آل طوقان، فقد رفعوا مستوى إنتاجهم بتوسيع أسواق الصابون، وافتح أسواق جديدة للصابون المصنوع من زيت الزيتون في سوريا والخليج العربي، إضافة الى الأسواق التقليدية في مصر وشرق الأردن. واستثمر آخرون رؤوس أموالهم في زراعة البطيخ من أجل السوق المحلي والخارجي، وفي زراعة البندورة والخضار التي كانوا يصدرونها الى عمان.

ومما جعل وصول كلمة مالكي الأراضي الصغار إلى عمان أكثر صعوبة هو ان منصب وزير الزراعة قد احتل بشكل دائم من قبل احد مالكي الأراضي الكبار، أو أحد أعضاء العائلات الشريفة مثل النشاشيبي والجبوشي وطوقان الذين أيدوا الحكم الأردني.

هؤلاء الملاك والعائلات، كما سنرى لاحقاً، فقد احتكروا أيضاً مراكز مهمة أخرى في الوزارات وإدارات الخدمات العامة، في الفترة بين آيار 1949 ونيسان 1957 احتل المنصب من قبل راغب بيك النشاشيبي، وخلوصي الخيري، وسليمان الطوقان، والشيخ محمد علي الجعبري، وهاشم الجبوسي، وعبد القادر الصالح وكلهم من أبناء العائلات المالكة للأراضي أو من النخبة التجارية التي أيدت الحكم الهاشمي في الضفة الغربية. فقد عانت باقي قطاعات الطبقة الحاكمة الفلسطينية، والتي استمرت في معارضتها للإلحاق، كما عانت البرجوازية الصناعية الوليدة والفلاحون الصغار. وفي عام 1956 أصبحت هذه المجموعات - مدعومة من العمال المدنيين والعمال الزراعيين العاطلين عن العمل والذين يقطنون في المخيمات، والمتقنين المستقلين - جاهزة لتحدي الهيمنة الهاشمية وتحدي سيطرة الأعيان الفلسطينيين المتعاطفين مع الملك.

### المشاركة في الحكومة:

رحبت قطاعات واسعة من الاشراف باستعادة الحكم العربي في الضفة الغربية، آملين أن يستعيدوا نفوذهم الذي تمتعوا به في ظل الحكم العثماني.

ولكن سرعان ما اتضح لهؤلاء أن عبدالله قرر استخدام المهارات والكفاءات الفلسطينية لادارة كل من مملكته الصحراوية والضفة الغربية التي الحقت بالمملكة، ولكنه لم ينوي على الاطلاق إعادة السلطة الجماعية التي تمتع بها الاشراف في عهد السلاطين.

وكان معيار اختيار عبد الله لمن يحتل منصب ما، هو الدعم الذي قدمته العائلات المعينة للهاشميين وللبريطانيين الذين ساندوا عرش عبدالله ومزاعمه في الضفة الغربية.

لذلك استثنيت العائلات التي حافظت على ولائها للحسينيين والتي دعت إلى استمرار الصراع مع إسرائيل في محاولة لتحرير فلسطين.

زعماء الأشراف وأبنائهم استمروا في خدمة الملك بإخلاص مقابل الحصول على امتيازات اجتماعية واقتصادية حرم منها أقرباؤهم الأكثر نضالية.

بدأ توزيع المناصب على الفلسطينيين المؤيدين للأسرة الهاشمية مع احتلال الفيلق العربي للضفة الغربية في النصف الثاني من عام 1948. فعُين فلسطينيان هما عارف العارف - الذي عمل في شرق الأردن، وأحمد حلمي باشا حكام مناطق بامرة إبراهيم هاشم. وبعد مؤتمر أريحا عين فلسطيني آخر، عزمي النشاشيبي، حاكماً عسكرياً وكان مقره رام الله.

وفي آذار 1949 عين فلسطينيان هما احمد خليل، رئيس بلدية حيفا الأسبق والذي ساهم بفاعلية في تنظيم مؤتمر أريحا، ونعيم طوقان لرئاسة منطقتي رام الله والخليل. وفي أيلول 1949 عُين راغب النشاشيبي، رئيس بلدية القدس الأسبق، حاكماً عاماً لفلسطين العربية. قبل ذلك بعدة أشهر، أي في آيار 1949، أجرى

الملك تعديلاً وزارياً ليضم الى مجلس وزرائه ثلاثة فلسطينيين مؤيدين له هم: موسى ناصر مالك أراضي وحاكم منطقة رام الله في فترة الانتداب البريطاني، وروحي عبد الهادي (الذي ينحدر من أكبر العائلات المالكة للأراضي في فلسطين وكان مساعداً رئيساً للسكرتير العام لفلسطين في فترة الانتداب)، وخلوصي الخيري. وفي آب عُين راغب النشاشيبي وزيراً لوزارة اللاجئين الجديدة، حيث وفر له هذا المنصب سيطرة كاملة على صندوق المساعدات والأغذية الضخم، التي كانت ترسلها الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى الخيرية.

عين الملك رجلين من أشد المعارضين للمجلس الإسلامي الأعلى وللمفتي في فترة الانتداب هما: الشيخ حسام الدين جر الله مفتياً للقدس (بدل الحاج أمين) ورئيساً للقضاة في 20 كانون ثاني 1948، وراغب بيك النشاشيبي حارساً للاماكن المقدسة وللحرم الشريف، وأخيراً أمر الملك بتشكيل مجلس إسلامي أعلى جديد برئاسة عوني عبد الهادي.

ففي الانتخابات التي جرت في نيسان 1950، ترشح 65 مرشحاً من الضفة الغربية لعشرين مقعداً برلمانياً - ثلاثة مقاعد حفظت لفلسطينيين مسيحيين. فسيطر أبناء العائلات الشريفة والمالكة للأراضي الموالية للملك على قائمة الفائزين بالانتخابات، ضمت هذه القائمة تحسين عبد الهادي ورشاد الخطيب وعبد الرحيم جرار وأنور نسبية وقدري طوقان.

كانت مسألة أهمية العائلات بارزة أكثر في مجلس الأعيان، حيث يعين الملك أعضاء هذا المجلس بشكل مباشر.

نص التشريع الجديد على أن يمنح الفلسطينيون تمثيلاً متساوياً في مجلس النواب ، وكان الملك يكافئ اتباعه الأوفياء بأن يمنحهم مقعداً في مجلس الأعيان.

كان أعضاء مجلس الاعيان يختارون من اقوى العائلات في الضفة الغربية مثل النشاشيبي وطوقان وصلاح والدجاني وعبد الهادي والخالدي .

لقد مُنح كل من الشيخ محمد علي الجعبري والشيخ سليمان التاجي الفاروقي، اللذين لعبا دوراً بالغ الأهمية في حشد المؤيدين لإلحاق الضفة الغربية، مقاعد في مجلس الأعيان في نيسان 1950.

كذلك احتكرت العائلات نفسها الحصاة الفلسطينية في مجلس الوزراء، فعُين هاشم الجبوسي مثلاً في ست مجالس وزارية بين 1950 و 1957 كوزير للاتصال والداخلية والتجارة والمالية والزراعة والطيران المدني. أما أنور نسبية المنحدر من العائلات المقدسية الشريفة فعُين لأول مرة في مجلس الوزراء في أيلول 1952 حيث عمل وزيراً للإتماء والاعمار ثم وزيراً للدفاع ثم التعليم. أما أحمد طوقان خريج جامعة اكسفورد، والذي عمل أيام الانتداب في دائرة التعليم في فلسطين، وزيراً للخارجية ووزيراً للدفاع ورئيساً للوزراء.

إضافة إلى النفوذ الذي يؤمنه تولى منصب وزارتي، فإنه يمكن العائلات الشريفة والمالكة للأراضي من تأمين وظائف لاقاربهم واصدقائهم. فبينما شغل المناصب العليا في الوزارات الحساسة مثل الدفاع والداخلية موظفون اردنيون، سيطر الفلسطينيون على وظائف أخرى مثل التعليم والرفاه الاجتماعي والخارجية، إذ كان عدد الموظفين في هذه المجالات كبيراً.

وفي حالة الشؤون الخارجية مثلاً، أدت سيطرة الفلسطينيين على الوزارة خلال الخمسينات والستينات الى امتلاء سفارات الأردن بالعاملين الفلسطينيين، وخصوصاً من العائلات الموالية.

ففي تلك الفترة ضمت صفوف السفراء الأردنيين أمثال يوسف هيكل، رئيس بلدية يافا الأسبق (وعمل سفيراً في واشنطن ولندن وتايبي)، وحازم زكي نسيبة (عمل سفيراً في الأمم المتحدة) وعوني عبد الهادي (القاهرة)، وعيسى البندك رئيس بلدية بيت لحم الأسبق (عمل سفيراً في اسبانيا)، وجمال طوقان (في بيروت) وعبد الله صلاح (الكويت ونيودلهي وباريس)، وعادل الخالدي (مدريد)، وأنور الخطيب في (القاهرة).

وأوجدت قيود أخرى في القانون البلدي تقصر حق التصويت على من يدفع ضريبة الملكية، أو مبلغ محدود كضريبة بلدية كل عام. هذا القانون جاء لمصلحة التجار والعائلات الكبيرة التي سيطرت الى حد ما على المجالس البلدية في مناطقها خلال فترة الحكم الأردني.

فمثلاً انتخب الحاج معزوز المصري رئيساً لبلدية نابلس في ثلاث دورات انتخابية من بين أربع دورات، عقدت بين 1951 و1967 وكان عادل الشكعة عضواً في المجلس ذاته خلال فترة الحكم الأردني كله.

بهذا الشكل لم يسيطر مؤيدو عبد الله على المناصب العليا في الحكومة الأردنية فحسب بل كانت لهم السيطرة الكاملة على الضفة الغربية خلال فترة الحكم الأردني كلها.

أخيراً ورغم أن الفلسطينيين بشكل عام لم يستطيعوا حتى أن يصلوا بالوصول إلى مناصب عليا في الفيلق العربي فقد تمكنت العائلات الكبيرة من الوصول إلى مناصب مهمة في الجيش خلال فترة الحكم الأردني ، الأمر الذي جعلهم يشاركون في جهود الفيلق العربي لاختتام المقاومة المحلية ضد اللاحق ، ومن أجل ضمان بقاء الحدود مع المناطق التي احتلتها إسرائيل مغلقة.

منذ أوائل آب 1949 اعلن احمد طوقان الذي كان مديراً للتعليم في الضفة الغربية، أن جميع طلاب المدارس الثانوية في الضفة الغربية سيتلقون تدريباً عسكرياً . وأسس في الشهر التالي الحرس الوطني الذي تكون من فلسطيني المناطق الحدودية، ومعظمهم من الفلاحين.

رغم معارضة العديد من العائلات المالكة في الضفة الغربية لتسليح الفلاحين من منطلق أن تسليحهم يشكل خطراً، استمر الحرس الوطني بعمله لأن الحاجة إلى تهدئة المقاومة المستمرة التي شنتها عناصر واصلت خوض الصراع ضد إسرائيل ، وحراسة المناطق الحدودية اعتبرت أكثر أهمية من مخاوف العائلات المالكة.

نجح الحرس الوطني في العام 1956 في أن يصبح القوة العسكرية الشرعية الوحيدة في الضفة الغربية، إضافة إلى الفيلق نفسه، وبلغ تعداد هذا الحرس 30 ألف رجل.

في تلك الأثناء جُند أبناء العائلات الكبيرة كضباط في الفيلق العربي وفي القوى الجوية.

صحيح أنهم لم يكونوا كلهم موالين للعرش - هذا ما اثبتته الاحداث لاحقاً - إلا أن وجودهم منع تشكل معارضة مسلحة وموحدة ضد الملك وضد سيطرة العائلات المالكة في الضفة الغربية وفي الأردن حتى 1967 عندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية ودحرت الفيلق إلى الضفة الشرقية.

## التحدي الوطني الجديد:

لم تكن هيمنة المؤيدين للنظام الهاشمي من الطبقة الحاكمة الفلسطينية عملية سهلة. ففي الضفة الغربية واصلت المقاومة المسلحة، المدعومة من المفتي في موقعه في مصر، شن غارات ضد المناطق التي احتلتها إسرائيل حتى بعد الإعلان الرسمي لضم الضفة الغربية للأردن.

وفي تموز 1951 وقع الملك عبد الله نفسه ضحية هذا الغضب الفلسطيني، حيث اغتاله خياط فلسطيني على درجات المسجد الأقصى في القدس.

بعد ذلك بعام أسقط نظام فاروق في مصر، وسرعان ما لمست نتائج ذلك في الضفة الغربية حيث ترافق هذا الأمل مع تصاعد الاستياء من الإجراءات القمعية التي يمارسها الفيلق العربي ومع تصاعد المعارضة للإلحاق بالأردن.

جلب تنويع الملك حسين في أيار 1953 فترة من الهدوء النسبي. ولكن في خريف العام نفسه نزل الفلسطينيون الى الشوارع مرة أخرى. تبعه شغب في كانون الأول وخرجت المظاهرات الجماهيرية ضد نظام الملك في ربيع وصيف 1954.

لقد وضع إصدار الملك على إنقاذ عرشه ولو على حساب أرواح الفلسطينيين العائلات الفلسطينية التي تدعم العرش في مأزق صعب، فإما أن يتبعوا خطوات رجل السياسة الوطني سليمان النابلسي - شاب يملك بنكاً ومن عائلة متنفذة من أصل فلسطيني - وينسحبوا من الانتخابات، أو أن يتجاهلوا ما يقترفه الفيلق العربي ويدعموا الإجراءات القمعية.

في عام 1954 هدد تزامن الاحتجاج الجماهيري مع تنامي المعارضة في البرلمان بإثارة المزيد من المطالب بالإصلاح الديمقراطي وإنهاء الوجود البريطاني في الأردن.

وبإصرار من الملك اصدر رئيس الوزراء أبو الهدى في تشرين أول قراراً باعتقال عدد من مرشحي المعارضة كان من بينهم النابلسي. حُظرت النشرات الحزبية وأبعد المناضلون المعروفون عن اللوائح الانتخابية. ولكن غضب الجماهير الذين لجأوا الى إحراق وتخريب الفيلات الخاصة والمباني الحكومية في عمان أثنى الحكومة والفلسطينيون فيها على ممارسة المزيد من الاحتكار الانتخابي خوفاً من تضرر ممتلكاتهم الخاصة.

وبتسلحهم بالتعديلات الدستورية الجديدة، شن أبناء العائلات الكبيرة المنشقون على عائلاتهم، والذين أبعادوا عن السلطة، شنوا حملة مكثفة وواسعة في السنتين اللاحقتين من أجل فرض انتخابات برلمانية جديدة. وبزعامة النابلسي شكلوا حزباً جديداً هو الحزب الاشتراكي الوطني ضم مالكي أراضي وشيوخ عشائر فلسطينيين وشرق أردنيين، وكذلك ممثلين عن البرجوازية الوليدة الذين أرادوا إحداث إصلاحات اقتصادية وسياسية.

سعى الحزب الجديد إلى كسب دعم الجماهير بدل الاعتماد على دعم الملك والبلاط فحسب، فبالإضافة إلى ترشيح زعماء فلسطينيين مثل أنور الخطيب وفؤاد عبد الهادي وعبد القادر الصالح للانتخابات البرلمانية شكل الحزب جبهة موحدة مع الأحزاب الأكثر نضالية مثل حزب البعث والحزب الشيوعي، اللذين كانا محظورين وكانا يعتمدان على الصفوف الدنيا من الموظفين وعلى المثقفين. (وكذلك حركة القوميين العرب - د.ث)

أدى انتصار المعارضة في الانتخابات التي جرت في تشرين الأول الى دخول أغلبية وطنية في مجلس النواب ومجلس الوزراء. وكان حزب النابلسي الذي حصل على 18% من مجموع أصوات الناخبين التي بلغت 405 آلاف صوت هو المنتصر الحقيقي، حيث حصل على 12 مقعداً من بين أربعين مقعداً نيابياً. وبتحالفه مع حزب البعث الذي حصل على مقعدين والجهة الوطنية بقيادة الشيوعيين التي حصلت على ثلاث مقاعد، والنواب المستقلون الثلاثة استطاع النابلسي أن يشكل ائتلاً حكومياً من 20 مقعداً نيابياً. لقد تقلص عدد النواب المؤيدين للحكومة الى 8 أعضاء فقط بعد أن كانوا 35 نائباً في المجلس السابق.

أما في مجلس الوزراء فقد حل الاشتراكيون الوطنيون والبعثيون محل حلفاء الملك من عائلات النشاشيبي والنسيبة وطوقان. وأعطى منصب الدكتور حسين فخري الخالدي الذي كان وزيراً للخارجية الى محرر شاب من رام الله هو عبد الله الريماوي، الذي أسهم في تأسيس حزب البعث والذي اعتقل مراراً بسبب معارضته لنظام الملك ولبريطانيا.

لم تكن الحكومة الجديدة، رغم راديكاليته، معارضة كلياً للعرش، ولم تكن ملتزمة بإقامة النظام الجمهوري. دعا النظام الجديد الى إرساء الحريات الديمقراطية والسياسية وإدخال اصلاحات اقتصادية واجتماعية، هذه الإجراءات كانت تسعى لتحويل نظام الحكم من ملكي مطلق الصلاحيات الى نظام يشبه الملكيات الدستورية في أوروبا.

لم تضيع الحكومة الجديدة وقتاً طويلاً بل أسرع الى تغيير تحالفات الأردن الخارجية. فأعلنت أن الأردن حكومة وشعباً هو جزء من الأمة العربية ودعت الى تحرير الأراضي العربية من السيطرة البريطانية والفرنسية.

في نهاية تشرين ثاني 1956 كان النابلسي يتمتع بدعم الوزارة والبرلمان والبلاد كلها، عندها شجب الإمبريالية بجميع وجوهها، وأعلن عن نية حكومته إلغاء المعاهدة البريطانية-الأردنية، وطالب بريطانيا بسحب جميع قواتها من الأراضي الأردنية.

وأخيراً وكجزء من إعادة صياغة تحالفات الأردن الخارجية، أقيمت العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية.

على أية حال لم تدم وحدة البلاط والوزارة والبرلمان طويلاً، فعندما تراجع خطر الغزو وخطر الانتفاضة الداخلية، تحرك الملك مدعوماً من البلاط والفلسطينيين الموالين له ولبريطانيا لقلب سياسات النابلسي فحصل في خطواته هذه على تأييد كبير من الولايات المتحدة.

وفي 10 نيسان 1957 أذعن رئيس الوزراء لمطلب الملك لأن هذا ما ينص عليه الدستور.

وفي 25 نيسان عندما أيقن الملك استحالة إمكانية تشكيل حكومة تتسجم مع تطلعاته، وبعد خروج الجماهير الى الشوارع في عمان والقدس ونابلس، أوقف الملك العمل بالدستور، وحل البرلمان، وأعلن الحكم العرفي، وحظر الأحزاب السياسية، وأنزل الجنود الى الشوارع، وفرض حظر التجول على مدار اليوم في القدس ونابلس ورام الله واريد.

في اليوم الثاني تم اعتقال المئات من معارضي الملك من بينهم النابلسي ونعيم عبد الهادي وعبد الحليم النمر ليحاكموا أمام المحاكم العسكرية. ثم عين الملك مجلس وزراء جديد ضم عدداً من الفلسطينيين الموالين للملك مثل سليمان طوقان.

ولكن رغم ما قد يبدو من أن الجبهة الداخلية باتت آمنة نتيجة القمع الملكي، فإن مشاكل الملك لم تنته بعد. فقد اندلعت حرب الكلام بين الأردن من جهة وكل من مصر وسوريا من جهة أخرى. ثم أعلنت كل من مصر وسوريا في شباط عن نيتهما الاندماج في الجمهورية العربية المتحدة، فبات أعداء الملك في العالم العربي أقوى من أي وقت مضى.

بعد شهور قليلة عندما أطاح انقلاب عسكري في بغداد بآب بن عمه فيصل الثاني وخشية أن يلحق بآب بن عمه، طلب الحسين مساعدة طارئة من بريطانيا والولايات المتحدة.

بعد ثلاثة أعوام خفف الانفصال بين سورية ومصر والذي تم عام 1962، الضغط عن الملك، ولكن حينها كانت مسألة الحقوق الفلسطينية ومواصلة النضال من أجل الوحدة العربية بشكل عام قد خرجت من يده. أما النبلاء الفلسطينيون الذين مازالوا موالين للملك والعرش في الأردن، فقد جلبت لهم هزيمة النابلسي والمتعاطفين معه الارتياح، حيث تجنبوا غضب مواطنيهم وكافأهم الملك على إخلاصهم له بإعطائهم مناصب رفيعة وامتيازات اقتصادية كبيرة.

أما أولئك الفلسطينيون الذين انضموا إلى المعارضة وسعوا إلى المحافظة على مصداقيتهم أمام مواطنيهم بإقامة علاقات مع الطبقة البرجوازية الوليدة، وبدرجة أقل مع المثقفين والفلاحين المهجرين فقد واجههم خيار صعب، إما الانضمام إلى فلسطينيي المنافي والإذعان أمام إبعادهم عن السلطة وإما التضحية بروابطهم مع الجماهير الفلسطينية مقابل أن يحظوا برعاية الملك.

مع حلول عام 1967 كان أشخاص مثل أنور الخطيب وأنور نسيبة والشيخ محمد علي الجعبري وبعض المنشقين من عائلة طوقان يعتبرون من أقرب المقربين في الضفة الغربية. وتابعوا هذا الدور، معتمدين على رواتبهم كوزراء وسفراء وقضاة ورؤساء بلديات، حتى بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية عام 1967، وبعد الحرب الأهلية في الأردن عام 1970-1971. ومع العناصر الموالية للملك من العائلات المالكة الفلسطينية وزعماء القبائل الموالين لحسين أسهم هؤلاء بمنع تبلور وعي فلسطيني خاص في الضفة الغربية وفي الأردن حتى أواخر الستينات.

(5)

## القومية والبرجوازية

لم يكن الأردن البلد الوحيد الذي عانى من النتائج السلبية لضياح فلسطين فقد سقط نظام الملك فاروق في مصر في تموز 1952.

وتعرض عبد الناصر عام 1955 لحملة شجب مريرة من آلاف الفلسطينيين الغاضبين الذين طالبوا بحمل السلاح بعد الهجوم الإسرائيلي على مواقع مصرية وأهداف مدنية في غزة في شباط مما أدى الى مقتل 39 شخصاً. وحدث الغزو الإسرائيلي للسويس، والذي تم بعد 18 شهراً من الهجوم الإسرائيلي على غزة، مظاهرات جماهيرية في عشرات العواصم العربية من طهران الى بيروت والقاهرة والجزائر. وبعد فترة وجيزة من نزول القوات الأمريكية في لبنان عام 1958 أسقطت الأسرة الهاشمية في العراق بانقلاب دموي قاده العميد الركن عبد الكريم قاسم. وأصبحت القومية العربية الراديكالية كما لو أنها الخبز اليومي للجماهير، وباتت الأنظمة العربية القائمة مهددة بالسقوط نتيجة انقلابات عسكرية أو تحركات جماهيرية.

على أية حال كان واضحاً أن العديد من العرب اعتقدوا أن يوم التحرر من بقايا الاستعمار بات وشيكاً، بينما واقع الحال كان يشير الى أن المنطقة تمر في مرحلة جديدة من الهيمنة الغربية ولكن بصورة غير مباشرة، أو بكلمة أخرى تخضع "للاستعمار الجديد" وكان أهم تطور في تلك المرحلة هو التوسع الكبير في إنتاج النفط في الخليج العربي.

أدى هذا الازدهار النفطي الى توسع مدن أخرى في المنطقة نتيجة تدفق الواردات وفتح شركات جديدة لخدمة حقول النفط، وإنشاء مصاف للنفط وموانئ لتصديره على شواطئ المتوسط، والازدياد الكبير على طلب المواد الاستهلاكية. في بيروت مثلاً، شهدت نمواً ملحوظاً بعد هزيمة 1948 مباشرة، إلا أنها أصبحت منذ أواسط الخمسينيات وما تلاها مركزاً رئيسياً للتجارة من وإلى الخليج، وباتت محطة رئيسية لإعادة تدوير أموال النفط العربي.

وأضحت عمان، والتي كانت عشية هزيمة فلسطين بلدة صغيرة، مدينة رئيسية وفرت فرص استثمار جديدة للفلسطينيين الذين يملكون رأس المال اللازم وخصوصاً في أوائل الخمسينيات ومن ثم في الستينات والسبعينات عندما تزايدت إمكانيات الاستثمار بسبب تدفق الأموال المرسله من الفلسطينيين العاملين في الخليج الى عائلاتهم في الضفة الغربية وشرقي الأردن.

بالنسبة لمئات الآلاف من الفلسطينيين الذين فقدوا بيوتهم ومصادر رزقهم عام 1948 كانت هذه البلدان بمثابة احد أبواب الأمل أمامهم. ولكن الفرص الجديدة التي منحها استثمار النفط العربي وتدفق رؤوس الأموال الغربية لم تكن متساوية لكل الفلسطينيين، فبالنسبة لأكثرية الفلسطينيين وبخاصة أولئك الذين يعيشون في المخيمات والضواحي الفقيرة للمدن داخل البلدان المجاورة لإسرائيل لم يؤد الثراء النفطي إلا الى ارتفاع أجور البيوت وغلاء المعيشة وتشتت العائلات، ذلك أن أبناء العائلات الفقيرة كانوا يهاجرون الى الخليج ليعملوا في

الأشغال ذات الأجور المتدنية، أو يذهبون الى المدن الكبيرة في لبنان وسوريا والأردن. من ناحية أخرى استطاع الفلسطينيون من أصحاب رؤوس الأموال والمؤهلات العلمية الحصول على وظائف ذات دخول عالية في الشركات الأجنبية، أو في الوزارات والمعامل الخاصة في دول الخليج. أو استطاعوا الاستقرار خارج المخيمات: في بيروت وعمان والقاهرة والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

بعد الهزيمة بثلاثين عاماً تشكلت طبقة جديدة في المجتمع الفلسطيني قوامها الفلسطينيون الذين تمكنوا من تحويل رؤوس أموال كافية للبدء بأعمال جديدة خارج فلسطين، وأولئك الذين تمكنوا من الإقامة في الخليج، ومن كان لهم دور في التطور الاقتصادي السريع الذي طرأ على البلدان العربية الرئيسية. تعطينا الأرقام عن عدد الفلسطينيين المقيمين في الخليج عام 1970 ( وهي أول سنة تظهر فيها مثل هذه الإحصائية) فكرة أولية عن حجم هذه الطبقة الجديدة. تظهر هذه الإحصائية أن 189 ألف فلسطيني يعيشون في دول النفط العربية مثل العراق والعربية السعودية والكويت وقطر وإمارات الخليج وأن 5000 آخرين استقروا في ليبيا ليصبح الرقم الإجمالي 194 ألف، أي حوالي 6.6% من مجموع الشعب الفلسطيني.

وفي العام 1980 ازدادت نسبة الفلسطينيين المقيمين في الخليج وليبيا لتصل 12.6% من مجموع الشعب الفلسطيني ككل، ضعف ما كانت عليه عام 1970.

البرجوازية الجديدة هذه تتشابه مع نظيرتها الأوروبية في القرن التاسع عشر ببعض السمات إلا أنها تختلف عنها في أمور كثيرة مهمة، أهم هذه الاختلافات هو أنها تفتقد للأرض والممتلكات العقارية والمصانع، والأهم من هذا كله أنها تفتقد قاعدة أرضية- دولة- لتعمل فيها. نتيجة ذلك ترافق تأييدها العنفي النمط الغربي للتطور الرأسمالي والاستثمار الحر مع دعم العمل السياسي ذي الطبيعة الراديكالية أكثر مما كان سائداً لدى البرجوازية الأوروبية، بالتحديد لجهة مساندتها للكفاح المسلح وحرب الشعب. (مفارقة)!

رغم أن بعض أعضاء هذه الطبقة وبخاصة الذين شكلوا الانتلجنسيا الجديدة في الستينات، دعوا الى التغيير الاجتماعي الجذري داخل المجتمع الفلسطيني وفي العالم العربي أيضاً، فإن أغليتهم حددت دعمها للمنظمات الفلسطينية التي أعلنت عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية(بالتحديد فتح)، والتي تركز على تحرير فلسطين واستبدال الدولة الصهيونية بدولة ديمقراطية علمانية مفتوحة لليهود والمسلمين والمسيحيين على حد سواء. وتم تجنب أي التزام بالتغيير الاجتماعي، أو تغيير نظام اقتصادي معين لكي لا تتشبص صراعات داخل الحركة الوطنية.

يبحث هذا الفصل في أصول البرجوازية، نموها في الخمسينات والستينات، وتحالفاتها مع الطبقات الأخرى في المجتمع الفلسطيني وعلاقاتها مع نظيراتها العربيات منذ عام 1948 وحتى أوائل السبعينات- لحظة اندلاع الحرب الأهلية في الأردن. من الجدير بالذكر أن سياسة التسوية لم تكن تطرحها في السابق سوى بقايا الارستقراطية الفلسطينية التي عاشت في الضفة الغربية والأردن.

## تحويل رؤوس الأموال:

لم تكن فلسطين عام 1948، ذلك البلد المتخلف والمتأخر كما صورتها الحركة الصهيونية. فقد أدى الازدهار العمراني، والتطور السريع في مجال الصناعة، وتدفق رؤوس الأموال الناجم عن الوجود العسكري البريطاني فترة الحرب العالمية الثانية، الى نمو اقتصادي واضح ووصول مستوى الدخل الى درجة لم يسبق لها مثيل بالنسبة لكل طبقات المجتمع الفلسطيني ومن ضمنها الفلاحين الذين يملكون الأرض التي ارتفعت أسعارها ارتفاعاً كبيراً، هذا إضافة الى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية. وبينما أنفقت معظم الأموال التي تدفقت إلى المناطق الريفية على بناء المدارس والمستشفيات والعيادات.

وبالمقابل مال التجار والحرفيون في المناطق المدنية، وخصوصاً الساحلية منها، الذين استفادوا من الازدهار الذي رافق الحرب، الى استثمار جزء كبير من أموالهم كمخدرات في البنوك في الوطن والخارج- بشكل أساسي في بريطانيا- وفي شراء الأسهم والسندات والقيود وأشكال أخرى من الأوراق المالية التي أصبحت متوفرة في فلسطين نتيجة تداخل اقتصادها بالسوق العالمية. لا يوجد لغاية الآن تقدير كامل لرأس المال الفلسطيني في الداخل والخارج لحظة إقامة دولة إسرائيل - وقد لا يعرف أبداً بسبب إتلاف الوثائق أثناء الانسحاب البريطاني والغموض الكبير الذي يحيط بمسألة "التعويض" للفلسطينيين الذين أُجبروا على الفرار- ولكن يمكن التوصل الى بعض التقديرات للثروة والممتلكات الفلسطينية من المعطيات التي قدمتها حكومة فلسطين للجنة التقصي الانكليزية- الأمريكية في العامين 1945 و1946. والأرقام هي تقديرات تقريبية فقط، ولاتتضمن الممتلكات العربية من المباني المدنية والاستثمار في تحسين هذه المباني.

ملكية رأس المال في فلسطين 1945 ، 132.6 مليون جنيه والأرجح أن الرقم الفعلي أعلى من هذا.

تراوحت قيمة الأملاك العربية في القسم الفلسطيني الخاضع للسيطرة الإسرائيلية بين 500 مليون دولار و3 بليون دولار أمريكي وذلك حسب التقديرات المختلفة.

من بين مبلغ 60 مليون جنيه فلسطيني في التداول في فترة الهزيمة (نكبة 48) انتقل 27 مليون جنيه فلسطيني منها الى حكومة إسرائيل لتحويلها الى عملة إسرائيلية، وبقي مبلغ 12.5 مليون جنيه فلسطيني في المناطق العربية من فلسطين، وادخل من المبلغ المتبقي ما يقدر بمبلغ 10 مليون جنيه فلسطيني الى الأردن- حيث بقي الجنيه الفلسطيني هو العملة الرسمية هناك حتى عام 1950- و3 مليون جنيه فلسطيني الى لبنان، و1.5 مليون الى سوريا، و100-200 ألف جنيه فلسطيني الى كل من مصر والعراق.

لاتتوفر أرقام دقيقة للودائع البنكية ولكن يمكن معرفة المبالغ التي حولت من دراسة أجزاها عدد من البنكيين المعنيين في أوائل الخمسينات. قدرت الدراسة أن المودعين الذين لجأوا الى الأردن حولوا ما يقارب من 10 مليون دينار أردني (10 مليون جنيه فلسطيني).

ففي نهاية آب عام 1956 بلغ مجموع المبالغ المحررة التي أعطيت للفلسطينيين 2.633.175 جنيه إسترليني. الجزء الأكبر من هذه المبالغ وهو 1.6 مليون جنيه إسترليني ذهب للفلسطينيين في الأردن، وحصل الفلسطينيون في لبنان على 700 ألف جنيه إسترليني. وأعطيت مبالغ اصغر لأصحاب الحسابات المقيمين في

سوريا ومصر وبلدان عربية أخرى. إضافة الى ذلك حرر مبلغ آخر وهو 25.516 جنية فلسطيني في الفترة بين آب 1956 الى 1958، مما أوصل مجموع ما حرر 2.660.000 جنية إسترليني.

استثمر جزء لا بأس به من المبالغ المودعة بالإسترليني والسندات والودائع التي تم تحويلها في الأراضي والأماكن العقارية المدنية أو بناء البيوت السكنية الخاصة في شرق الأردن. أما في البلدان العربية المضيفة الأخرى مثل سوريا ولبنان ومصر ودول الخليج فإنه كان صعباً على الفلسطينيين التملك بسبب عدم حصولهم على جنسيات تلك البلدان وبسبب القيود التي وضعتها حكومات تلك البلدان على تملك الأراضي والأماكن العقارية، مما أدى الى استثمار الأموال الفلسطينية المحولة الى تلك البلدان في منشآت محلية أو إقامة شركات فلسطينية جديدة. فمثلاً استغل يوسف بيدس - موظف بنك سابق وصراف أثناء فترة الانتداب - الأموال التي حصل عليها زملائه من المبالغ المحررة من بنك باركليز وأموال أخرى حصل عليها بعد سقوط الجنيه الفلسطيني للبدء بعمل صرافة جديد في بيروت، تحول فيما بعد الى بنك يملك ملايين الدولارات وشركة لها عملياتها على امتداد العالم العربي وأجزاء من أوروبا.

أما عائلة طوقان في نابلس فقد استثمرت أموالها لتوسيع عملياتها في شرق الأردن ولإنشاء مجتمعات صناعية مثل شركة الزيوت النباتية في الأردن، وقد ضم مجلس إدارة الشركة المذكورة عام 1964 أربعة من أغنى تجار نابلس وكذلك تجار وصناعيون من عمان.

وبالنسبة للفلسطينيين الذين كانوا يعملون في دوائر حكومة الانتداب، والذين تقاضوا قيمة تقاعدهم وتعويض الحرب بالجنيه الإسترليني، فإنهم إما أنشأوا شركات سفر وتجارة صغيرة في العالم العربي وأوروبا، أو فتحوا مكاتب مختلفة التخصصات ( المحاماة والمحاسب وغيرها)، أو أنفقوا أموالهم على تعليم أبنائهم في الجامعات الأمريكية والأوروبية.

لقد اتخذت معظم الشركات الموجودة في فلسطين قبل 1948 والتي ملكها أفراد أو أسر أو شركاء شكل الشركات المساهمة المحدودة، وبعد النمو السريع لهذه الأشكال من الشركات في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، تمكنت هذه الشركات بسهولة من نقل أموالها الى الخارج. فمثلاً الخطوط الجوية للشرق الأوسط التي أسست عام 1943، وشركة التأمين العربية أعادتاً مزاولة نشاطهما في لبنان بعد هزيمة 1948. وفي نهاية الخمسينات عندما شهدت الشركتان نمواً ملحوظاً في أرباحهما وازداد عدد المساهمين فيهما انضم إليهما عدد من أغنى الفلسطينيين في العالم العربي.

وهناك فلسطينيون آخرون أمثال فؤاد سابا الذي ضمت شركته للمحاسبة مكاتباً فرعية في سوريا وشرق الأردن ولبنان وفلسطين، وأسس عدد من أفراد عائلة شومان البنك العربي في فلسطين عام 1930، واستطاعوا في أواخر الأربعينات نقل مقر البنك من القدس الى عمان، بعد سلسلة من الإجراءات الجريئة التي تضمنت تهريب الوثائق والخزائن والأموال النقدية وحسابات البنك.

إضافة الى تحويل المبالغ الإسترلينية والسندات والودائع البنكية والأسهم والتأمينات الى الخارج تمكن العديد من الفلسطينيين من أن يخرجوا معهم وينقلوا كميات من الذهب والمجوهرات والنفائس الأخرى والأدوات

الزراعية والماشية ومفروشات البيوت. ويستطيع المرء أن يجزم أن هذا النوع من المال لم يستخدم بالاستثمار أو الصناعة، بل كانت الأمهات تبعنه قطعة وراء أخرى لإطعام عائلاتهن خلال سنوات اللجوء الأولى.

### التجارة والاستثمار في الشتات، 1948-1974:

اضطر الفلسطينيون بحكم وجودهم في الدول العربية المجاورة لمواجهة قيود شديدة. اختلفت الظروف من بلد الى آخر ومن مدينة الى أخرى. في لبنان مثلاً كانت القيود قاسية.

أما الفلسطينيون الذين لجأوا الى مصر ولم يكونوا من أبناء الطبقة العليا أو أقرباء بالزواج من مواطن مصري فقد أُعيدوا الى قطاع غزة.

أما في سوريا والأردن فقد كانت الظروف أفضل بحيث سمح للفلسطينيين بشكل عام العمل والانخراط في نشاطات تجارية دون إذن مسبق. أما في العراق فقد سمح للفلسطينيين بالعمل في القطاعين العام والخاص، وبفتح المتاجر والأعمال الصغيرة.

واجه الفلسطينيون في دول الخليج نمط حياة مختلفاً تماماً عن ذلك الذي اعتادوا عليه، إذ أن عدم توفر الخدمات الاجتماعية الأساسية ووسائل النقل أعاق بشكل أوتوماتيكي الحركة الاجتماعية والجغرافية.

أما في الكويت فقد سمح للفلسطينيين بامتلاك بيوتهم وقطعة ارض حول المنزل، ومُنَعوا في الوقت نفسه من تأجيرها.

لقد وجد الفلسطينيون في المنافي أن حريتهم مقيدة، إلا أن أصحاب الأموال وذوي النفوذ والمهن غالباً ما كان باستطاعتهم التغلب بالتحايل على تلك القيود، أو التمتع بمعاملة خاصة أو اعتبارات معينة. ففي لبنان مثلاً أعطيت الأولوية في الحصول على إذن عمل لذوي التحصيل العالي، أو المهنيين المتخصصين، ولأولئك الذين لهم أصول لبنانية، وللمتزوجين من امرأة لبنانية الأصل. استطاع الفلسطينيون مثل اميل البستاني - اللبناني المولد- الذي هاجر الى فلسطين في فترة الانتداب وأسس شركة للتعهدات والتجارة، نقل نشاط شركاتهم الى بيروت بعد هزيمة 1948.

على أية حال بإمكاننا أن نستثني من تلك الظروف الفلسطينيين الذين استطاعوا الحصول على عمل في إحدى الشركات الأجنبية العديدة التي أسست أعمالاً لها في لبنان في نهاية الأربعينات وفي الخمسينات. ويمكننا القول هنا أن الطبقة الوسطى المدنية بالتحديد كانت المستفيد الأول من هذا الوضع، ذلك أن العديد من أبناء هذه الطبقة تلقوا تعليمهم في فلسطين باللغة الانكليزية الأمر الذي مكنهم من اعتلاء مناصب هامة في الجامعة الأمريكية في بيروت وفي شركة ناشيونال كاش رجيستر وشركة IBM وتايم لايف وشيل والتابلين (شركة خطوط النفط العربية) في صيدا، ومكاتب شركات النفط العراقية في بيروت وطرابلس، وشركات أخرى تابعة للمصالح الأمريكية والبريطانية.

يضاف إليهم أيضاً أولئك الذين حصلوا على امتيازات من الشركات الأمريكية والبريطانية في فلسطين في فترة الانتداب والذين استغلوا اتصالاتهم الخارجية لإعادة فتح أعمال مماثلة في بيروت وبفضل ذلك نمت أقلية من الفلسطينيين الأثرياء في رأس بيروت وصيدا حيث كان نمط حياتهم مناقضاً لحياة عشرات الآلاف من

الفلسطينيين في المخيمات وفي الأكوخ الممتدة خارج المدن الرئيسية. واستطاع العديد من هؤلاء الأثرياء الحصول في أوائل السبعينات على الجنسية اللبنانية.

أما في سوريا فقد مكنت القوانين المريحة التي حكمت نشاط الفلسطينيين أصحاب رؤوس الأموال من فتح متاجر وتأسيس أعمال وشركات بنفس الشروط التي كان يخضع لها السوريون. بالمقابل كان حصول العمال الفلسطينيين على عمل صعباً جداً لأنهم مجبرون على منافسة العمال السوريون على الوظائف القليلة.

أما الفلسطينيون الذين استقروا في العربية السعودية في أواخر الأربعينات فقد استفادوا من النمو الهائل في الاقتصاد الذي بدأ بالتوسع السريع في إنتاج النفط. فحصل العديرون على جنسيات سعودية وكان بحوزتهم بعض المال، ولم تكن القيود على النشاط التجاري في أيام الازدهار الأولى شديدة. إضافة إلى ذلك استفاد هؤلاء من المبالغ الهائلة التي قدمتها الشركة العربية الأمريكية للنفط (ارامكو)، والوكالة الأمريكية (الولايات المتحدة) للإئتماء الدولي (AID)، وبرنامج واشنطن و (IV) وغيرها من برامج التمويل الأمريكية.

واستطاع الذين يحملون مؤهلات علمية مثل الأطباء والأساتذة والمحاسبين والمهندسين والإداريين والمستشارين الحصول على وظائف. ووجد آخرون أعمالاً مريحة مثل التعهدات والوكالات وتمثيل الشركات الأجنبية.

وعمل اعتماد المملكة الكبير على الفلسطينيين للعمل في سفاراتها وقنصلياتها في الخارج عمل على تمكين الجالية الفلسطينية في البلاد من إقامة صلات مع مصدري الأسلحة والمعدات الصناعية في الولايات المتحدة خارج إطار الأرامكو، ومكنهم أيضاً من الدخول في علاقات عمل وثيقة مع العائلات التجارية السعودية الأصل، التي سعت إلى توسيع أعمالها في الستينات والسبعينات.

في الكويت ودول الخليج الأخرى وقر وجود الشركات البريطانية في أوائل الخمسينات فرص عمل للفلسطينيين من أولئك الذين سبق أن عملوا مع الحكومة البريطانية في فلسطين أو تعلموا في المدارس البريطانية أيام الانتداب. لعب أحد القادمين الأوائل إلى الكويت، محسن قطان، دوراً رئيسياً في تطوير النظام التعليمي في الكويت، وحقق صلات حميمة مع العائلة الحاكمة وأبناء وبنات أهم العائلات التجارية نتيجة وضعه العلمي، وأصبح فيما بعد ابنه عبد المحسن القطان نائب سكرتير وزير الأشغال العامة، وفي عام 1959 أسس شركة الهاني الكويتية للتعهدات التي بنت فندق الشيراتون ومجمع شركة الطيران الكويتية ومستودعات مياه ضخمة ومباني سكنية وشبكة مصارف المياه في الكويت.

في عام 1968 وبعد أن جمع ثروة طائلة انتخب عبد المحسن القطان رئيساً للمجلس الوطني الفلسطيني، وجاء هذا الانتخاب بسبب وضعه المالي المهم وبسبب دعمه الكبير لحركة فتح منذ أواخر الخمسينات<sup>(38\*)</sup>.

<sup>38\*</sup> - كانت هناك مصالح أخرى لعبد المحسن قطان، كان يمتلك فندقاً ضخماً ومطعماً ومجمعاً للمكاتب في بيروت، كشركته للبناء ومكاتبه التجارية التي استخدمت منات الفلسطينيين. مقابلة في بيروت م.د.وم.ب. في أيار 1972، وحكمت ناشيبني، لندن، شباط 1982.

وفي نهاية الخمسينات كان تعداد الجالية الفلسطينية في الكويت قد وصل إلى عدة آلاف واعتبرت من أغنى الجاليات الفلسطينية في الشتات، والتي وصل تعدادها بعد عشرين سنة ما يقارب 400 ألف، ولعبت مساهماتها المالية المقدمة لفتح ولمنظمة التحرير الفلسطينية دوراً حيوياً في تمكين المنظمة وحركة فتح من النمو في السبعينات رغم الانتكاسات التي لحقت بحركة المقاومة في الأردن ولبنان.

ولقد جذبت مشيخة قطر أيضاً جزءاً من الفلسطينيين، حيث ساعدهم في ذلك عبد الله درويش، وهو تاجر معروف حقق هو وأبوه وإخوته علاقات وثيقة مع العائلة الحاكمة ومع الرعايا البريطانيين في الدوحة. قوي مركزه في البلاد عندما عُين وكيل المشتريات الرئيسي لشركة نفط قطر - التي كانت كل من شركة شيل وبريتيش بتروليوم تمتلك فيها أسهماً.

أما الهجرة الفلسطينية إلى الإمارات العربية المتحدة فقد تأخرت إلى ما بعد اكتشاف النفط عام 1963. وقد نمت الجالية الفلسطينية، التي كان تعدادها لا يزيد على 450 شخصاً فقط، بشكل كبير بعد حرب 1967، عندما ازداد الطلب على المهندسين والموظفين المدنيين مع تدفق عوائد النفط.

إذ رحبت الإمارات بالفلسطينيين، بخاصة أولئك الذين يحملون شهادات عالية. وفتح الفلسطينيون الذين يملكون شركات في أماكن أخرى من الخليج فروعاً لشركاتهم في أبو ظبي ودبي وإمارات أخرى، وبدأوا باستخدام أبناء وطنهم المقيمين في لبنان والأردن. وامتلأت الوزارات والسفارات لدولة الإمارات بالعاملين الفلسطينيين.

بعض الفلسطينيين في الولايات المتحدة وبلدان أمريكا اللاتينية مثل تشيلي والبرازيل والأرجنتين جذبوا إليها جزءاً من أبناء القرى المسيحية ممن كان لهم أقرباء قد هاجروا في أوائل القرن الحالي لممارسة أعمال تجارية صغيرة أو للعمل على تطوير تصدير الصناعات التذكارية في الأراضي المقدسة. وبهذا فإن أعداداً كبيرة من الفلسطينيين من رام الله وبيت لحم وبيبر زيت كانت تقيم في أواسط الستينات في كونيكتيكت، وديترويت وسان فرانسيسكو، وقد قدر المحامي عزيز شحادة من الضفة الغربية عام 1978 أن حوالي 80% من أصحاب الأراضي في مدينة رام الله يعيشون في الولايات المتحدة<sup>41</sup>. ورغم أن أكثرية المهاجرين من هذه الجاليات عملت في التجارة الصغيرة، إلا أن بعضهم قد حصل على تعليم عال في الولايات المتحدة مما سمح لهم بلعب دور بارز في الجامعات والكنيسة والمهن.

في أوائل السبعينات وصل تعداد الجالية الفلسطينية في تشيلي إلى 80 ألفاً، 30 ألف منهم من بيت لحم.

وخلافاً لنظرائهم في الخليج، مال الفلسطينيون الكبار في تشيلي إلى انتهاج سياسة محافظة في الشؤون التي تؤثر على السياسة المحلية، حتى أن بعضهم كان شديد المعارضة لانتخاب الرئيس سلفادور الليندي، وتعاطفوا فيما بعد مع الحكومة العسكرية للرئيس بينوشيت.

<sup>41</sup> - الحوادث، (لندن)، 30 حزيران، 1978، ص59. انظر أيضاً "هجرة أقلية"، في منشورات بربرة أسود، "الجاليات الناطقة بالعربية في المدن الأمريكية"، (نيويورك، 1974)، ص85-110. في عام 1981 كان في جمعية رام الله الأمريكية 5000 آلاف عضو. أما التجمع الفلسطيني لشمال أمريكا، والذي ضم مهاجرين وأبناءهم وأحفادهم من جميع أنحاء فلسطين فقد مثل حوالي 40 ألف فلسطيني، أي حوالي 35% من جميع الفلسطينيين في الولايات المتحدة عام 1981. ميدل ايست انترناشيونال 15 كانون ثاني 1982.

وُجِدت أيضاً جاليات فلسطينية متراوحة الأعداد في مدن أخرى من أمريكا الجنوبية مثل سان باولو وبيونس ايرس والاوروغواي ومناطق أخرى من أمريكا الوسطى. أما في البرازيل والأرجنتين فغالباً ما كانت الجاليات الفلسطينية هناك توحد قواها مع الجاليتين السورية واللبنانية اللتين أسس أعضاؤهما أعمال استيراد وتصدير وشحن وشركات مواصلات وشركات نسيج بعد هجرتهم المبكرة أيام الحرب العالمية الأولى. أما في بلدان أوروبا فُوجِدت جاليات فلسطينية صغيرة العدد من الموظفين الحكوميين السابقين والمستشارين لحكومة الانتداب، ومن آخرين مارسوا مهن معينة (صحفيين، مستشارين، وعلاقات عامة ووكلاء دعاية). وُجد بعض منهم في لندن في فترة الخمسينات والستينات ولعبوا دوراً هاماً في الدفاع عن القضية الفلسطينية في بريطانيا في الوقت الذي لم تكن فيه هذه القضية معروفة في الغرب.

### الشركات الفلسطينية والمقاولون الجدد:

شكل الفلسطينيون الذي يعيشون في الشتات، والذين يتميزون عن الأرستقراطية الفلسطينية من جهة، وعن الطبقة العاملة والفلاحين من جهة أخرى، ما يمكن أن يُسمى "البرجوازية الصغيرة". وهم أصحاب متاجر ومشغل، وأصحاب شركات سفر صغيرة، وشركات طباعة ونشر، ومغاسل وورشات ميكانيك، وآخرين مثل الأساتذة والكتبة والموظفين في قطاع الخدمات. وفي درجة أعلى من سلم هذه الطبقة يتوضع أولئك الذين تمكنوا من تأسيس أعمال في مهنهم التقنية أو الحرفية مثل الاستشارات الهندسية، والمهندسين المعماريين والأطباء، ومخططي المدن والمستشارين الماليين. وفي أعلى سلم هذه الطبقة تربعت أقلية من المقاولين الفلسطينيين، الذين على الرغم من قلة عددهم إلا أنه كان لهم أثراً كبيراً ليس فقط على المجتمع الفلسطيني ولكن على تطور الشرق الأوسط برمته. فاعتماداً على اتصالات العمل الواسعة مع البلدان العربية المجاورة تمكنوا من إعادة تأسيس شركاتهم في الخارج.

تمكن هؤلاء من الاستفادة من النمو السريع على الطلب في الخليج من جهة، ومن الاحتياط الهائل في الأيدي العاملة الفلسطينية الماهرة والعاطلة عن العمل والتي وجدت في المنطقة في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات. وامتدت شبكة شركاتهم - في أواسط الستينات - لتشكّل إمبراطورية منيعة للتجارة والمال، تخصصت في البناء والتعهدات والمواصلات والبنوك والعقارات في الشرق الأوسط كله، وإلى درجة ما في أوروبا والولايات المتحدة وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

إحدى أقدم هذه الشركات التي امتلكها فلسطينيون هو البنك العربي، الذي أسسه في القدس عام 1930 فلاح فلسطيني من قرية بيت حنينا عبد الحميد شومان. الذي ترك المدرسة وهو في السابعة من عمره ليبدأ حياته العملية كعامل في مقلع للحجارة قرب القرية، بعد ذلك هاجر إلى الولايات المتحدة عام 1911 وكان يبلغ من العمر عشرين عاماً. بادئ ذي بدء عمل بائعاً متجولاً للأنسجة في جنوب الولايات المتحدة، وبعد أن ادخر أرباحه فتح متجرّاً في بالتيمور ثم مخزناً ضخماً في نيويورك. وعندما عاد إلى فلسطين عام 1929 كان قد أمسى رجلاً ثرياً وفتح البنك العربي في القدس في تموز 1930 بمدخراته الخاصة التي بلغت 15 ألف جنيه فلسطيني.

وتميزت علاقة عبد الحميد بالمفتي بانها كانت جيدة، وكذلك كانت علاقته باحمد حلمي باشا قبل أن يترك البنك العربي في أواسط الثلاثينات ليؤسس بنك منافس هو البنك الوطني العربي.

مع بدء الاضراب العام في 1936 اعتقل عبد الحميد شومان مرتين لدعمه القضية الوطنية، ورغم ذلك لم يخل البنك بالتزاماته تجاه المودعين، وفوق ذلك اجل البنك كل الديون المستحقة له من المدينين الذين تأثروا سلباً بالاضراب والثورة. هذه السمعة الجيدة التي حققها البنك بانه قادر على الدفع في هذه الظروف السياسية انعكست ايجاباً في فترة النمو الاقتصادي خلال الحرب العالمية الثانية، مما مكن البنك من منافسة البنوك البريطانية في فلسطين على المودعين العرب.

ساعد هذا الوضع البنك على نقل مقره إلى عمان عام 1948 ، وجذب إليه مودعين جدد من الأردن والبلدان العربية الأخرى.

وفي عام 1967 عندما فقد البنك فروعاً جديدة له في فلسطين بعد الحرب، كان عليه أن يفى بالتزاماته المالية للاجئين الفلسطينيين الهاربين من وجه الاحتلال الإسرائيلي. وبما انه كان له عشرات الفروع في العالم العربي، وبعض المودعين من سويسرا وألمانيا الغربية ونيجيريا فقد تمكن مع وجود هذه الفروع من توزيع خسائره. وفي الوقت نفسه كان يوسع من نشاطه ويدخل في اعمال جديدة. بعد ذلك بعام ارتفعت احتياطات البنك إلى أكثر من 8.5 مليون دينار اردني (24 مليون دولار) ، ووصل رأس ماله إلى 5.5 مليون دينار اردني (15 مليون دولار). هذه الأرقام هي جزء صغير من المبلغ الدائر سنوياً: الفرع اللبناني في بيروت وحده كان يدير اعمالاً بقيمة 130 مليون دولار في عام 1968.

شجع شومان وابنه عبد المجيد وأحد أقاربه خالد شومان على نمو عدد من الشركات المكتملة لنشاط البنك والمنتشرة في العالم العربي. إحدى هذه الشركات هي شركة البناء التجارية، التي أنشئت في بيروت في آب 1966 برأس مال قدره 14 مليون ليرة لبنانية (4.5 مليون دولار) لتمويل وإدارة الاستثمار في التملك.

من المؤسسين الآخرين لهذه الشركة أمين شاهين، فلسطيني من الضفة الغربية، كانت عائلته تدير شركة بناء كبيرة في الأردن، وسليمان طنوس عضو مجلس إدارة البنك العربي، وسامي العلمي مدير فرع بيروت للبنك. وقد ساهم طنوس مع فلسطينيين آخرين منهم باسم فارس وفريد علي السعد، الذي خدم كضابط منطقة في حكومة الانتداب، ثم كمدير لفرع حيفا حتى 1948، وأبو الوفا الدجاني، رجل أعمال من القدس، في إنشاء الشركة العربية للتأمين في بيروت، والتي أصبح لها في عام 1967 فروعاً في الأردن والكويت والبحرين وقطر ودبي وأبو ظبي والسودان وليبيا وتونس والمغرب وفي بريطانيا وبيروت أيضاً.

وشركة استثمار المشرق في بيروت، التي ضم مجلس إدارتها كل من فارس وطنوس وعدد آخر من رجال الأعمال الفلسطينيين<sup>(51\*)</sup>.

<sup>51\*</sup> - أصبح السعد وزير المالية الأردني عام 1971، وكان يملك حصصاً مهمة في شركات التبغ والسجائر والأحذية في الأردن، وعمل مديراً لشركة مصفاة النفط الأردنية، وشركة الخطوط الجوية الملكية. "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 1975-1976"، (لندن، 1975) ص 890. أبو الوفا الدجاني كان عضواً في مجلس إدارة شركة الكهرباء الأردنية، والبنك الوطني الأردني، وشركة التقييب عن الفوسفات.

المحرك الرئيسي وراء تأسيس شركة المشرق عام 1963 كان المحاسب الفلسطيني المعروف فؤاد سابا، الذي عمل مديراً لإدارة شركة محدودة بالاسم ذاته فترة الانتداب، إضافة إلى مقدرته الفائقة على إدارة فريق من المحاسبين باسم سابا وشركاه.

عندما استقال عدد من الموظفين السابقين في سابا وشركاه، أمثال طلال أبو غزالة، أسسوا شركات خاصة بهم. ازدهرت شركة أبو غزالة في الكويت بعد الارتفاع الكبير الذي طرأ على أسعار النفط عامي 1974/73 وتبرع عام 1978 بمبلغ ضخم - ما يقارب 10 مليون دولار - للمساعدة في إنشاء كلية الدراسات العليا في إدارة الأعمال في الجامعة الأمريكية ببيروت.

بالمقابل كان بنك انترا - مركزه بيروت - يتباهى بأنه يغامر بشكل يخافه البنكيون الآخرون، حيث عمل على توسيع أملاكه لتضم أملاك وعقارات ومباني وأعمال تجارية ووسائل مواصلات ومصانع، كما نشط في مجال التجارة البنكية التقليدية. أسس بنك انترا على يد يوسف بيدس، صراف فلسطيني من القدس، عام 1951. وأصبح بنك انترا عام 1965 أكبر مؤسسة مالية في لبنان حيث بلغت قيمة ممتلكاته 1000 مليون ليرة لبنانية (325 مليون دولار)<sup>(54\*)</sup>.

اشتملت ممتلكات بنك انترا في لبنان على أسهم في شركة طيران الشرق الأوسط، وميناء بيروت، وفندق فينيقيا، وفندق الهلتون، وشركة التلفزيون اللبناني، وشركتا تأمين أساسيتين إضافة إلى ذلك امتلاك البنك أسهماً أساسية في مصانع ومواصلات لاسلكية، ودور نشر، وشركات شحن واستثمار. في عام 1966 امتد نشاط البنك إلى أوروبا والولايات المتحدة وأفريقيا وأمريكا الجنوبية.

ساهم أصحاب الخبرة الفلسطينيين بتأسيس وتطوير شركة ضخمة أخرى كان لها أثر بارز في صناعة البناء في الشرق الأوسط في الخمسينات والستينات من هذا القرن وهي شركة التجارة والتعهدات (CAT). أسس هذه الشركة في فلسطين عام 1941 مقاول لبناني اسمه اميل بستاني.

حيث وقعت عقود مهمة لبناء أنابيب بترول، ومستودعات بترول، وطرق، ومحطات طاقة، وأنابيب مياه، وأعمال موانئ، ومحطات ضخ، ومباني تجارية في الكويت وقطر والإمارات، ومن ثم في العربية السعودية وعمان.

أما في لبنان فقد تزايد نفوذ كات بفضل جهود بستاني الذي انتخب عضواً في مجلس النواب اللبناني عام 1951.

وعندما أصبح وزيراً للأشغال العامة عام 1956 تمكن من الوصول إلى مكاتب جمال عبد الناصر زعماء عرب آخرين كانوا تواقين - بعد غزو قناة السويس وموجة المد القومي العربي الهائلة التي تلتها - لتكريس استخدام الشركات العربية في مشاريع التنمية.

كانت خبرة البستاني وسمعته الجيدة بدون شك من العناصر الهامة التي أدت إلى نجاح شركته، إلا أنه إضافة إلى ذلك كان وراء هذا النجاح عنصراً آخر يتلخص في رغبة ناصر والأنظمة المحافظة في الخليج

<sup>54\*</sup> - "قضية بنك انترا"، ص 76، 79. قدمت بعض الأموال للبدء في البنك من قبل بيرت معلوف، الزوجة اللبنانية المرموقة للطبيب النفسي الفلسطيني المعروف الذي قتلته عصابة شتيرن عام 1948.

تجنب القلاقل الاقتصادية والاجتماعية التي سادت في الأردن في الخمسينات بسبب ارتفاع نسبة البطالة بين فلسطيني المخيمات.

لقد كان بستاني يناقش وبشكل مقنع أن شركته، بجمعها بين الثروة والموهبة الفلسطينية، تساعد في جعل الفلسطينيين مكتفين ذاتياً ، وتشجع على اندماجهم في اقتصاد الدول العربية، وفي الوقت ذاته تسهم في تطوير البنية التحتية في المنطقة، وفي توزيع عوائد النفط بشكل مريح .

لكن لسوء الحظ كان هنالك في المنطقة من يعارض بشدة تداخل الاعمال الفلسطينية مع الاقتصاد العربي، لأن بعض هذه الاعمال والشركات الفلسطينية تنافس الشركات والتجار المحليين.

لم يفسر موت البستاني في حادث تحطم طائرة عام 1962 والذي حدث قبل أن يرشح نفسه لانتخابات الرئاسة بفترة قصيرة . فهناك العديد من الفلسطينيين الذين يشعرون أن موته لم يكن جراً حادث عابر، بل انه كان نتيجة النجاح الهائل الذي حققه هو شخصياً وحققته كات بواسطة توظيف الفلسطينيين وتوجيه مهاراتهم لمصلحة المنطقة ككل، مما أثار منافسيه العرب.

في عام 1963 قام ثلاثة فلسطينيين آخرين بإنشاء شركة بناء كان في نيتها منذ البداية أن تهزم كات في أواخر الستينات. الثلاثة هم حسيب صباغ ومحمد كمال عبد الرحمن وسعيد توفيق خوري. بدأ الرجال الثلاثة عملهم بمبلغ 10 مليون ليرة لبناني فقط (3 مليون دولار). ولكن في عام 1967 كانت شركة المتعهدين الراسخين (CCC) تقوم بأعمال بلغت قيمتها 55 مليون ليرة لبناني، (18 مليون دولار) في السنة. وسرعان ما أصبح كل من عبد الرحمن وصباغ وخوري من الرجال الأثرياء، واستثمروا أموالهم في شركات أخرى لها نشاطها في الشرق الأوسط. أصبح عبد الرحمن مديراً لاثني عشرة شركة تعمل في المنطقة من ضمنها شركة طيران الشرق الأوسط، والبنك العربي الفرنسي ومركزه بيروت، والجمعية الوطنية لصناعة الهيدروليك، وشركة الاستثمارات الموحدة. أما الصباغ الذي كانت عائلته تملك أعمال نسيج وصباغة في صفا فقد اشترى أملاكاً في بيروت ولندن، إضافة إلى استثماراته الأخرى التي شملت شقة في بيروت مكسوة بألواح خشب البلوط الذي يرجع إلى القرن الخامس عشر والذي شُحن من سوريا، والأنسجة القوطية المزدانة بالرسوم والأعمال الفنية الإيطالية. وأقام الخوري شركة أملاك في بيروت تستثمر في الأملاك العقارية وبعد ذلك أصبح رئيساً لبنك الاستثمار والتجارة والتمويل ومركزه الشارقة، ومدير بنك الاستثمارات والتمويل في بيروت.

في أوائل السبعينات كانت شركة المتعهدين الراسخين (CCC) والشركات ذات العلاقة معها تقوم بأعمال قدرت قيمتها بمبلغ 60 مليون دولار في السنة في دول الخليج وليبيا ونيجيريا.

## التحدي والتراجع 1964 – 1974:

في الوقت الذي كان فيه المقاولون الفلسطينيون يوسعون قاعدتهم الاقتصادية في العالم العربي بدأت تظهر هناك قوى جديدة مما أدى تدريجياً إلى نشوب صراعات بين البرجوازية الفلسطينية ونظيراتها العربيات في العربية السعودية، والكويت، ولبنان والأردن.

لقد كان التوسع الاقتصادي الفلسطيني ممكناً بسبب حالة التخلف التي كانت سائدة في دول الخليج من جهة، والتجربة المبكرة في الرأسمالية والتي اكتسبها الفلسطينيون فترة الانتداب البريطاني، خصوصاً أثناء الحرب العالمية الثانية.

في أواخر الخمسينات بدأت البرجوازيات المحلية تتوسع وتتحدى منافستها الفلسطينية. أما سلسلة الإضرابات في أواسط الخمسينات التي قادها عمال فلسطينيون احتجاجاً على الشروط المروعة التي سادت في صناعة النفط فقد أدت إلى إبعاد مئات الفلسطينيين من العربية السعودية، والكويت والعراق وليبيا.

وكان التجار المحليون تواقين إلى تحقيق نسبة أعلى من عوائد النفط، ويقولون أن استخدام اليد العاملة الفلسطينية قد قلل من الاستقرار بدل أن يعززه. وآخرون كانوا يقولون أن شركات النفط الأجنبية بتفضيلها استخدام الأجانب (الغربيين والفلسطينيين) تحول دون تطور رأس المال المحلي، وأقروا على أن يُمنح المواطنون المحليون فرصاً أكبر لإقامة مشاريعهم الخاصة.

أما في مناطق أخرى من العالم العربي فقد حد وصول أنظمة راديكالية إلى السلطة في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات من فرص المقاومين الفلسطينيين. مثلاً أدى سقوط الملكية المؤيدة لبريطانيا في العراق عام 1958، ووصول حكومة عسكرية بزعامة العميد الركن عبد الكريم قاسم إلى سدة الحكم، إلى إحداث تغييرات كبيرة في اقتصاد البلاد أنهت حقوق الأجانب في الحصول على الأرباح أو حالت بينهم وبين ممارسة نشاط مالي على الصعيد البنكية وتحويل العملات الأجنبية.

في سوريا تركت القيود على النشاط الخاص والتي ظهرت في فترة الوحدة مع مصر (1958 - 1961) هامشاً للعمل في مجال التجارة والبناء والمواصلات.

وفي ليبيا أدى إسقاط الملك إدريس وقيام النظام الجمهوري برئاسة معمر القذافي في أيلول 1969 إلى اعتقال العديد من الفلسطينيين الذين عملوا كمستشارين للملك أو موظفين مدنيين في إدارته. وبعد عام واحد أُممت البنوك والمصانع وشركات التأمين.

إلى جانب المنافسة المتزايدة الناجمة عن ولادة برجوازيات محلية وازدياد القيود على المشاريع الخاصة، وجد المقاومون الفلسطينيون أنفسهم أمام مشاكل جديدة نجمت عن عدم قدرتهم على ترجمة نفوذهم الاقتصادي المتنامي في سلطة سياسية. ففي لبنان، تبع موت اميل البستاني وانهيار شركة كات الانهيار الكبير لبنك انترا في تشرين أول 1966 الذي جاء في أعقاب سلسلة من الانسحابات قام بها أصحاب الأسهم من العائلات المالكة في الكويت والعربية السعودية.

وأدى رفض البنك المركزي اللبناني تقديم قرض لبنك انترا - رغم ان ممتلكاته أكبر من استحقاقاته بقيمة 50 مليون دولار - وتسرع انترا في اعلان الإفلاس في كانون ثاني، 1967 إلى حركة احتجاج في صفوف المودعين في انترا- بلغ عددهم 16 الف ومعظمهم من الفلسطينيين - وفي صفوف اليسار اللبناني. ادعت حركة الاحتجاج تلك أن رفض البنك المركزي اقراض انترا ما هو إلا انعكاس لرغبة الطائفة المارونية اللبنانية في تقليص نفوذ بيدس في لبنان، وإزالة الخطر الذي شكله بيدس على محاولاتهم الدخول في القطاع البنكي في البلاد.

افشلت ثلاثة بنوك أمريكية جهود بيدس لجمع أموال إضافية وتحويل ممتلكات فرع بنك انترا في نيويورك ، وسلمت إدارة بنك انترا والشركات التابعة له والملكيات والعقارات التابعة للجنة تمثل دائني بنك انترا الأربعة الرئيسيين وهم: حكومة الولايات المتحدة (التي اقضت بنك انترا 22 مليون دولار لتمويل صفقة قمح)، والكويت، وقطر ولبنان.

استدعت شركة استثمارية أمريكية اسمها كيدر بيبودي وشركاه، وأسست بسرعة شركة انترا للاستثمار، وبدأت - ببيع ممتلكات انترا العقارية في باريس وأماكن أخرى من أوروبا لحكومات الكويت وقطر ولبنان. اما اعماله البنكية عبر البحار فقد سلمت لعدد من البنوك الامريكية والبريطانية والألمانية .

وحصلت كل من الكويت قطر ولبنان والولايات المتحدة وعدد من المستثمرين الخليجيين على اسهم في الشركات التابعة لبنك انترا، أهمها حوض بناء السفن الضخم في فرنسا، وشركة طيران الشرق الأوسط، وميناء بيروت، وكازينو لبنان، ودور النشر، وشركة الإذاعة والتلفزيون.

أما بيدس الذي ترك مفلساً فقد استثنى من اعمال الشركة الجديدة، ومات بعد ذلك بثلاثة سنوات في سويسرا على اثر ذبحة قلبية . وكان انهيار انترا بمثابة ضربة قوية لعشرات الشركات الفلسطينية التي ساعد بيدس في تأسيسها لم تشف منها تماماً.

اما مئات الفلسطينيين الذين كانوا يطمحون للعلم والخبرة في العالم العربي فقد عنى لهم انهيار انترا فقدان فرصة فريدة لاكتساب تدريب وخبرة مهنية في الأمور المالية والصناعية العصرية.

مهما كانت ميزان واخطاء بنك انترا - فالغموض الذي أحاط به وبيدس ما زال قائماً - فإن جميع الفلسطينيين توصلوا إلى استنتاج واحد مفاده أن البنك فشل، أو اجبر على الفشل، لأنه فلسطيني.

ومنذ ذلك الحين ساد في هذه الأوساط طرماً يقول بان على الفلسطينيين اما ان يشركوا منافسيهم العرب في أرباحهم - وبذلك يخففوا من غيرتهم - أو ان يستثمروا أموالهم في مكان يكون لهم فيه سلطة سياسة وسلطة اقتصادية.

وبما ان كل الحكومات العربية - باستثناء الأردن - لم تعط للفلسطينيين حق المشاركة في الشؤون الحكومية، بدا الجواب الوحيد بالنسبة للعديد من رجال الاعمال الفلسطينيين في الشتات هو إيجاد مكان يكون فيه نفوذهم الاقتصادي مضموناً، تحافظ عليه سلطة سياسية، وبكلمات أخرى تأسيس دولة فلسطينية.

لم يمض عام احد على انهيار انترا حتى ضاعت الضفة الغربية وقطاع غزة بعد حرب حزيران، مما أدى إلى اظهار مزيد من الدعم للوطنية الفلسطينية بين صفوف البرجوازيين الفلسطينيين في الأردن، الذين كانوا - خلافاً لنظرائهم في الخليج - يرفضون الانخراط الفعلي في السياسة الفلسطينية .

إلا ان الحريات الأكبر التي تمتع بها المقاولون الفلسطينيون في الأردن، كونه البلد الوحيد الذي سمح للفلسطينيين بالتملك ، آخر نمو المشاعر الوطنية في بعض قطاعات البرجوازية ، واستمر الوضع هكذا حتى الحرب الأهلية عام 70 / 1971.

فيما بعد وعندما عزف الملك حسين عن ادعاءاته بتمثيل الضفة الغربية في مؤتمر القمة العربي في الرباط عام 1974، واعترف بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني، عانى رجال الاعمال الفلسطينيين من نفس المصير الذي عاناه نظراؤهم في دول الخليج قبل عدة أعوام.

فبعد اعتراف الملك بمنظمة التحرير الفلسطينية قام بخطوات من أجل اردنة المملكة وازاحة الفلسطينيين عن المراكز الهامة في الوزارات والإدارات .

نتيجة ذلك وجد التجار الفلسطينيون ، الذين كانوا في السابق يعتمدون على الحكومة في العقود والأموال ، في وضع لا يستطيعون معه منافسة التجار الأردنيين، الذي حصلوا على مواقع متميزة في الاقتصاد القومي رغم ان خبرتهم كانت أقل من نظرائهم الفلسطينيين.

في نهاية العام بدأت عناصر ارسقراطية الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية ، والتي دعمت سابقاً الملك ووقفت ضد مطالب البرجوازية الفلسطينية في البلدان العربية الأخرى، تعلن عن تأييدها لـ م.ت.ف، وتطالب بخلق دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

في حين نبتت قناعات ارسقراطية الأرض الفلسطينية - تماماً مثل البرجوازية - من حقيقة انه لا يمكنهم حماية مصالحهم إلا في ظل دولة خاصة بهم، فإن موقفهم الداعم لمنظمة التحرير قد دفع إلى الامام المواقف الراديكالية المتصاعدة التي سادت بين الفلاحين المحرومين والبروليتاريا في الضفة الغربية وغزة وفي مخيمات اللاجئين في الأردن والدول العربية الأخرى.

هذه الشرائح الراديكالية زودت حركة المقاومة الفلسطينية بالمقاتلين والمنظرين. ومكنت قادة فتح بالتحديد من تحويل الدعم المالي و السياسي الذي يتلقوه من البرجوازية إلى قوة قتالية، سرعان ما خطفت ابصار العالم، وجعلت كلمة فلسطين اسماً له معناه في الغرب كما في الشرق بعد أعوام من اهمال هذه القضية.

(6)

## تجزؤ الفلاحين

أدت هزيمة المقاومة العربية وإقامة دولة إسرائيل إلى هجرة جماعية للاجئين من المناطق التي احتلتها القوات اليهودية. ورغم أن بعض الفلسطينيين تمكنوا من المغادرة مبكراً وإيجاد فرصة عمل في البلدان العربية المجاورة، إلا أن غالبية الفلاحين وجدت نفسها دون طعام ودون مأوى وضرورات الحياة الأساسية.

لقد لجأ العديد منهم بداية إلى لبنان وإلى أجزاء من فلسطين خاصة عندما اشتد القتال في الجليل في ربيع 1948 وبعد مذبحه دير ياسين في نيسان التي ذهب ضحيتها 254 قروباً. وهرب جزء آخر إلى الضفة الغربية وشرق الأردن لا سيما بعد دخول الفيلق العربي في أيار. وجزء آخر - أكثريته من يافا- التمس حماية الجيش المصري فهرب جنوباً باتجاه قطاع غزة ومصر.

في البداية عاش معظم اللاجئين في العراء- في البيارات والأكوخ - وآخرون وجدوا مأوى مؤقتاً في تكتات الجيش والاديرة والمدارس والمؤسسات الخيرية.

وعندما استمرت الهجرة خلال خريف وشتاء 1948 بذلت الجهود لتسجيل اللاجئين في أماكن تجمعهم المختلفة.

وفي كانون ثاني 1949، عندما نظم برنامج حصر الغذاء، قدر عدد اللاجئين المسجلين للإغاثة بحوالي المليون.

مقارنة مع عدد سكان فلسطين قبل 1948 فإن هذا العدد يعني أن ثلاثة من بين كل أربعة فلسطينيين قد هربوا من بيوتهم أو نقصوا جراء الفقر المدقع.

وعندما بدأت مؤسسات الاغاثة الدولية ، التي ضمت جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والأمم المتحدة، بشق الطرق لتزود اللاجئين بالخيم والأدوية والثياب والطعام نشأت المخيمات في الضفة الغربية وغزة والدول العربية المجاورة. هذه المخيمات التي كانت مصممة على أساس أنها مؤقتة أصبحت فيما بعد دائمة عندما ذبلت آمال الفلسطينيين بالعودة.

في نهاية 1949 قُدِّر عدد الفلسطينيين الذين يعيشون في المخيمات بـ 430 ألف إضافة إلى 250 ألف آخرين تمكنوا من إيجاد سكن خارج المخيمات ولكنهم مسجلين لأخذ حصصهم من الطعام.

كانت الغالبية العظمى من الذين أُجبروا للسعي وراء الإغاثة من الفلاحين الذين إما كانوا يملكون بيوتاً وأراضي في قراهم أو في قرى مجاورة.

خلافاً لأولئك الذين عاشوا حياة مدينية وتلقوا تعليماً أو كانت لديهم صلات عمل مع الخارج، لم يستطع هؤلاء الفلاحين تحويل املاكهم او ايجاد اعمال جديدة في اماكن لجوئهم .

فعندما حرموا من الأرض وبالتالي من مصدر الرزق تحولوا إلى الاعتماد الكلي على معونة الاغاثة.

كانت مهاراتهم غير ذات فائدة في المجتمعات ذات الأراضي الزراعية النادرة وكل ما هو متوفر هو العمل المأجور.

إضافة إلى ذلك فإن روابطهم الاجتماعية كانت مقصورة على علاقات مع الفلاحين الآخرين الذين واجهوا المصير ذاته .

وبينما استطاع القليل منهم الحصول على مساعدة قريب عربي في الخارج لإيجاد عمل مؤقت، باتت غالبيتهم معتمدة كلياً على الإغاثة من أجل البقاء.

وبمرور السنوات وبسبب التكاثر ازداد عدد اللاجئين المسجلين للإغاثة. ففي نهاية آذار 1966 أصبح تعدادهم أكثر من 1.3 مليون.

جاء احتلال باقي فلسطين في حزيران 1967 ليضيف إلى هذا الرقم عدة آلاف أخرى ممن أُجبروا مرة ثانية على الفرار، هؤلاء الذين وجدوا أنفسهم مقطوعين وبعيدين عن أرضهم ورزقهم فسعوا للجوء إلى الدول العربية المجاورة.

وصل عدد الفلسطينيين المسجلين للإغاثة عام 1972 إلى 1.5 مليون نسمة ، أي حوالي نصف الشعب الفلسطيني. 42% منهم كانوا يسكنون في مخيمات اللاجئين أي حوالي 640 ألف نسمة.

وبعد ثلاث سنوات اضافت الحرب الأهلية في لبنان المزيد إلى القائمة، فالقتال الذي ادى إلى الدمار الكلي لمخيمات تل الزعتر وحي الكارنتينا، إضافة إلى الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على مخيمات اللاجئين في جنوب لبنان أوصل الرقم إلى 1.8 مليون نسمة عام 1979 .

وفي خريف 1982 وصل الرقم إلى أكثر من 2 مليون نسمة عندما فقد مئات الآلاف من الفلسطينيين في بيروت وجنوب لبنان بيوتهم ومصادر رزقهم بعد المذبحة الجماعية التي قام بها الاسرائيليون في حزيران.

لقد أدى تشرد الفلاحين وبالتالي انفصال طبقة كاملة من الشعب الفلسطيني عن مصدر رزقها إلى خلق بروليتاريا جديدة في صفوف المجتمع الفلسطيني. أصبح هؤلاء الفلاحون المكسبون في المخيمات وتحت رحمة الشرطة المحلية ومنظمات الإغاثة، يعيشون حياتهم اليومية في صراع من أجل البقاء. الأمر الذي كان يعني للعديد منهم إيجاد عمل أينما أمكن: في حقول ملاك أراضي محليين، أو في الشوارع كبائعين متجولين، أو في مشاغل ومكاتب منظمات الإغاثة في المخيمات.

وبينما تمكن الجيل الجديد من الفلسطينيين الذين ولدوا في المخيمات من الحصول على تعليم مكنهم من إيجاد أعمال دائمة في دول الخليج، فإن معظم جيل الفلاحين أو المحاصصين الذي نشأوا في فلسطين (جيل فلسطين) لم يجدوا مخرجاً لوضعهم ويقوا عاطلين عن العمل منذ مغادرتهم فلسطين. وبعد أن غادر أبناؤهم المخيمات في الستينات والسبعينات أصبحت هذه المخيمات تدريجياً مركزاً للمقاومة المسلحة وملجأ للكبار والنساء والأطفال.

يدرس هذا الفصل تجزؤ الفلاحين الفلسطينيين كطبقة، وتحولهم اللاحق في الشتات.

## إخضاع اللاجئين 1948-1964:

### دور الأمم المتحدة:

في كانون أول 1948 حثت الأمم المتحدة على "السماح للاجئين الذين يرغبون بالعودة إلى بيوتهم ليعيشوا بسلام مع جيرانهم في أقرب وقت مناسب، وإعطاء التعويضات المالية لمن لا يرغب بالعودة". ولكن رفض إسرائيل تطبيق هذا القرار وعدم قدرة الأمم المتحدة على تنفيذه ترك اللاجئين في حالة من الفوضى وعدم اليقين. بعد ذلك بعام أوصت بعثة المسح الاقتصادي التابعة للأمم المتحدة، والتي أرسلت إلى المنطقة لتقييم الوضع، أنه في ظل الأزمة السياسية المستمرة، وعدم تحقيق العودة يجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تواصل تقديم التبرعات الطوعية للإغاثة حتى 1 نيسان 1950. وأوصت البعثة أيضاً بوجود تأسيس وكالة خاصة للبدء ببرنامج الأشغال العامة والإغاثة المباشرة.

وقد قبل مجلس الأمن هذه التوصيات في كانون ثاني 1949 وأمر بتشكيل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين في أيار 1950.

هدف الوكالة، حسب تصريح الأمين العام، هو "تحويل اللاجئين من الاعتماد على الإغاثة إلى العمل المأجور، بما يخدم اقتصاد الدول التي تساهم في المشروع". أما التساؤلات السياسية المتعلقة بحل الصراع أو بقضايا مثل العودة أو التوطين والتعويض، فكانت خارج مهمات الوكالة، وتركت لهيئة مصالحة فلسطين التابعة للأمم المتحدة (UNCCP)، وهي هيئة أسست في كانون أول 1948 لفرض الالتزام بقرارات الأمم المتحدة. شكلت توصيات البعثة والطريقة التي أسست بها وكالة الغوث نقطة تحول حاسمة في مستقبل اللاجئين. فسيصبح اللاجئين عملياً تحت رحمة المؤسسات الخيرية الدولية، ومصدراً لليد العاملة الرخيصة في البلدان العربية.

ورغم أن الدول العربية - باستثناء الأردن - قد اعترضت على الطريقة التي عُرِّفت بها مهمة وكالة الغوث وأصررت على ضرورة إعادة اللاجئين إلى وطنهم، وضرورة التعويض عليهم وليس العمل على اندماجهم في المجتمعات العربية الأخرى - كما عُرِّفت الوكالة بدورها - إلا أن هذه الاعتراضات لم تلق أية استجابة. أما لجنة المصالحة فتحوّلت، بسبب عدم قدرتها على الوصول إلى اتفاقية مع إسرائيل بخصوص إعادة اللاجئين، إلى مقر للثائرة، وأصبحت مهمتها منذ عام 1950 تقتصر على وضع قوائم بالملكيات العربية في إسرائيل والمناداة، بدون جدوى، بقبول العودة أو بدفع تعويضات للاجئين.

أما اللاجئون فقد اعتبروا توصيات الهيئة وتأسيس وكالة الغوث بمثابة خيانة مطلقة لحقوقهم وهويتهم كشعب مستقل. لقد شعر الشعب الفلسطيني بالظلم أكثر لأن الأمم المتحدة - وكان يسيطر عليها حينها حلفاء الحرب وهم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفياتي - التي أمرت بتقسيم فلسطين أول الأمر قد جلست عاجزة وهي ترى الإسرائيليين يحتلون الأراضي التي كانت حسب قرار التقسيم تخص الدولة العربية الفلسطينية.

خرج اللاجئون في كل المنطقة إلى الشوارع للاحتجاج على خطة تجميع اللاجئين في الدول العربية المجاورة وللمطالبة بحقهم في مواصلة القتال ضد قرار التقسيم وضد خلق دولة صهيونية في فلسطين. في عام

1952 كان قد تشكل عدد من المجموعات السرية التي سعت إلى توجيه غضب اللاجئين نحو عمل سياسي وعسكري محدد يهدف إلى استعادة وطنهم. إحدى هذه المجموعات كانت منظمة معارضة للسلام مع إسرائيل، وقد بدأت توزع جريدتها (الثأر) في المخيمات. هذه المنظمة كانت تابعة لحركة القوميين العرب، التي كان مركزها بيروت، وضمت في قيادتها عدد من الأطباء وطلاب الطب من اللاجئين أهمهم جورج حبش ووديع حداد وأحمد اليماني.

وفي القاهرة كانت مجموعات من الطلاب اللاجئين من غزة قد شكلت الاتحاد العام لطلبة فلسطين في مصر - أول مؤسسة فلسطينية اقيمت بعد هزيمة 1948. وهناك أعضاء آخرون مثل صلاح خلف (أبو اياد) ومحمد النجار (أبو يوسف) ساعدا عرفات في تأسيس حركة فتح في أواخر الخمسينيات ، وانضما إلى المنظمة في القاهرة.

وكانت هناك مجموعات أخرى مثل، المجتمعين حول الجبهة الوطنية والحزب الشيوعي الاردني، والتي ركزت على تنظيم العمال الفلسطينيين ونشر الوعي السياسي في صفوف اللاجئين. ونشطت كل من حركة الاخوان المسلمين وحزب التحرير الاسلامي في مخيمات اللاجئين ، حيث ساهمتا في تنظيم المظاهرات الجماهيرية ضد مشاريع التوطين وضد اسرائيل.

رغم فشل المحاولات الأولى للمقاومة في اعادة اللاجئين إلى وطنهم، إلا أنها منعت وكالة الغوث من تنفيذ عدة مشاريع تنموية مهمة، خشيتها اللاجئين لأنها تؤدي إلى استيعاب الفلسطينيين في المجتمعات المجاورة .

وأدت معارضة اسرائيل وعدم سماحها باستخدام مياه نهر الاردن ونهر اليرموك لمشاريع تنموية في سوريا والاردن، وعدم التزام بعض ممولي وكالة الغوث بتعداداتهم المالية إلى الحد من عملياتها بشكل كبير. في أواخر الخمسينات أجبرت وكالة الغوث على التخلي عن المشروعات الطويلة الأمد فاقترصر نشاطها الرئيسي على توزيع حصص الغذاء وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية. واعتمدت قدرتها على مواصلة هذه المهمات على عاملين اساسيين: 1- الحصول على اموال كافية من الحكومات المتبرعة. 2- تعاون الحكومات العربية المضيفة.

برغم مرارة حياتهم وصعوبتها، فقد كان تذمر اللاجئين من الحكومات العربية التي يعيشون تحت حكمها واضحاً، فقد اعتبروها المسؤولة عن مأزقهم وعن عدم تمكنهم من أخذ زمام المبادرة بأيديهم، خصوصاً في لبنان والأردن.

امتاز موقف الحكومات العربية المضيفة بخوفها من معركة أخرى مع إسرائيل قد يجرها إليها الفلسطينيين، وبيقينها أن اللاجئين الغاضبين بمقدورهم تهديد سيادتها على أرضها. وخلافاً للدول العربية الأخرى فقد تجلى هذا الوضع بشكل واضح في الأردن الذي رحب بقرار التقسيم وشن حملة سياسية وعسكرية ناجحة ضد إقامة دولة فلسطينية مستقلة في تلك الأجزاء التي لم تحتلها إسرائيل. وحسب شروط اتفاقية الهدنة التي وقعتها مع إسرائيل في ردوس في نيسان 1949، فإن حكومة الأردن توافق على "أن لا يقترف أي عنصر من قواتها البرية والبحرية والجوية... والقوات غير النظامية، أي عمل عسكري أو عدواني ضد القوات العسكرية

وشبه العسكرية للفريق الآخر. وبموجب ذلك فرضت حكومة الأردن على جميع أولئك الذين يعيشون داخل حدودها - من الفلسطينيين والأردنيين - الالتزام بنصوص اتفاقية الهدنة، واحترام الحدود الدولية الجديدة.

وتدريجياً تم نزع سلاح المقاومة في الأردن رغم استمرار الغارات الإسرائيلية على اللاجئين والفلاحين الأردنيين، الأمر الذي دفعهم إلى التنفيس عن غضبهم في شوارع المدن الرئيسية، مما دفع النظام إلى قمع كل أشكال المعارضة السياسية.

وفي لبنان كانت القيود قاسية أيضاً، وهنا أيضاً كان الفلاحون المشاركون هم الأكثر تأثراً بها. ومنعوا من الانتقال من مخيم إلى آخر أو من المخيم إلى المدينة، دون الحصول على إذن من السلطات الحكومية، وكانت أوامر منع التجول وحملات التفتيش أموراً شائعة في المخيمات.

ورأت الدولة ومنذ البداية خطورة أي اتصال بين اللاجئين وطائفة الشيعة الفقيرة في جنوب لبنان، إذ خافت أن ينضم الشيعة إلى الفلسطينيين في الضغط من أجل إحداث تغيير سياسي في لبنان<sup>40\*</sup>.

في قطاع غزة ترافق رفض حكومة الملك فاروق وحكومة عبد الناصر في أيامها الأولى السماح للاجئين بالسفر من القطاع إلى مصر مع رفضها السماح لهم بحمل السلاح للرد على الغارات الإسرائيلية على القطاع. ولم يسمح عبد الناصر لبعض الفلسطينيين بحمل السلاح وشن غارات مضادة على الأراضي الإسرائيلية إلا بعد الهجوم الإسرائيلي الوحشي على غزة في شباط 1955، والذي تبعته تظاهرات صاحبة استمرت ثلاثة أيام في القطاع كله ترافقت مع اعتداءات بالحجارة على مراكز الشرطة المصرية.

الظروف في سوريا كانت أفضل، فلقد أسست الحكومة منظمتها الخاصة باسم مؤسسة اللاجئين العرب الفلسطينيين (PARI) لتوفير الطعام والثياب والسكن للاجئين. وتم تزويد المخيمات التي تديرها المؤسسة بأجهزة تعليم وخدمات صحية واجتماعية أفضل من تلك التي تديرها وكالة الغوث.

ولكن مُنع اللاجئين، تماماً كما في البلدان العربية الأخرى، من حمل السلاح حتى أواسط الستينات، ومنعوا أيضاً طوال هذه الفترة من ممارسة أي نشاط سياسي مثل تشكيل أحزاب أو تجمعات دون تصريح من الحكومة.

تفاقت في كل البلدان العربية المجاورة، وبدرجة أقل في الضفة الغربية، الكراهية التقليدية بين المدنيين والفلاحين نتيجة الهجرة التي أدت إلى فصل الفلاحين عن مواطنهم الذين نجحوا في إيجاد بيوت ووظائف في مدن بيروت ودمشق وعمان، وعند أقربائهم العرب الذين لم يبالوا بالفلاحين<sup>(49\*)</sup>.

<sup>40\*</sup> - محادثاتي مع نساء الفلاحين الشيعة مليونة بالإشارات إلى استغرابهن عندما سمن من اللاجئين أن الجيش اللبناني لم يشارك بفعالية بالقتال في فلسطين عام 1948 وبأن جيش التحرير العربي، كان ينسحب من أمام القوات الإسرائيلية المتقدمة بدل أن يدافع عن القرى العربية. انظر أيضاً نزال، ص 20، 22-23، 40-41، 91-97، للحصول على أمثلة عديدة عن آراء اللاجئين. وكادر، ص 301، وغابي، ص 206-207.

<sup>49\*</sup> - أحد المميزات الرئيسية التي ميزت السكان المدنيين عن الفلاحين هو عدم حيازة الفلاحين بشكل عام على تعليم. البروفيسور محمد الغول، فلسطيني من قرية بيت سلوان قرب القدس شرح الفرق كما رآه، خلال زيارة إلى هارفرد في آذار 1974: "خذي حالتي مثلاً" شرح قائلاً، "فأنا على ما أعتقد مثل وليد الخالدي، بمعنى أنني باحث فلسطيني معي الشهادات اللازمة ودرست في انكلترا والعراق وسوريا والآن أنا هنا، أي بهذا المعنى نحن نقوم بنفس العمل، ولكنني لست من الطبقة الوسطى ولا أستطيع أن انسى عائلتي.. أخواتي أميات"، وهناك خلافات أخرى نبعت من اللهجة الفلاحية المتميزة والحفاظ على علاقات العائلة الممتدة واهتمام الفلاحين بشرف العائلة. هناك أمثلة وضحتها الفلسطينيون أنفسهم موجودة في صايغ ص 52-

وعززت هذه الظروف التي شهدها الفلاحون في مخيمات اللاجئين التضامن الطبقي والروابط العائلية والقروية التقليدية فيما بينهم، والتي أُعتبرت أحد عناصر الاستمرارية والهوية في وقت تميز بالتفسخ الاجتماعي وعدم الاستقرار الجماعي<sup>(50\*)</sup>.

أُجبر اللاجئون الفلاحون خلال سنوات النفي الطويلة على تغيير طريقة حياتهم بشكل لم يتصوره إلا قليل منهم. وكذلك وجد العديد منهم نفسه في هجرة ثانية عندما تقدم الإسرائيليون أكثر في الأراضي العربية، وبات وجودهم لعنة على الأنظمة العربية المحلية.

### التحول الطبقي للفلاحين:

إن جزءاً كبيراً من تاريخ الفلاحين المشردين في الشتات من عام 1948 غير معروف، وقد يبقى كذلك لمدة طويلة.

لقد تسببت ظروف النفي والحاجة إلى توجيه كل الجهود إلى الحاجات الأساسية بابتعاد العديد من الباحثين الفلسطينيين عن دراسة هذه المسألة.

تشير الأرقام إلى أنه رغم الازدياد الهائل في عدد الفلسطينيين بين أعوام 1949 و 1979، وفي عدد الذين هم بحاجة إلى الإغاثة، فإن نسبة كبيرة من الفلاحين المهجرين تمكنوا من أن يعيلوا أنفسهم خلال فترة الثلاثين عاماً. والدليل المتوفر يشير أنهم حققوا ذلك من خلال إيجاد أعمال في أحد المجالات الثلاثة التالية:

1- في الزراعة، بشكل رئيسي كمحاصصين أو أجراء أو عمال زراعيين.

2- في قطاع الخدمات، خصوصاً في مجال تجارة البناء.

3- في الصناعة، في المشاغل والحرف.

إضافة إلى ذلك، فإن إرادة الشباب توفير فرصة التعليم لآخوتهم وإخواتهم الصغار، وتحمل مسؤولية اقارب لهم، مكنت عدداً كبيراً من الفلسطينيين من مغادرة المخيم والتخلص من ذل الاعتماد.

### العمل الزراعي:

53. صادق العظم، مفكر وفيلسوف سوري معروف، حلل ما أسماه الشخصية الفهلوية في عمله أو كتابه عن حرب 1967، "النقد الذاتي بعد الهزيمة"، ترجمه إلى الانكليزية لويس سكار في كتاب (المتفقون العرب والهزيمة).

<sup>50\*</sup> - وصف الكاتب الإسرائيلي اموس ألون دهشة الجنود الإسرائيليين عندما اكتشفوا قوة الروابط بعد أن دخلوا أكثر من مخيم في الضفة الغربية عام 1967 قائلاً: "لدى دخوله مخيماً للاجئين اكتشف جندي إسرائيلي شاب بأن سكانه منظمين ومقسمين إلى عشائر أو أحياء حسب البلد الأصلي لهم أو حتى حسب الشارع الذي عاشوا فيه في فلسطين قبل 1948.. بير السبع، زرتغا، الرملة، اللد، يافا الخ،" "المؤسسين الإسرائيليين والأبناء"، (نيويورك، 1972)، ص339، موجود في بركات، ص250. انظر أيضاً صايغ، ص124-128. سرحان، ص101-103، وكراسة سرحان "الأطفال الفلسطينيين جيل التحرير"، مقالات فلسطينية عدد 23، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، (بيروت، 1970)، ص12-17.

رغم أن الفلاحين شكلوا الأغلبية العظمى من الفلسطينيين الذين أُجبروا على السعي للإغاثة بعد عام 1948، إلا أنه وبعد ثلاثين عاماً انخفضت النسبة المئوية للعاملين بالزراعة بشكل ملحوظ.

واجه الفلاحون المشردون في الضفة الغربية عقبات جمة تحول دون تملكهم الأراضي ، وتفاقم هذا الوضع بعد الغزو الإسرائيلي عام 1967، فخلال السنوات الخمس الأولى للاحتلال بلغ مجموع ما صادرتة إسرائيل حوالي 1.5 مليون دونم من أراضي المناطق، أي حوالي 27.3% من مجمل الأراضي.

ومن بين 850 مليون متراً مكعباً، وهي كمية المياه المتوفرة كل عام، لم يحصل الفلسطينيون سوى على 100 - 120 مليون متر مكعب. أما باقي المياه فقد ضخت إلى إسرائيل، لتلبية احتياجات المستوطنين اليهود، أو لحفظها كاحتياط.

منع المزارعون الفلسطينيون ، أصحاب الأراضي الأصليين والمستأجرون والمحاصرون من اللاجئين، من حفر الآبار الجديدة، بعد جفاف العديد من الآبار القديمة أو انخفاض مستوى المياه فيها.

أدت هجرة العمال الكبيرة من الضفة الغربية إلى أوروبا ودول الامارات بعد 1967 إلى ازدياد الطلب على اليد العاملة الزراعية، خاصة في مواسم الحصاد فاستخدم اصحاب الأراضي الكبار النساء والاطفال للعمل على اساس موسمي في البيارات وحقول الزيتون واللوز والخضار والفواكه. ووجد الآخرون اعمالاً مشابهة في المستوطنات اليهودية وإلى حد ما في إسرائيل أيضاً.

في الوقت ذاته ادى انتشار أسلوب الري والتكنولوجيا الزراعية الحديثة، وتطوير اساليب الزراعية، والاستفادة من أنظمة التسويق المتقدمة - خصوصاً في الصادرات إلى الخليج - إلى ازدياد عدد المحاصرين المستعدين لزراعة الأراضي التي كانت في السابق إما غير مزروعة وإما مزروعة بشكل غير كاف.

فاستفاد اللاجئون الفلاحون الذين حصلوا على عقود محاصصة والذين توفرت لديهم الأموال عن طريق احد افراد العائلة الذي يعمل في الخليج، أو من مصدر آخر، استفادوا من ادخال الاساليب التجارية التي بإمكانها تمويل حصته من رأس المال. ولكن هذه الحالة كانت الشواذ وليست القاعدة ، فمعظم الفلاحين اللاجئين الذين حصلوا على عقود محاصصة في الخمسينات والستينات لم يستطيعوا تغطية المتطلبات المالية واصبحوا بالتالي اجراء أو عمال زراعيين بسطين.

أدى انتشار المدن في الضفة الغربية في السبعينات إلى زيادة المضاربة العقارية في ضواحي المناطق المأهولة ، وإلى بروز شريحة جديدة مشكلة من مضاربي الأراضي ومؤجري الأراضي من الفلاحين الأصليين، الذين يؤجرون الأراضي للاجئين في المخيمات لفترات قصيرة الامد.

أما في غزة فإن قلة الأراضي المتوفرة والنسبة العالية للاجئين مقارنة مع السكان الأصليين، جعلت من المستحيل على اللاجئين الحصول على قطعة أرض لهم.

إلا أن بعضهم عمل في سنوات الخمسينات والستينات في صناعة الحمضيات وخاصة في التغليف والفرز. وبعد عام 1967، عمل آخرون ، خاصة من النساء والاطفال، عمالاً زراعيين في المستوطنات اليهودية، التي اقيمت في منطقة سيناء وفي إسرائيل ايضاً، وفي بيارات الحمضيات وفي حقول الخضار والازهار، وفي مجمعات البيوت البلاستيكية التي اقيمت في السبعينات.

رغم ضآلة الاجور في هذه الاعمال إلا أنها ساعدت في دعم الحصص الغذائية الهزيلة التي تقدمها وكالة الغوث، كما ساعدت العاملين في الحصول على تعليم وتدريب في مجال العمل المهني. أما في لبنان فحُظر على اللاجئين في المخيمات تملك الأراضي، كما أن نظام تأجير الأراضي السائد في لبنان، والذي يختلف عما كان سائداً في فلسطين تحت الانتداب، جعل من المستحيل على الفلسطينيين استئجار الأراضي أو العمل كمحاصيين. ولكن استطاع بعضهم الحصول على عمل موسمي في بيارات الحمضيات والموز على الشاطئ، وفي حقول الخضار والقمح في البقاع الشرقي، وفي الكروم وزراعة التبغ في جنوب لبنان. تقلص عدد الفلسطينيين العاملين في الزراعة عام 1971 ليصل إلى 21% من القوة العاملة الفلسطينية في لبنان.

وتظهر دراسة اعدھا سمير أيوب على عينة من السكان ذلك العام أيضاً أن 74% من الفلسطينيين كانوا يعملون في الخدمات، و 9% في الصناعة .

بكلمات أخرى ، ان العديد من الفلسطينيين تمكنوا من اعالة انفسهم والتخلص من حالة الفقر عن طريق بيع قوة عملهم في قطاعات اخرى من الاقتصاد. ففي حين أن ثلاثة ارباع الاجداد من الفلسطينيين الذين شملتهم الدراسة كانوا من اصحاب المهن الحرة - وبشكل رئيسي فلاحين أو باعة صغار أو حرفيين - فإن 79% من احفادهم المنفيين إلى لبنان كانوا مستخدمين لدى الغير.

في أواسط السبعينات ذهبت حتى هذه المكاسب الصغيرة ادراج الرياح. لقد مزقت الحرب الأهلية في لبنان، والتي أثرت بشكل خاص على المخيمات المحيطة ببيروت، الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي بناها الفلسطينيون في المخيمات وفي الاحياء الفقيرة من المدن، ثم جاء الغزو الاسرائيلي عام 1978 ليكمل عملية التمزق هذه.

وعندما وصلت القوات الاسرائيلية عام 1982 إلى مشارف بيروت كانت مخيمات عين الحلوة والرشيديّة وبرج الشمالي قد دمرت بمعظمها . وقصفت مخيمات برج البراجنة وصبرا وشاتيلا بشدة، وقتل سكانها أو اجبروا على الفرار. وهدمت منطقة الدامور، وجنوبي بيروت ، وأجبر العديد من سكانها، الذين كانوا قد اتوا إليها هرباً من مجزرة تل الزعتر عام 1976، على الخروج مرة أخرى.

وأصبح هنالك 300 ألف فلسطيني دون مأوى و 1500 جريح وقتيل. وجد الفلسطينيون - الذين يشكلون نصف عدد السكان في جنوب لبنان - انفسهم في وضع مماثل للذي خبروه عام 1948. ورغم مرور ثلاثة عقود من الصراع من أجل البقاء فإن وضعهم ما زال محفوفاً بالمخاطر.

مقارنة مع مواطنيهم الذين اقاموا في لبنان وفي الضفة الغربية وغزة والاردن لم يواجه الفلسطينيون الذين استقروا في سوريا مثل هذه المصاعب.

مهن البناء والصناعة:

في السنوات الأولى للهجرة كان مجال العمل الأساسي بالنسبة للاجئين المسجلين للإغاثة إلى جانب العمل في القطاع الزراعي، هو العمل في مشاغل وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين نفسها، حيث ترافقت حاجة الوكالة الكبيرة إلى كافة أنواع السلع والأدوات المنزلية الأساسية مع العوائد التي حصلت عليها الوكالة من الولايات المتحدة وبريطانيا وحكومات أوروبا الغربية، الأمر الذي مكنها من تشغيل مئات اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات.

وظف النجارون لإنتاج أثاث المدارس ومكاتب الوكالة. أما الحذاؤون والخياطون وصانعو الثياب فكانوا ينتجون ثياباً لتوزع على اللاجئين.

وكان صناع آخرون يصنعون العجلات والسلال المطاطية (من الإطارات القديمة) والحصر والصابون والقرميد. واستخدم عمال آخرون في مشاريع تعبيد الطرق لتمكين الوكالة من إيصال الإغاثة للمخيمات البعيدة، وفي إيصال أنابيب المياه والمجاري وفي بناء عدد من المدارس والعيادات الطبية والمكاتب.

أما الشيء ذي الفائدة الأكبر فكان المدارس المهنية ومراكز التدريب التي أقامتها الوكالة أواسط الخمسينات وما بعد. أسس أول مركز تدريب مهني في قلنديا، مخيم قرب القدس، حيث هيء لتدريب 600 شخص من الأولاد والشباب.

في نهاية 1977 كان هناك سبع مراكز مماثلة في الأردن والضفة الغربية وغزة وسوريا ولبنان، استوعبت أكثر من 2000 طالب سنوياً.

مكنت هذه المراكز العديد من العمال والعاملات الفلسطينيات من العمل في دول الخليج، وتوفير مستوى حياة أفضل لاسرهم بعد تدريبهم على مهن البناء والنسيج والالكترونيات والصناعات الخفيفة.

إضافة إلى وكالة الغوث وفرت مؤسسة صامد الفلسطينية فرص عمل وتدريب للفلسطينيين بعد ان استستها منظمة التحرير الفلسطينية عام 1970، إلا أنها توسعت تدريجياً لتسهم في حل مشكلة البطالة بين اللاجئين، خصوصاً أولئك الذين يعيشون في المخيمات والأحياء الفقيرة من الضفة الغربية ولبنان وسوريا.

وفي اواسط السبعينات كانت المؤسسة قد انشأت مشاغل حياكة وتطريز في 6 مخيمات في لبنان وسوريا، وورش للأعمال الخشبية، ومراكز حرفية في الأراضي المحتلة، ومشاغل عديدة اخرى في لبنان لانتاج الاثاث والثياب والقطع الفنية.

إضافة إلى ذلك، وفر التوسع التدريجي للاقتصادات المحلية في البلدان المضيفة بعد عام 1948، وتطور بنيتها التحتية وقاعدتها الاقتصادية فرصاً اخرى للفلسطينيين الباحثين عن عمل في الستينات والسبعينات.

ففي سوريا مثلاً أدى النمو السريع للمناطق السكنية في دمشق ومحيطها، وازدياد الطلب على المساكن والمكاتب، إلى ارتفاع كبير في عدد الفلسطينيين العاملين في حقل البناء. ومع حلول عام 1981 كان هناك حوالي 7800 لاجئ فلسطيني - أي حوالي 18% من القوة العاملة الفلسطينية في البلاد - تعمل في هذا المجال. (هذا العدد شكل نسبة 7.3% من القوة العاملة السورية العاملة في هذا القطاع).

في لبنان عمل 4845 فلسطيني من المخيمات في مجالات الصناعة والبناء والكهرباء والمياه عام 1971. حيث كانوا يشكلون حوالي ربع الفلسطينيين القادرين على العمل في المخيمات، أي أكثر بنسبة 4% من العاملين في الزراعة.

خلفاً لوضعهم في سوريا، حيث حصل اللاجئون على تدريب مهني، أجبر اللاجئون في لبنان على قبول الوظائف المتدنية الأجور، لأنهم لم يستطيعوا أن ينافسوا العمال اللبنانيين المهرة، ولعدم تمكنهم من الحصول على أذون عمل.

في الأردن، من الواضح أنه في السنوات الأولى للهجرة وقرّ تدفق رأس المال الذي دخل مع اللاجئين الأغنياء عدداً لا بأس له من الوظائف لسكان المخيمات في مجالات البناء والمواصلات. معظم الوظائف في حقل البناء والصناعة كانت متوفرة في المدن الكبيرة، خاصة عمان واريد والزرقاء.

أدت فرص العمل الجديدة في مجال البناء والصناعة، إضافة إلى العمل الزراعي وإمكانية الهجرة إلى دول الخليج إلى ارتفاع الأجور وازدياد الطلب على الأيدي العاملة.

ومع حلول عام 1982 وصلت نسبة الفلسطينيين في الضفة الشرقية الذين ما زالوا يعيشون داخل المخيمات إلى 15% فقط، وتشكلت في معظمها من الشيوخ والأطفال والإمهات والزوجات، الذين هاجروا رجالهم إلى المدن الرئيسية أو إلى دول الخليج.

وفي قطاع غزة كان عدد العاملين في مجالات البناء والصناعة محدوداً جداً خلال الفترة ما بين 1967-1948.

قامت وكالة الغوث بعدد من مشاريع التنمية أواسط الخمسينات مثل تعبيد الطرق وتمديد شبكة المجاري لمدينة غزة وبناء ميناء صغير. ولكن العمل في هذه المشاريع كان مؤقتاً لم يؤثر مادياً على حجم الطبقة العاملة، ولم يخلق فرص عمل دائم في مجالات البناء والصناعة.

من ناحية أخرى بقيت صناعة النسيج في غزة، وحياسة البسط وصناعة الصابون قائمة بعد هزيمة 1948، جزئياً بسبب مساعدات الوكالة.

وفي عام 1980 وفرت هذه المجالات عمالاً لحوالي 2,500 شخص بعضهم جاء من مخيمات اللاجئين.

بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 وجدت آلاف الأعمال في مجالات البناء والصناعة في إسرائيل إضافة إلى إقامة معامل الكونسروة وتغليف الخضار ومنتجات الألبان ومزارع الدواجن وورش الأدوات المعدنية التي تتطلب أيدي عاملة فلسطينية، وفي نهاية عام 1977 وصل عدد الفلسطينيين العاملين في الصناعة في المناطق المحتلة إلى 32 ألف عامل أي حوالي 16% من القوة العاملة الفلسطينية.

**الهجرة واليد العاملة المهاجرة إلى دول الخليج:**

إضافة إلى العمل في مجالات الزراعة والبناء والصناعة كان المجال الرئيسي للهجرة من مخيمات اللاجئين هو الهجرة إلى منطقة محتاجة لليد العاملة. فقد ساعد النمو السريع في إنتاج النفط في العربية السعودية ودول الخليج في الستينات والسبعينات، واستيراد بعض الدول الصناعية مثل ألمانيا الغربية وكندا لليد العاملة في الفترة ذاتها، في فتح مجالات عمل أمام تلك القطاعات من الفلاحين الفلسطينيين الذين حصلوا على تدريب مهني.

ظهرت أول موجة هجرة فلسطينية في أوائل الخمسينات عندما وجد المئات من الفلسطينيين طريقهم إلى حقول النفط المتزايدة ومواقع البناء في العربية السعودية ودول الخليج.

كان العديد من هؤلاء المهاجرين من الحرفيين والعمل المهرة الشباب الذين حصلوا على تدريبهم في فلسطين في مشاريع بناء تمولها الحكومة، أو في المصانع والخدمات التي تديرها الحكومة مثل الخدمات العامة والشرطة.

لقد كانت الشركة العربية الأمريكية للنفط (ارامكو)، وشركة النفط الكويتية تفضلان العمال الفلسطينيين بسبب معرفتهم باللغة الإنجليزية، وخبرتهم العملية بالادوات والاجهزة الحديثة، وقدرتهم على العمل في مواقع اشرافية حيث اعتبرت معرفتهم باللغة العربية والعادات العربية ميزة مثالية تمكنهم من العمل كمراقبي عمال.

في نهاية عام 1953 كان هناك حوالي ثلاثة آلاف فلسطيني يعملون في الارامكو وحدها. وتم استيراد عمال فلسطينيين آخرين للعمل في بناء الميناء التجاري في الدمام وسكة حديد الرياض - الدمام (التي عمل فيها في وقت من الأوقات حوالي 15 ألف عامل، معظمهم من المهاجرين)، وفي المدن الجديدة والمدارس والمستشفيات ووحدات السكن التي انتشرت في الخليج.

ومع حلول عام 1958 سمح فقط للفلسطينيين الذين يحملون مؤهلات علمية عالية مثل المهندسين والمخططين المدنيين والأطباء والمتخصصين باللغة الإنجليزية والتربية بالهجرة إلى الخليج بأعداد كبيرة، أما العمال الفلسطينيون في مخيمات لبنان وسوريا والأردن والضفة الغربية وقطاع غزة، فقد أغلقت الأبواب أمام هجرتهم.

بعد عشر سنوات أدى ارتفاع عوائد النفط إلى تخفيف القيود على الهجرة إلى الخليج، ووظف العمال الفلسطينيون الذين يحملون جوازات سفر أردنية أو وثائق سفر سورية أو لبنانية في مشاريع البناء وفي المستشفيات والمطابع والمغاسل والكراجات والمشاكل وفي المشاريع التي أسستها الدولة.

في نهاية السبعينات تبلورت شريحة جديدة من الطبقة العاملة الفلسطينية تميزت من جهة، عن أولئك الذين ما زالوا في المخيمات أو الذين يعملون في الزراعة، ومن جهة أخرى عن أولئك الذين حصلوا على إقامة دائمة بسبب تعليمهم العالي.

لقد فضل هؤلاء العمال التخلي عن النشاط السياسي من أجل كسب المال. ويعود تخليهم عن النشاط السياسي إلى صعوبة تنظيم انفسهم لعدة أسباب أهمها: وضعهم المؤقت، وتشتتهم في مواقع عمل متباعدة،

والفوارق الثقافية بينهم وبين العمال العرب في الخليج من جهة والعمال الاجانب من جهة أخرى، بالإضافة إلى خوفهم من الابعاد. كل هذا ادى بهم إلى تركيز اهتمامهم على التقدم الاجتماعي والمالي لعائلاتهم.

(7)

## الوطنية والصراع الطبقي 1948-1983

يعتبر عام 1964 الذي تشكلت فيه م.ت.ف واستيلاء حركة فتح والتنظيمات الأخرى عليها في الفترة التي أعقبت الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967 فصلاً جديداً في تاريخ الشعب الفلسطيني. ظهرت في تلك الاونة على جدول الاعمال القضية الوطنية والمطالبة بانشاء دولة فلسطينية علمانية مستقلة.

بعد ذلك بتسعة عشر عاماً، وفي ذروة الغزو الصهيوني للبنان، شُغل الصحفيون الغربيون بنعي م.ت.ف، فقد بدا أن إخراج زعماء م.ت.ف وبضعة آلاف من المقاتلين من لبنان، وسجن أكثر من أربعة آلاف آخرين في السجون الاسرائيلية، واندلاع الصراع الداخلي في فتح، هي مظاهر تؤشر على أن الحركة قد بليت بهزيمة عسكرية حادة لا يتوقع لها الشفاء منها.

ما نُسيَ وسط مشاهد الموت والدمار المرعبة التي ملأت شاشات التلفزيونات والصحف خلال فترة 1982-1983 هو أن سنوات النفي والنضال الطويلة قد أثمرت نصراً مؤثراً على الساحة الدولية. "فلسطين" و "الفلسطينيون" كلمات باتت مألوفة في آذان العالم مرة أخرى. ومهما كانت الحلول المقترحة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وإسرائيل والدول العربية فقد بات واضحاً أن المطلب الأساسي لـ م.ت.ف، (دولة فلسطينية مستقلة) لاقى الدعم من قبل الرأي العام ومعظم حكومات العالم، و فقط الولايات المتحدة وإسرائيل هما من وقف عقبة أمام تحقيق حلم الفلسطينيين.

لكن هذا لا يعني أن تلك النجاحات الدبلوماسية كافية لتحقيق الهدف الرئيسي للفلسطينيين وهو حقهم في العودة إلى بلادهم.

على الصعيد الداخلي كان لإخلاء بيروت عام 1982 أثره في الانشقاق في صفوف فتح. إن الصراع الداخلي هذا، كغيره من الانشقاقات التي تلت الحرب الأهلية في الأردن عام 1970-1971، وفي لبنان عام 1975-1976، هزّ صورة م.ت.ف.

لقد نتج عن فشل عرفات في حملته الدبلوماسية الهادفة إلى تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة، وعدم قدرته على تحويل التعاطف الدولي إلى فعل ملموس لصالح الفلسطينيين إلى تحرر المنشقين من الوهم ومواظبتهم على شن هجماتهم ضد الإسرائيليين في وادي البقاع وإلى جنوب الخطوط الإسرائيلية في لبنان المحتل. شاركهم في تلك الهجمات كوادر عسكرية من حركة أمل الشيعية، والحزب الشيوعي وميليشيات أخرى في اليسار اللبناني.

في تلك الأثناء كانت الولايات المتحدة وإسرائيل قد جردتا عرفات، الذي طعنه الصراع الداخلي، من غصن الزيتون لم يُترك سوى البندقية. لكن عدم رغبة عرفات بسلوك الخيار العسكري ضد إسرائيل بعد سنوات من العمل الدبلوماسي هدد مستقبله السياسي وكذلك مستقبل م.ت.ف. التي يتأسسها، ومرة أخرى تمزقت

م.ت.ف. بين اتجاهين. ويتشابه الوضع هنا مع وضع المفتي في الثلاثينات ووضع مؤيدي عبد الله في الخمسينات الذين دعوا إلى المفاوضات والحل السلمي، مقابل وضع ثوار الجليل والمتظاهرين في الأردن الذين كانوا على استعداد لحمل السلاح لصد الصهاينة.

السؤال المهم هنا هو إلى أي مدى عكست هذه الخلافات المهمة وغيرها من الخلافات الاختلافات الطبقية والوعي الطبقي داخل حركة المقاومة الفلسطينية.

وبينما تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على بعض الاختلافات الاجتماعية داخل المجتمع الفلسطيني، وعلى نشوء المصالح الطبقية، فإنه ليس واضحاً مطلقاً أن الوعي الطبقي عكس نفسه في أيديولوجية م.ت.ف، أو في فكر غالبية الفلسطينيين الذين يعيشون في المنفى. العوامل الأخرى مثل البلد الأصلي والروابط الأسرية والدين والعمر والمستوى التعليمي قد تكون ذات أهمية في تحديد الوعي السياسي والاتجاهات التي اتخذتها الحركات المختلفة على مر الزمن، غير أنه من المهم أن نخصص جزءاً من هذه الدراسة لرؤية العلاقة بين الحركات السياسية المختلفة والمصالح الطبقية، ولو بغرض وضع مقدمات لفرضيات قد تكون دليلاً لدارسي هذا الموضوع في المستقبل، لأن مثل هذا الموضوع يحتاج لكتاب آخر إذا ما أريد معالجته بشكل وافٍ.

### الأيديولوجية والطبقة، 1948-1974:

اتجهت الحركة السياسية الفلسطينية في الفترة التي سبقت 1967 للعمل في أربع أقدية أساسية هي:

1- العمل من أجل الوصول إلى ديمقراطية ليبرالية في الأردن.

2- الوحدة العربية والقومية العربية.

3- الحزب الشيوعي والمنظمات الماركسية الأخرى.

4- الإصلاح الإسلامي.

اعتمدت كل حركة من هذه الحركات في وقت من الأوقات على دعم مجموعة معينة من العناصر الطبقية، الأمر الذي يعني أن مفاصل الفكر السياسي والعمل السياسي داخل هذه الاتجاهات الرئيسية مالت نحو التعبير عن مصالح طبقات محددة أكثر من غيرها. الفلسطينيون الذين أسهموا في تشكيل الأيديولوجيات والاستراتيجيات في الحركات السابقة الذكر كانوا، بوعي أو بغير وعي، يعكسون مصالح طبقية وقومية.

### الليبراليون:

بعد الاحتلال الأردني للضفة الغربية عام 1948 ولجوء مئات الآلاف من الفلسطينيين إلى الأردن، سعى ممثلو الفلسطينيين في البرلمان الأردني في عمان إلى تعديل النظام البطريركي الذي أرست أسسه العائلة الهاشمية. تضمنت مطالبهم "سيادة القانون، واستقلالية الجهاز القضائي، وتنظيم العلاقة بين السلطات التشريعية والتنفيذية". هذا إضافة إلى المطالب التي وُضعت على جدول الأعمال والتي تضمنت إجراء إصلاحات اقتصادية أهمها تقليص حجم الواردات وتحسين الإنتاج القومي، وإحداث نظام تعليمي حديث.

في أواسط الخمسينات استطاع هؤلاء الزعماء أن يحققوا نجاحاً لابأس به. إضافة إلى ذلك استطاعوا إدخال مبدأ التوظيف على أساس الكفاءة في بعض الإدارات المدنية، حيث أصبحت الكفاءة المهنية هي أساس التوظيف والترقية بدل العلاقات الأسرية. أُحدثت أيضاً قوانين اجتماعية تحمي الحقوق الأساسية للعمال، وسمح للأحزاب السياسية الأيديولوجية بالعمل ولكن بشروط وقيود. وتحققت رسمياً حرية الصحافة والتجمع رغم المعارضة الشديدة للملك ومؤيديه من زعماء القبائل والأرستقراطية الأردنية لهذه الحريات. فيما بعد وفي ظل حكومة النابلسي الاشتراكية الوطنية طالب النواب الفلسطينيون بإلغاء المعاهدة البريطانية-الأردنية، وكذلك طالبوا بإرساء أسس سياسية خارجية محايدة تنهي عزلة الأردن عن جيرانه.

رغم أن العديد من هذه الإجراءات لم تصمد في أثر سقوط حكومة النابلسي، إلا أن تشكيل وبلورة وتطبيق برنامج الإصلاح الديمقراطي في أوائل الخمسينات أظهر مدى النضج الذي وصلت إليه طبقة المهنيين الليبراليين الجديدة خلال السنوات الأخيرة من الانتداب البريطاني. لقد كان لهذه الطبقة بين صفوف البرلمانيين محامون شباب مثل أنور الخطيب ورشاد الخطيب وعبد الحليم النمر وفؤاد عبد الهادي، إضافة إلى رجال أعمال وملاك أراضي مهتمين بإدخال أساليب إنتاج رأسمالي وصناعي حديثة إلى المملكة. حظي برنامج الإصلاح بدعم أبناء الطبقة الوسطى من المتعلمين والمتمرسين بأعمال التجارة والمال والحسابات والتخطيط المدني والإدارة المدنية والعلوم الهندسية في الضفة الغربية وعمان، أملين بالحصول على وظائف في قطاع الخدمات المدنية أو في القطاع الخاص. برنامج الإصلاح كان يهدف أساساً إلى تحويل ما هو نظام قبلي إلى نظام الاقتصاد الحر. في الستينات تبنت فئات الانتلجيينسيا مطالب أكثر راديكالية ظهرت بشكل واضح في صفوف الطلاب والمعلمين وزعماء المخيمات مطالبة بإلغاء النظام الملكي وتسليح اللاجئين وبرنامج مكثف لإعادة البناء الاجتماعي.

على أية حال، لأن هذه الإصلاحات فتحت فرصاً جديدة للتعليم والتوظيف في القطاع العام، فقد جاء رد الفعل الفلسطيني على قضية معارضة الإصلاح والعمل من أجل إحداث تغيير جذري ضعيفاً. نتيجة هذه الإجراءات ضعف الإحساس بالوحدة الوطنية بين فلسطيني الشتات، وكذلك ضعفت قدرتهم على تحمل القمع السياسي الذي تبع سقوط حكومة النابلسي.

في أيلول 1970، عندما انفجرت الحرب الأهلية في الأردن، ظهرت حدة الاستقطاب الطبقي بوضوح لدرجة أن بعض ملاك الأراضي والأثرياء والتجار وقطاعات من الطبقة الوسطى المزدهرة أيدت ضمناً أو صراحة هجوم الملك على المقاومة الفلسطينية، ومكن الملك من عزل الجناح الثوري في م.ت.ف. فلم يستطع الماركسيون في حركة المقاومة، مثل الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية، حشد الدعم والتأييد اللتين كانتا تتمتعان به.

الانقسامات داخل المجتمع الفلسطيني انعكست أيضاً في الجيش الأردني وفي وحدات جيش التحرير الفلسطيني في الأردن. بقي بعض الضباط الفلسطينيين موالين بشدة للملك رغم هجمته الشرسة على الفدائيين وطرده النهائي لهم من المملكة بعد سلسلة من المعارك العنيفة في الغابات قرب اربد في تموز 1971.

رغم أن العديد من الإصلاحات التي أدخلها الليبراليون في الخمسينات أوجدت قدراً كبيراً من الأمان الجسدي والتقدم الاجتماعي، إلا أن هذا النجاح جاء على حساب تقسيم جماهير اللاجئين وتقويت فرصة شن حملة عسكرية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرض الوطن.

وعندما خُير العديد من الفلسطينيين بين النضال الثوري وبين الحفاظ على ملكياتهم الخاصة والامتيازات التي ترافقت معها، اختار العديد منهم الخيار الثاني. صحيح أن بعضهم انضم لاحقاً إلى م.ت.ف. أو قدم الدعم لها، إلا أن الضغوط الاجتماعية وفقدان الأيديولوجية الموحدة أضعف المقاومة الفلسطينية في ذروة قوتها في العالم العربي كله.

### القوميون العرب:

بينما كانت البرجوازية الفلسطينية في الضفة الغربية منهكة في السعي من أجل تحقيق الإصلاح الديمقراطي في الأردن، شُغل فلسطينيون آخرون فيما أصبح لاحقاً حركات مهمة في التغيير السياسي في العالم العربي خلال سنوات الستينات. أهم هذه الحركات كانت: حزب البعث الاشتراكي وحركة القوميون العرب والناصريون. اعتنقت هذه الحركات مبادئ الوحدة العربية ومعاداة الإمبريالية والتغيير الاجتماعي. ولكن أيديولوجيات واستراتيجيات وتكتيكات هذه الحركات اختلفت، كما اختلفت القاعدة الاجتماعية التي دعمت كل منها.

### البعثيون:

أسسه في أوائل الأربعينات معلمان تلقيا تعليمهما في باريس، وأسساً فروعاً له في لبنان والأردن والعراق وسوريا بعد الحرب العالمية الثانية.

في الأردن جذب التزام الحزب بقضية الوحدة العربية والحرية والاشتراكية المثقفين الشباب، خصوصاً أساتذة المدارس والطلاب والبيروقراطيين الصغار. وتلقى الحزب دعماً فعالاً من آلاف اللاجئين الذين خرجوا إلى شوارع عمان لدعم مطالب الحزب بإنهاء وجود الإمبريالية البريطانية وتصفية جميع المشاريع الهادفة إلى دمج اللاجئين في المجتمعات المجاورة. في انتخابات عام 1950 البرلمانية حصل مرشح الحزب عبد الله نواس من القدس على أكثر من 5000 صوت، وحصل مرشح آخر للحزب هو عبد الله الريماوي، من رام الله، والذي كان يرأس تحرير جريدة الحزب على عدد كبير من الأصوات، إلا أن السلطات اعتقلتهما. أما في انتخابات عام 1956 فقد ارتفع عدد الأصوات التي نالها البعثيون إلى 34 ألف صوت، أي ما يكفي لاحتلال الحزب المركز الثالث في الانتخابات البرلمانية بعد الحزبين القومي الاشتراكي والشيوعي.

أدى سقوط حكومة النابلسي، وطلب الملك من بريطانيا إنزال قواتها في الأردن إلى انتهاء دور حزب البعث من على المسرح السياسي في الأردن. ولكن وعلى عكس الليبراليين المنحدرين من الأسر الثرية في الضفة الغربية، دفع زعماء حزب البعث وكادراته ثمناً باهظاً بسبب مواقفهم السياسية المعارضة، حيث تم اعتقال

العشرات من مؤيدي الحزب أو طردهم من وظائفهم، هذا إضافة إلى إبعاد زعماء الحزب أنفسهم أو نفيهم إلى خارج البلاد.

هدد إصرار حزب البعث على إعادة السياسة الخارجية الأردنية إلى عدم الانحياز، وإلى دعم القومية العربية بالقضاء على القاعدة الاقتصادية للأرستقراطية الفلسطينية وتقليص الفوائد التي حصلت عليها هذه الطبقة من النظام الملكي. إضافة إلى ذلك فإن مطالبة الحزب بالاشتراكية قد تصادمت مع آمال الليبراليين لتوسيع الامتيازات التي حققتها البرجوازية الوطنية، والدور الكبير للاقتصاد الحر.

أخيراً هددت مطالبة الحزب بتسليح اللاجئين والسماح لهم بالعمل من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الأساس الذي قامت عليه المملكة، كما هددت تحالفها مع ملاك الأراضي الكبار والتجار في الضفة الغربية. على الرغم من حظر الحزب في الأردن، وما كان يعنيه ذلك من تقلص قدرة الحزب على الجذب وقدرة أعضائه الفلسطينيين على تعبئة جماهير اللاجئين، إلا أنه استمر في استيعاب الفلسطينيين في أماكن أخرى من العالم العربي حيث كانت نسبة الفلسطينيين فيها عالية نسبياً. ركز الحزب خلال العشر سنوات التالية على بذل الجهود، من أجل تحقيق الوحدة العربية، أولاً عبر إقامة تحالف مع الرئيس جمال عبد الناصر.

### حركة القوميون العرب وعبد الناصر:

أسست حركة القوميون العرب أصلاً في الجامعة الأمريكية في بيروت في أوائل الخمسينات<sup>(9\*)</sup>. ومثل حزب البعث تبنت قضايا الوحدة العربية ومعاداة الإمبريالية. انحدر معظم أعضائها من الشباب المثقفين في العالم العربي. ولكنها، خلافاً لحزب البعث تبنت قضية الإصلاح الاجتماعي وليس الاشتراكية الثورية. وبقيت، حتى تم تحولها إلى حزب ماركسي في أوائل الستينات، تحمل نظرة قاتمة عن الشيوعية. كانت حركة القوميون العرب، مقتدية بمثلها الأعلى وبطلها جمال عبد الناصر، تركز على الحاجة إلى التحديث والوحدة القومية. إضافة إلى ذلك، وخلافاً لحزب البعث، كانت حركة القوميون العرب تعمل بقيادة فلسطينية حيث كانت مسألة استعادة فلسطين بالنسبة لها في غاية الأهمية على الرغم من إيمان الحركة بأنه لا يمكن تحقيق ذلك دون القضاء على الإمبريالية والاستعمار الجديد في العالم العربي أولاً.

انذر تبني الحركة للأيديولوجية الماركسية ومبادئ الاشتراكية العلمية، في عام 1962، بانفصال الحركة عن الناصرية التي تبنتها في مرحلة تشكلها. وبعد نشوء تيار يساري في الحركة، وُضعت وجهات نظر بعض مؤسسي الحركة - الذين اعتبرتهم الأنثولوجيا الشبابية برجوازيين صغار - موضع التساؤل. في عام 1968، وبعد أن قامت قيادة حركة القوميون العرب الفلسطينية بتأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وبدأت بتدريب الفدائيين على التسلل إلى المناطق التي تحتلها إسرائيل، انشق الجناح الذي يقوده حواتمة وأبو ليلي من الجسم الرئيسي للجبهة ليشكلوا الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، والتي عرفت فيما

<sup>9\*</sup> - للحصول على تفاصيل تاريخ الحركة انظر أطروحة الدكتوراة "حركة القوميون العرب 1951-1971: من مجموعات ضغط إلى حزب اشتراكي"، كتبها الدكتور باسل قبيسي للجامعة الأمريكية، واشنطن، 1971. الدكتور القبيسي أسهم في تأسيس الفرع العراقي للحركة وكان رقيقاً قريباً من الدكتور جورج حبش خلال سنوات دراسته للطب في الجامعة الأمريكية في بيروت. اغتيل القبيسي في باريس في نيسان 1973. بارون، ص 119.

بعد باسم الجبهة الديمقراطية. وقد أيدت الجبهة الديمقراطية العمل المباشر مع العمال والفلاحين ورفضت دور الحزب الطليعي اللينيني. على أية حال أدت هزيمة عبد الناصر في حزيران 1967، وما كشفت عنه هذه الهزيمة من عدم الجاهزية العسكرية المصرية، إلى خيبة أمل كبيرة في العالم العربي، وفي الأوساط الفلسطينية خصوصاً. ومن الآن فصاعداً سينظر إلى الوحدة العربية وإلى تحرير فلسطين، التي أصبحت كلها تحت الاحتلال الإسرائيلي، على أنها أمران مستحيلان بدون المشاركة الفعالة والتنقيف السياسي للجماهير العربية، ودون إسقاط النظم الملكية المحافظة مثل النظام الأردني ونظام العربية السعودية ودول الخليج.

على أية حال فشلت الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية التي انشقت عنها، رغم أيديولوجيتهما الماركسية - في جذب عدد كبير من العمال والفلاحين إلى صفوفهما، بينما نجحت فتح في ذلك.

استوعبت الجبهة الشعبية أعداداً كبيرة من الأتباع في مخيمات اللاجئين في لبنان وسوريا والأردن، ويعود السبب في ذلك إلى الجهد الاجتماعي الواعي الذي بذله أعضاؤها. أما الجبهة الديمقراطية، ورغم اهتمامها الخاص بالعمال والفلاحين، فإن معظم كوادرها كانوا من صفوف المثقفين.

توجهت الحركات الداعية إلى الوحدة العربية في الستينات، خلافاً لأصحاب مشاريع الإصلاح الليبرالي في الأردن في أوائل الخمسينات، إلى الشباب الفلسطيني من الطبقة الوسطى المنتشرين في الشتات والذين حرموا من الوطن والحياة فيه.

لم تقتصر معاناة الجبهتين على عداء الأنظمة العربية وإسرائيل وحكومات الولايات المتحدة وأوروبا فقط، بل واجهتا صعوبة في محاولة تنظيم الجماهير، فقد كان عدد العمال الصناعيين قليل، وكانت البروليتاريا مشتتة وخاضعة لقيود ضاغطة على حركتها. إضافة إلى ذلك لم يكن للفلاحين الفلسطينيين في الشتات قاعدة إنتاجية، أي على عكس الوضع في فيتنام وكوبا والجزائر.

أما الخلافات مع فتح حول دور الأنظمة العربية فقد تركتهم عرضة للانتقاد والهجوم من داخل حركة المقاومة وخارجها، خصوصاً من أولئك الذي اعتقدوا أن تبني الاشتراكية العلمية من شأنه إعاقة النضال في سبيل التحرر الوطني. واتضح هذه الصورة بشكل جلي أثناء الحرب الأهلية في الأردن 1971/70 عندما تحملت كوادر الجبهة الشعبية عبء القتال والخسائر في الرجال والمعدات<sup>(13\*)</sup>.

وفي عام 1974، كما سنرى لاحقاً، انقسمت الحركة الوطنية الفلسطينية بين الذين دعوا إلى استمرار النضال الثوري في سبيل التحرير الشامل وبين الذين فضلوا التسوية السلمية وتحقيق الاستقلال السياسي بالتحالف مع الأنظمة العربية.

## الحزب الشيوعي:

<sup>13\*</sup> - في وقت تدهورت العلاقات بين فتح والجبهة الشعبية بشكل سيء جداً حيث اتهمها كمال عدوان عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عام 1971 بأنها تعمل وكأنها عميلة للنظام الأردني واتهم عدوان الجبهة أيضاً بأنها أعطت للنظام مبرراً لتصفية المقاومة في البلاد، وكان يُشير افتراضاً إلى حادث اختطاف الطائرات الأربعة في أيلول 1970. وأشار إلى أن فتح فكرت بتصفية الحسابات مع الجبهة الشعبية عندما اندلعت الحرب الأهلية. الرئيس ونحاس، ص40. وانظر أيضاً جون كولي، "آذار الأخضر وأيلول الأسود: قصة العرب الفلسطينيين"، (لندن 1973).

رغم أن الحزب الشيوعي الفلسطيني كان من أكبر الأحزاب وأكثرها تأثيراً في الشرق الأوسط في فترة الانتداب إلا أنه عانى كثيراً خلال السنوات الأخيرة من الحكم البريطاني بسبب الخلافات التي نشبت بين أعضائه حول المسألة الوطنية. وبعد حل الكومنترن عام 1943 انشق الحزب إلى حركات عدة كان معظم أعضائها من اليهود، بينما انضم الأعضاء العرب إلى عصابة التحرر الوطني التي أسست في أيلول 1943. بدلت العصابة مقرها ونقلته إلى الضفة الغربية عام 1949، أي في أعقاب نشوء دولة إسرائيل، وأصبح اسمها (الحزب الشيوعي الأردني). الذي التزم بالوحدة العضوية بين الشعبين الأردني والفلسطيني، واشترك الحزب بالانتخابات البرلمانية عام 1951 رافعاً شعار تحقيق الجمهورية، وإلغاء المعاهدة الأردنية - البريطانية وتوسيع الحريات الديمقراطية. ودعى الحكومة إلى إعادة توزيع الملكيات الكبيرة على الفلاحين، وإنشاء مصانع للدولة ومشاريع إنمائية توفر العمل للعاطلين.

أما في انتخابات 1956 فقد شكل الحزب جبهة وطنية ضمت حزب البعث والقوميين الاشتراكيين، وحصل على المرتبة الثانية بعد القوميين الاشتراكيين، وتم انتخاب عبد القادر الصالح وثلاثة مرشحين آخرين كانوا إما أعضاء في الحزب وإما مدعومين منه وهم: عبد الخليل يغمور عن نابلس وفايق وراذ عن رام الله ويعقوب زيادين عن القدس، أعضاء في مجلس النواب. وعين الصالح وزيراً للزراعة في حكومة النابلسي، حيث كانت هذه هي المرة الأولى التي يشترك فيها حزب شيوعي في حكومة دولة في العالم العربي.

وكما حدث للبيراليين والبعثيين والقوميين العرب، أدت حملة القمع وإلغاء الدستور وحظر الأحزاب السياسية إلى إنهاء نشاط الحزب العلني في المملكة. وذهبت هباء كل الجهود لإعادة تجميع القوى التقدمية في مواجهة قمع النظام ومحاولة تشكيل جبهة تحرير وطني، وأجبر الحزب عام 1959 على الانتقال إلى العمل السري.

في الستينات عانى الحزب من عدم قدرته على التوافق مع القومية العربية ومن التأييد الشعبي الهائل الذي تمتع به جمال عبد الناصر في أوساط جماهير اللاجئين الفقراء في الأردن ولبنان وسوريا والضفة الغربية وغزة.

ورغم ما بذله أعضاء الحزب في الضفة الغربية من جهد يحث الحزب على تبني الخطط المطروحة للوحدة العربية وتحرير فلسطين إلا أن أعضاء المكتب السياسي للحزب واصلوا الأخذ بعين الاعتبار أن التحالف مع البرجوازية الوطنية في العالم العربي يشكل انحرافاً، وأن المطالبة بتأسيس دولة فلسطينية مسألة انفصالية ومناقضة لفكرة الصراع الطبقي والتضامن الأممي للطبقة العاملة.

أدت هذه المواقف إلى تراجع الدعم الجماهيري للحزب خصوصاً بين صفوف الفلاحين المشردين والعمال المدنيين في مخيمات اللاجئين، وكان هذا التراجع لصالح عبد الناصر وحركة القوميين العرب وبنسبة أقل لصالح حزب البعث. فترك أعضاء كثر من الشباب المثقف الحزب الشيوعي ليساهموا في تأسيس مجلة (فلسطيننا) الشهرية التي عكست آراء منظمة سرية أخرى هي فتح.

**الإصلاح الإسلامي:**

لم تكن الحركات الدينية المتشددة تلقى تأييداً كبيراً بين الفلسطينيين. ولكن في الفترات التي شوّهت بها سمعة الحركات الوطنية والأحزاب العربية المختلفة، ازداد التأييد الفلسطيني لحركات الإصلاح الإسلامي بشكل ملحوظ. وظهر ذلك التأييد بشكل واضح في فترة ما بعد هزيمة 1948، ومؤخراً في بداية الثمانينات بعد الثورة الإسلامية في إيران ونمو النزعة الإسلامية في مصر، وفشل الحكومات العربية بوقف الغزو الإسرائيلي للبنان واستمرار الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وغزة.

رغم أنه سُمح للاخوان، على عكس الاحزاب الاخرى الفائزة في انتخابات 1956، بمواصلة العمل في الاردن بعد طرد حكومة النابلسي، إلا أن عدد المؤيدين للحزب بين صفوف اللاجئين الفلسطينيين انخفض بشكل ملحوظ نتيجة رفض الحزب اتخاذ أية خطوة معادية للملكية وللأنظمة العربية المحافظة. ولكن لكونهم يتمتعون بدعم حكومي مكنهم من الوصول إلى المسؤولين، ومن فتح مدارس ومراكز اجتماعية في مناطق اهتمتها الحكومة المركزية كسبوا تعاطفاً لا بأس به حتى في أوج شعبية عبد الناصر في العالم العربي.

وفي أوائل الثمانينات عندما انضم إلى الحركة جيل جديد من الطلبة والاساتذة، كان الاخوان في الاردن والضفة الغربية وغزة مستعدين لتجديد حملتهم من اجل الوحدة الاسلامية واستعادة القانون الاسلامي في العالم العربي كله.

### م.ت.ف. والوطنية الفلسطينية 1964-1983:

على عكس اللاجئين الفلسطينيين وضعت الدول العربية في الخمسينات والستينات مسألة تحرير فلسطين في أسفل قائمة أولوياتها. ولكن موت أحمد حلمي باشا، ممثل الفلسطينيين في جامعة الدول العربية عام 1963 وضع الدول العربية أمام مشكلة تسمية خليفته في هذا المنصب.

في اجتماع للجامعة العربية عقد لمناقشة هذه المسألة في أيلول 1963، أصرت العراق على إعادة فتح ملف مسألة الكيان الفلسطيني. واقترحت العراق وأيدتها سوريا - حيث يعمل حزب البعث الذي وصل حديثاً إلى السلطة على تعزيز قوته - إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة. مثل هذه الخطة، التي اعترفت أخيراً بحقوق الفلسطينيين، ستعطي ولاء اللاجئين الكامل للنظامين البعثيين في بغداد ودمشق، وتزيح السيطرة المصرية والأردنية عن تلك الأجزاء من فلسطين التي ما زالوا يحتلونها. ولكن نتيجة معارضة كل من القاهرة وعمان للخطة، قررت الجامعة العربية تعيين محام من عائلة معروفة في عكا هو أحمد الشقيري الذي كان في السابق الأمين العام المساعد للجامعة العربية خليفة لأحمد حلمي.

صاغ الشقيري وثيقة عرفت فيما بعد باسم الميثاق الوطني الفلسطيني، الذي أصبح لاحقاً القاعدة الأساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف.)

## تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية:

تمت المصادقة على الميثاق وعلى تشكيل م.ت.ف. في أيار 1964 في اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني المؤسس حديثاً. عقد هذا الاجتماع في القدس وحضره 242 ممثلاً فلسطينياً اختارتهم حكومات كل من الأردن، وسوريا، ولبنان، ومصر، والكويت، وقطر والعراق. في أيلول 1965، وأثناء مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الإسكندرية، وافقت الدول الأعضاء في الجامعة العربية على تأسيس جيش التحرير الفلسطيني. أهتمت مطالب الفلسطينيين النشيطين في الحركات القومية العربية والحركات اليسارية المختلفة بالمشاركة في تشكيل هيئات م.ت.ف. الدستورية، وأصبحت م.ت.ف. عبارة عن ملتقى للرموز الفلسطينية المتحالفة مع الحكومات العربية المختلفة.

## فتح تستولي على م.ت.ف.:

في حين بذلت البرجوازية الفلسطينية في الأردن جل اهتمامها في زيادة ثروات ، وسعت الانتلجيسيا إلى الوحدة العربية، انشغلت مجموعة من المهندسين والأساتذة الذين درسوا في مصر وحاربوا إسرائيل اثناء احتلالها لقطاع غزة عام 1956 في تنظيم حركة سرية جديدة ، ظهرت باسم حركة فتح بعد حرب 1967 ، اسهم ثلاثة من المؤسسين الأصليين للحركة - ياسر عرفات (أبو عمار) وخليل الوزير (أبو جهاد) وصلاح خلف (أبو اياد) - في تأسيس الاتحاد العام لطلبة فلسطين في القاهرة وغزة في أوائل الخمسينات، وكانوا على علاقة قوية مع الاخوان المسلمين.

هاجر الثلاثة إلى دول الخليج بعد حرب القتال حيث حصلوا على وظائف جيدة بسبب مؤهلاتهم العلمية، عملوا في معظم الأحيان في القطاع العام.

اثمرت هناك جهودهم لانشاء منظمة سرية مهمتها استعادة فلسطين بسرعة، وانضم إليهم عدد من الطلاب والأساتذة والموظفين، بينهم ثلاثة آخرون لعبوا دوراً أساسياً في م.ت.ف. وفي فتح هم : فاروق القدومي "أبو اللطف" (مهندس بترول كان يعمل في العربية السعودية)، وكمال عدوان (أستاذ في قطر درس فيما بعد هندسة البترول في القاهرة)، خالد الحسن "أبو السعيد" (سكرتير بلدية الكويت).

وانضم فلسطينيون آخرون مثل يوسف النجار (أبو يوسف) ومحمود عباس (أبو مازن) اللذين كانا يعملان على تأسيس منظمات سرية مماثلة لفتح في العربية السعودية وقطر.

ورغم ان إصرار فتح على ضرورة تحرير فلسطين كشرط مسبق لتحقيق الوحدة العربية (عكس طرح القوميون العرب والبعثيين) قد كسب دعماً لا بأس به بعد الانفصال عام 1961 ، إلا ان المنظمة نفسها كانت صغيرة جداً بسبب المحافظة على السرية المطلقة في عملها.

وضعت الهزيمة المفاجئة للجيش العربية في حرب حزيران 1967 العاصفة وفتح في مركز الاهتمام الدولي. وأظهر الانتصار المؤثر في معركة الكرامة في أيار 1968، عندما صد الفدائيون هجوماً كبيراً شنته الهاغانا ضد الضفة الشرقية، قدرة فتح على التفوق على الجيش الإسرائيلي النظامي.

في شباط 1969 أي في الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة في القاهرة، حصلت حركات المقاومة التي تنادي بالكفاح المسلح، ومن بينها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والصاعقة إضافة إلى فتح على 57 مقعداً من مجموع المقاعد التي بلغت 105 مقاعد، مما أعطاهم الأغلبية المطلقة. على أية حال أدت مقاطعة الجبهة الشعبية لمؤتمر القاهرة، وإصرارها على حل م.ت.ف. حلاً تاماً، وإعطاء كافة المنظمات المسلحة أصوات متساوية في قيادة الكفاح المسلح إلى إعطاء فتح الموقف الحاسم. هذا إضافة إلى استفادة فتح من تعاطف عدد من المستقلين المنتخبين إلى المجلس الوطني الفلسطيني، وكذلك تعاطف ممثلي اتحاد العمال الفلسطيني بالإضافة إلى 23 مقعداً حصلت عليهم الحركة.

في انتخابات اللجنة التنفيذية، تم انتخاب ياسر عرفات (الذي ظهر لأول مرة في العلن كناطق رسمي لحركة فتح في دمشق في نيسان 1968) رئيساً لـ م.ت.ف.

ورغم الجدل الداخلي الذي نخر م.ت.ف. منذ تأسيسها، فقد تم تقديس مبدأ فتح بالأولوية الفلسطينية وبإقامة دولة ديمقراطية علمانية، وكذلك قُدس الكفاح المسلح كأيدولوجية أساسية لحركة المقاومة الفلسطينية.

### الوطنية والصراع الطبقي داخل م.ت.ف:

كان توجه فتح الأساسي، وخلافاً لتوجهات سابقتها أو منافسيها، نحو الفلسطينيين وحدهم، وأثر تركيزها على الوحدة الوطنية في صفوف الفلسطينيين على الفلاحين والمدنيين على السواء. الحركة شرعية في أعين اللاجئين، الفقراء منهم والأغنياء .

أما بالنسبة للطبقة الوسطى المدنية، فقد استجاب إصرار فتح على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني مع الشعور بالقمع والاستغلال الذي أحسه أبناء هذه الطبقة أثناء إقامتهم تحت سيطرة البرجوازيات العربية، واستجاب أيضاً مع آمالهم بتحقيق الاعتراف بدولة تخصهم. أما إنكار فتح الضمني لأهمية أي عامل آخر، إن كان طبقياً أو دينياً، فقد كان مناسباً للبرجوازية الفلسطينية في الخليج والعناصر الشابة من أبناء العائلات المالكة للأراضي، الذين أملوا بأن يأخذوا ما اعتقدوا بأنه موقعهم الطبيعي في حكومة أو إدارة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وفيما يتعلق بالفلاحين، أدى إدخال فتح للرموز الكبيرة في التاريخ العربي والإسلامي، وإبطاله وأساطيره، وفكرة الجهاد والتضحية والاستشهاد، وكذلك اختيار اللباس (مثلاً الكوفية)، أدى كل هذا إلى إعطاء الحركة سلطة وقوة فاقت سلطة النظرية والتحليل المنطقي. والأهم من ذلك، فإن تركيز فتح على فكرة "العودة" استجاب بشكل فريد مع توق أولئك الذين يعيشون في المخيمات، ولم يستطيعوا تحصيل الثروة ولا التعليم، والذين كانوا يريدون نتائج مباشرة. لم تعن فكرة العودة إلى الأرض بالنسبة لكثير من الفلاحين المهجرين الحرية والعيش في ظل دولة مستقلة بقدر ما عنت الاستعانة المادية والبسيطة للبيت ووسيلة الحياة والإنتاج.

إضافة إلى إمكانية الحياة مع الأقارب واستعادة المجتمع التقليدي وشبكات العلاقات القديمة التي دمرت في الفترة بين 1948-1967 إضافة إلى ذلك فإن الوعد الذي بشرت به فتح كان جذاباً للعديد من اللاجئين أكثر بكثير من الدعوة التي طرحتها الحركات الماركسية إلى التحرير من خلال الصراع الطبقي في المحيط العربي الأوسع. هذا إضافة إلى حقيقة أن فتح تدفع لمقاتليها مخصصاً شهرياً، فإن وعودها لهم برعايتها لزوجات وأطفال من يقتل أو يجرح منهم، جذبت إليها العديد من الشباب الذين لولا هذا الضمان لفضلوا العمل لتأمين معاش عائلاتهم على الانخراط في العمل السياسي وفي الكفاح المسلح.

تشكلت المعارضة الأساسية داخل حركة المقاومة الفلسطينية من الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية، اللتان - مثل فتح - نظرت إليهما الجماهير الفلسطينية على أنهما مستقلتان عن الأنظمة العربية المختلفة.

اتضح إحدى الخلافات الرئيسية التي أبعدهما عن فتح أثناء الحرب الأهلية في الأردن. ففي حين التزمت كوادر فتح بسياسة "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للأنظمة العربية"، دعت الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية إلى إسقاط الملك حسين واستبداله بحكومة ثورية ملتزمة "بحرب التحرير الشعبية". ورغم أن العلاقة بين الجبهتين وفتح تحسنت بعد أن أصدر المجلس الوطني عام 1973 نداءً يدعو "لتحرير الأردن"، إلا أن سياسة فتح قد انحرفت مرة أخرى عن سياسة الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية بعد حرب أكتوبر 1973 حول مسألة العلاقة مع الملك حسين.

وفي نهاية 1982، عندما انشق المجلس الوطني الفلسطيني حول الموقف من مشروع ريغان، سعى عرفات ثانية إلى التقارب مع الملك، الذي كان يسعى وبالتناغم مع الخطة الأمريكية، إلى تأسيس حكم ذاتي في الضفة الغربية يكون متحالفاً مع وتحت سيطرة الأردن الكاملة.

أما الخلافات حول الموقف من الأنظمة العربية فقد أدى إلى انشقاق صريح في حركة المقاومة بعد الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982. ففي الوقت الذي استمر به العديد من قادة فتح بدعم وتأييد حملة عرفات الدبلوماسية لكسب دعم الأنظمة العربية من أجل تعديل خطة ريغان، هذا التعديل الذي يؤدي إلى إقامة "كيان" ذو حكم ذاتي في الضفة الغربية، أصرت الجبهة الشعبية، وعدد كبير من مقاتلي المنظمات الأخرى على أولوية الكفاح المسلح وعلى أهمية محاربة الإمبريالية الأمريكية والصهيونية والرجعية العربية. ورغم أن الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية قد امتنعتا عن دعم المنشقين على حركة فتح عندما فتحوا النار على "الموالين" في شمال وشرق لبنان في صيف وخريف 1983، إلا أن مدى الانقسامات داخل فتح نفسها أثر على درجة الانقسام التي وصلت إليها حركة المقاومة ككل حول مسألة الموقف من الأنظمة العربية، وحول مسألة الكفاح المسلح<sup>(45\*)</sup>.

<sup>45\*</sup> - إلى جانب المنشقين عن فتح، حصلت مراجعة مطولة داخل اللجنة المركزية لحركة فتح حول موقف الحركة من الأنظمة العربية بعد الغزو الصهيوني عام 1982. قال صلاح خلف علنياً في الوطن الكويتية في تموز 1983 أنه يشعر أن مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول العربية الداخلية كان سياسة خاطئة اتبعتها الحركة. الوطن العربي 15 تموز 1983.

هاتان المسألتان المترابطتان، والخلافات حولهما داخل حركة المقاومة، عكستا الانقسام بين الفلسطينيين في الشتات حول الدور الذي يجب أن تلعبه الثورة الاجتماعية داخل حركة التحرر الفلسطينية بشكل خاص، وداخل العالم العربي بشكل عام. فالبرجوازية الفلسطينية في العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، وإلى درجة أقل في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية فضلت سياسة فتح بالجمع بين المفاوضات الدبلوماسية والكفاح المسلح وتجنب التدخل في الشؤون الداخلية لأنظمة العربية وتجنب تأييد حركات المعارضة في العالم العربي. أما المطالب الراديكالية للجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية بضرورة الثورة العربية، ورفض المساعدة الدبلوماسية والمالية من الملكيات المحافظة في الخليج، وبتصعيد الحملة ضد المصالح الغربية في العالم العربي، فقد هددت مواقعهم الخاصة إضافة إلى أنها تجعل الهدف النهائي، وهو تحرير فلسطين، بعيداً جداً (حسب وجهة نظرهم).

على أية حال هذا لا يعني أن الصراعات الطبقة الخفية في الأيديولوجيات والممارسات المختلفة في حركات المقاومة هي العامل المقرر أو الأساسي في سلوك المقاومة، فإن القمع المستمر الذي شعر به كل الفلسطينيين - خلال سنوات التشرد والاحتلال الطويلة، بالإضافة إلى الاعتداءات المتكررة التي تعرض لها الفلسطينيون في لبنان والأردن والمناطق المحتلة في الضفة الغربية وغزة - قد غطى على الانقسامات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني. فرغم تنامي الوعي الطبقي وتجلي هذا الوعي في التغييرات داخل قيادة م.ت.ف. وفي طريقة تنظيم المقاومة، فإن الشعور الوطني يبقى هو الأيديولوجية المهيمنة، في الوعي أو في اللاوعي، وهي التي ينتمي إليها كل الفلسطينيون. قد تنمو المطالب بالإصلاح الاجتماعي أو بالتحويل الاجتماعي الثوري داخل المجتمع الفلسطيني والعالم العربي ككل، ولكنها تنمو إلى جانب، وليس في صراع مع، الرغبة في التحرر الوطني.

بعد خمسة وثلاثين عاماً من إقامة دولة إسرائيل، فإن الفلسطينيين ينزفون الدماء ولكن ليسوا براكعين. فبالمهارات والتصميم الذي اكتسبوه خلال أعوام النفي الطويلة سيستمر نضالهم من أجل تحقيق دولة لهم، وسيستمر هذا النضال كما كان منذ عام 1920.